كتاب الهلال

عباس محمود العقاد

سعد زغلول



كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن ((دار الهلال))

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٦٢٥٤٥٠ . سبعة خطوط

KITAB ALHILAL

العدد ٤٥٢ ـ ذو الحجة ١٤٠٨ ـ اغسطس ١٩٨٨

NO . 452 AUGUST 1988

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع . نقدا او بحوالة بريدية غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لامر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة الفنان :
محمـد أبـو طالـب

سعد زغلول

زعيم الثورة

بقلم

عباس محمود العقاد

●

دار الهلال

مقدمــة

تسير الامم على هدى من غايتهــا كلمــا تبينت مواقــع خطواتها بين ماضيها وحاضرها ، ويعظم رجاؤها فى النجاح كلما أحست أنها أدركت نصيبا منه في الماضي وانها خليقة أن تدرك نصيبا مثله أو يزيد عليه فى المســـتقبل ، ومصر لا تكسب شيئا من قول قائل أن جهــادها كله عبث وأن زعماءها كلهم عجزة أو مقصرون • فان هــذا ظلم للماضى وللمستقبل فى وقت واحد : ظلم للماضى لانه يخالف الواقع الذى تدل عليه المقابلة بين أمسنا ويومنا ، وظلم للمستقبل لانه يثبط عزائم العــاملين له ويدخل اليأس على قلــوب الآملين فيه ، ومن دواعى التفاؤل أن سجل النهضة المصرية يدل على نجاح أدركناه ونجاح سندركه ، اذا صــدقت العزائم واطرد المسير على الطريق المستقيم •

فى هذه الصفحات التالية سجل النهضة التى نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الاولى ، ويطيب لنا ونحن نقدمها أن نسأل : أين نحن اليوم وأين كنا ؟ فاذا بالجواب الواقع الذى تقرره شواهد العيان اننا تقدمنا ونرجو أن نتقدم ، وان التسوية بين مصر اليوم ومصر قبل ستين سنة أمنية لا يتمناها لمصر مصرى رشيد ، فان الفارق البعيد بين ماكناه وما صرناه هو المقياس الصادق الذى تقاس به خطواتنا من أمس الى اليوم ، ونتمنى أن تستقيم فى الغد الى مدى أوسع جدا مما أدركناه •

كيف كانت مصر في مستهل الجهاد الذى تسجله هذه الصفحات ؟

كانت الدولة كلها فى قبضة « المندوب السـامى » أو قيصر قصر الدوبارة يصرفها كيف شاء ويتولى شـئونها الداخلية والخارجية بغير حسيب •• وكان جيشـها كله بقيادة « السردار » الانجليزى الذى يثور ويسوق الاساطيل اذا هم باصلاحه أمير أو وزير ، وكانت كل وزارة فى قبضة مستشارها الذى يأمر وينهى ويبـرم وينقض بغير ارادة الوزير وبغير علمه في كثير من الاحيان ، وكان كل اقليم في قبضة المفتش الانجليزى الذى يختار الموظفين ويرشحهم للترقية أو للعزل من المدير الى العمدة الى الخفير ، وكانت كل محكمة عليا لها قاض من قضاة الانجليز ، وكل محافظة في عواصم القطر الكبرى لها حكمدار من ضباط الانجليز، وكان جيش الاحتلال من ورائهم يكظم منـافس القـاهرة والاسكندرية ويقبض مرتباته من ميزانية الدولة المصرية ، وكانت السياسة الاستعمارية تدير ميدان الاقتصاد المصرى كأنه ديوان من دواوين الحكومة ، فلا مصرف ولا شركة ولا مرفق من مرافق الثروة العامة بيد أحد من المصريين ، وكل ما بيدهم ديـون ثقيلة كأنهـا الاغـلال فى أيدى الاسرى والسجناء ، وندع الفارق بين التعليم الذى تنفـق عليه الدولة والامة أقل من نصف مليون والتعليم الذى تنفقان عليه أكثر من خمسين مليونا ، فان الارقام تغنى فيه عن الكلام •

ذلك مدى النجاح الذى أدركته مصر بنهضتها قبل ستين سنة ، وانها لسعيدة اذا تهيأت لها ستون سنة أخرى بمثل هذا الفارق العظيم بين ما نحن عليه اليوم وما نطمع اليه •

واعتقادنا أن النهضة لم توفق هذا التوفيق الا لانها امتازت على تقدمها من النهضات بمزيتين ظاهرتين : أولاهما انها كانت نهضة أمة كاملة وجدت زعيمها ولم يكن زعيم رهط محدود أو طبقة خاصة ، والثانية انها طلبت الاستقلال حيثما وجدت اليه سبيلا ولم تقيده بوسيلة من الوسائل أو نظرية من النظريات .

وقد تغيرت ظروف العالم وفعلت سنة التطور فعلها فى تقدم الامة المصرية ، ومع هذا نرجع الى المشروعات التى كانت مقترحة قبل نيف وثلاثين سنة فنرى أنها سبقت الزمن بشوط بعيد ، فلو نفذ مشروع منها لحقق لنا أمنية الجلاء والغاء الامتيازات قبل سنة ١٩٣٦ .. وهى سنة المعاهدة التى أبقت على بعض القيود ولم تحطم جميع تلك القيود ، ولا ينتهى العجب من غيرة الزعيم الشيخ سعد زغلول حين يعلم المطلع على هذه الصفحات انه لم يقبل مشروعا ناقصة الا وهو على مضض وبعد الرجوع الى مبدأ الاستفتاء والاجماع ، حرصا منه على وحدة الوفد ووحدة الامة من ورائه جهد المستطاع .

هذه الوقائع التى تحملها هذه الصفحات خليقة أن تعزز الثقة بما بلغناه والامل فيما سنبلغه بالمثابرة والاستقامة الى الغاية ، وقد اخترناها من كتاب « سعد زغلول » وافية على حدة بتجلية الحوادث التى اشتملت عليها ، وتوخينا فى اختيارها أن تنتظم صلة الحاضر بالماضى وأنه تستقيم بها الطريق على هدى التاريخ الصحيح ، ولعلها بهذا الحيز فى سلسلة الهلال أوجز سجل وأجمع ايجاز .

عباس محمود العقاد

سعد فى سطور

● فى أول يونيو سنة ١٨٦٠ ولد سعد زغلول فى قرية « ابيانة » وكان أبوه الشيخ ابراهيم زغلول عميد القرية ، وأمه بنت الشيخ عبده بركات من أسرة عريقة ٠

● ورث سعد من أبويه بنية الفلاح وصلابة الخلق وصدق العزيمة ٠ ولما مات أبوه وهو فى سن السادسة ، عنى بتربيته أخوه الاكبر ٠

● ألحق سعد بمكتب القرية حتى بلغ الحادية عشرة من عمره ، ثم أرسل الى الازهر حيث ثابر على حضور الدروس بين يدى المجددين من أساتذته ٠ وكان يتردد على مجلس جمال الدين فى داره ٠

● حينما استعانت الحكومة بالشيخ محمد عبده فى تحرير « الوقائع المصرية » سعى فى تعيين سعد لتحرير القسم الادبى ، فمكث محررا بها حتى نشبت الثورة العرابية ٠

● اشترك سعد فى الثورة العرابية وناله من أذى الاعتقال بلاء غير يسير ، وخسر وظيفته وبات فى قائمة أنصار عرابى باشا ٠

● اضطر الى احتراف المحاماة وكانت الدولة البريطانية قابضة على ناصية الامور ٠ فنمى الى المسئولين أن سعدا وزميلا له ألفا جماعة سرية باسم « جماعة الانتقام » فاعتقلا وظلا فى الاعتقال بعد الحكم ببراءتهما أكثر من ثلاثة أشهر

● وبعد ثماني ســـنوات عرضت عليه وظيفة « نائب قاض » بمحكمة الاستئناف في سنة ١٨٩٢ ، فقبلها . وبقى في القضاء ١٤ عاما ثم عين وزيرا للمعـــارف ، ثم وزيرا للحقانية .

● اعتزل الوزارة وعزم على ترشـــيح نفسه للجمعية التشريعية ، فنجح في الدائرتين اللتين رشح نفسه فيهما نجاحا فاق كل تقدير ، واختير وكيلا للجمعية التشريعية ، فكان وكليها المنتخب .

● نشـبت الحـــرب العظمى في يوليو ١٩١٤ ، وفي ديسمبر أعلنت الحماية البريطانية . ولم تمض أشهر حتى أطلق الانجليز أيديهم في دواوين الحكومة ، وأمعنـوا في التضييق على أعداء الاحتلال .

● وبعد انتهاء الحرب تألف « الوفد المصري » للسعي للحرية والاستقلال ، واختير ســـعد رئيسا للوفد ، فكان قائد النهضة المصرية الباسل ، وزعيمها العظيم ، وقد كافح وناضل ، ونفي في سبيل بلاده .

● كان أول رئيس لوزارة شعبية بعد الاســـتقلال . وأول زعيم مصري ألقى خطبة العرش الاولى حين افتتح الملك فؤاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ .

● تولى رياسة مجلس النـــواب حتى توفي في ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ وهو في السابعة والستين من عمره .

القارعة

لابد لنا من قارعة !

تلك هي الكلمة التي كان يرددها سعد في الاسبوعين الاخيرين قبل نفيه ، لانه كان يرى بحق أن السكوت يتبعه سكوت وان الحركة تتبعها حركة ، ولم يكن جازما بأن الثورة آتية بعد القارعة التي كان يتصدى لها ويستبطيء وقوعها ، لان المعسكرات والقلاع والمطارات في مصر كانت تعج بالجيوش وتزدحم بالمدافع والدبابات والطيارات . والمصريون مجردون من كل سلاح حتى الهراوات والمدى وبنادق الصيد . والخطب ممنوعة والصحف مراقبة والذهاب والاياب بمرصد من الجواسيس والعيون . فاذا تعذرت الثورة على المصريين فغير عجيب أن تتعذر ، وغير لزام أن تثور أمة في هذه القيود ، وهي لا ترجو بالثورة العزلاء أن تغلب الغالبين المزودين بكل سلاح .

لم يكن جازما بأن الثورة آتية ، ولكنه كان جازما بأنها اذا أتت فلن يكون مجيئها الا بقارعة تشعل نيران الغضب في الامة الوادعة المتحفزة . وفي وسعه هو أن يتصدى للقارعة المرجوة المرهوبة فليتصد اذن لها ، وليعمل ما في وسعه . وعلى المقادير بقية التدبير .

وعندنا أن سعدا لو كان جازما بالثورة جزما لاتردد فيه لكانت بطولته دون هذه البطولة ونصيبه من الاقدام دون هذا النصيب ، لانه يقدم ولا يخشى أن يطول الخطر الذي

يقدم عليه ، ويجازف ويعلم أن غضب الثورة يحميه • فأما أن يقدم وهو لا يبالى أن يستهدف للنكال دون أن يتبعه أحد أو يقفو ضربته ضارب فتلك هي البطولة العليا ، لانها بطولة الواجب ، وهى أعلى وأقوم من بطـولة الحسـاب والتقدير •

ومضى يوم ولم تأت القارعة فاستبطأها ، وكان من عادته أن يخرج من مكتبه ليتمشى في الطرقة لحظة ثم يعود اليه، ففى مساء اليوم التالى لارساله البرقية الى رئيس الوزارة لقى عضوا من أعضاء الوفد فى تلك الطرقة فقال له : «ان الجماعة لم يأتوا بعد • أتراهم لا يأتون ؟ » ثم قال : «هذا ليس بنافع • انهم اما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا والا فهم يتركوننا نموت فى مواضعنا » •

بيد أن هذا القلـق لم يطـل أكثر من يوم آخر • لان « الجماعة » المنتظرين أتوا فى مساء اليوم التـالى أى فى اليوم الثانى من شهر أغسطس. فجاء الى بيت الأمة ـ عند الساعة الخامسة ـ ضابط بريطانى برتبة صـاغ ومعه ضابط آخر برتبة الملازم ومترجم مصرى ، ووقف على جانبي الباب الخارجي جنديان بريطانيان يحمل كل منهما بندقية فى طرفها حربة ، وكان طالب من طلاب المدارس العليا قد دخل الى بيت الامة قبل مجيئهم مهرولا فأبلغ الاستاذ فؤاد القصبجى (١) الذى كان يعمل يومئذ فى قلم الكتـاب والمترجمين الملحق بالوفد المصرى أنه رأى ضابطا بريطانيا يستوقف محمد محمود باشا فيطريقه الى بيت الامة ويركبه سيارة من سيارات الجيش الانجليزى • فخرج الاسـتاذ

«١» اعتمدنا على رواية الاستاذ فؤاد في تفصيلات ماحدث ببيت الامة فى حضوره

فؤاد ليخبر سعدا بما أبلغه الطالب ، واذا به أمام الضابط البريطانى على باب الحجرة ، فارتد هذا وبادره بالانجليزية « انى أريد مقابلة سعد زغلول باشا فأين هو ؟ » فأجابه الاستاذ فؤاد بالفرنسية : « تفضـــل فانتظر فى حجرة الاستقبال ريثما أخبر الباشا » وأشار الى حجرة الاستقبال فلم يفهم الضابط قوله وظن أن الباشـا فى الحجرة التى أشار اليها ، وعاد يقول : « هل سعد باشـــا هنـــا فى الحجرة ؟ » فقال الاستاذ فؤاد : « لا • وانما أنا ذاهب لابلاغه » . فنظر اليه الضابط نظرة فاحصة ، وقال له : « بل أنا أريد أن أراه بغير وساطتك » ، فاعتذر الاســـتاذ وهتف فى شيء من الاستغراب : « ان العرف هنا لا يبيح الزائر أن يقدم نفسه بنفسه ! » قال الضـابط متهكما : « فى هذه الزيارة لا بأس من المقابلة والتقـديم فى وقت واحد ! » والتفت الى الاستاذ فؤاد فرآه واضعا يده اليمنى فى جيبه فخيل اليه أنه يخرج منه سلاحا فناداه فى لهجة عسكرية : « ارفع يديك » • وأسرع الضابط الثـانى الى مسدسه يستعد لتجريده •

وكان سعد فى مكتبه قد شعر بما يجـرى على حجـرة الاستقبال فخرج الى باب المكتب ، ولمحه الاســـتاذ فؤاد والضابط هناك فى وقت واحد • فقال الاستاذ للضابط : « ها هو سعد باشا » • فتركه الضابط واتجه الى الباشا وهو يحييه التحية العسكرية •

نظر الباشا الى الضابط مليا ثم دعاه الى المكتب ، فرفع قبعته ودخل معه ، ثم خرجا والباشا يتقدمه فى ثبــاته المعهود الى درج السلم حيث وقف وقال له بالفرنسـية : « لست أذهب معك على قدمى • سأرسل فى احضـــار

مركبة » فلم يفهم الضابط قصد الباشا وردد قوله : «لدى أمر بالقبض على سعادتك » قال الباشا وهو يبتسم : « فهمت ذلك جيدا • ولكنى أريد احضار مركبة » ففهم الضابط عند ذلك بشيء من العناء ، وأشار الى حيث تقف السيارة العسكرية بالانتظار • وكانت آخر كلمة قالها سعد قبل مغادرته بيت الامة « تشجعوا » ••• قالها بالفرنسية وكررها مرات •

ولما هم بالنزول التفت الضابط الى الواقفين الذين تجمعوا فى هذه الفترة وسأل : « أين اسماعيل صدقى باشا ؟ » وكان صدقى باشا مع الواقفين فقال : « أنا هو» فقال الضابط : تفضل بالمجيء معى » فأجابه : « حسنا • ولكن تسمح لى بالرجوع لحظة الى المكتب » فوضع الضابط يده على كتفه وقال : « لا • انى أخشى أن تذهب ! » قال صدقى باشا : « لو كنت أريد الهرب لما أظهرت نفسى » ثم أفلت من يده ومضى الى المكتب • فانتظره الضابط الى أن عاد •• ثم سأل : « أين منزل حمد الباسل باشا ؟ » فلم يجيبه أحد ، وبعد هنيهة أشار أحد الواقفين الى المنزل ودل الضابط عليه •

ولم يذكر لي الاستاذ فؤاد قصبجي فيم كانت عودة صدقى باشا الى المكتب تلك اللحظة ، ولكنى علمت بعد ذلك أنه عاد اليه ليقصي بعض الاوراق الهامة مخافة أن تأخذها القيادة العسكرية أثناء التفتيش •

ولما هم الضابط بالانصراف تقدم اليه عبد العزيز فهمى (بك) والاضطراب باد عليه ، وقال بالفرنسية : « اذا أردتم مرة أخرى استدعاء أحد منا فيكفى أن تكتبوا اليه وهو يحضر اليكم » •• واضطر الى أن يكرر عبارته مرة أو

مرتين لان الضابط لم يفهمها لاول مرة . فلما فهمها قال له « أشكرك » .. ومضى .

وبعد نحو ساعة حضر الى بيت الامة حمد الباسل باشا وكان قد علم بما حدث فخاطب مركز القيادة العليا بفندق سفواي سائلا : « الى أين تريدونني أن آتيكم ؟ » فأحالوه الى ثكنة قصر النيل ليسألها .. وطلبت منه هذه الحضور على الاثر . فودع أصحابه وذهب الى الثكنة .

وقد أدخل سعد وأصحابه فى الثكنة ، كل واحد منهم الى حجرة منفردة حتى المساء . ثم سمح لهم بالاجتماع ساعة العشاء . وقضوا الليلة فى الثكنة يتساءلون عن مصيرهم ، وفى الصباح أبلغهم ضابط كبير أنهم قد سمح لهم باستحضار ثياب من منازلهم تكفيهم لمدة شهر ، وبخادم لكل منهم ، اذا شاء .

وفى اليوم الثالث سئلوا : « هل أنتم على استعداد للمسير ؟ » فأجابوا : « على أتم استعداد » ونزلوا مع الحراس الى فناء الثكنة فركبوا سيارتين تتبعهما سيارة بضاعة ، تحمل الاتباع والحقائب .

وخرجت السيارات مسرعة الى محطة العاصمة . فلما نزلوا منها أحاط بهم عشرون ضابطا انجليزيا ومعهم محمود صدقى باشا محافظ العاصمة ، وساروا بهم الى الرصيف الذى يقف عليه قطار بور سعيد ، وأدخلوهم جميعا الى ديوان واحد فى القطار ، ومعهم واحد من الضباط

لم يكن سعد وأصحابه يعلمون الوجهة التى يتجهون اليها ، فكانوا عند خروجهم من ثكنة قصر النيل يحسبون أنهم منقولون الى معسكر المعادى .. فلما اتجهت السيارة يسارا وبلغوا قطار بور سعيد ظنوا أنهم منقولون الى رفح

أو الى السويس ، ثم وصلوا الى بورسعيد ووجدوا هناك ضابطا بريطانيا بالانتظار • فأركبهم معه سيارة الى الميناء وأصعدهم الى نقالة بريطانية تقل ألفين من الجنود الانجليز فى طريقهم الى بلادهم ، وأخذ البحـــارة فى تدريبهم على وسائل النجاة عند الخطر ، لان السفن كانت تصـــطدم بالالغام كثيرا فى بحر الروم •

علموا انهم منقولون الى جزيرة مالطة حيث كانت القيادة العســـكرية تأسر المعتقلين من المصريين والترك والالمان ، ولكنهم لم يعلموا ذلك من ضابط النقالة الا بعد الخروج من الميناء • فقيل لهم فى عرض البحر انهم ذاهبون الى تلك الجزيرة ، ووصلوا اليها بعد ثلاثة أيام •

تســـاءل الكثيرون : على أى قاعدة جـرت الحكـــومة الانجليزية باختيار أصحاب سعد الثلاثة فى هذا الاعتقال؟ وتعليل ذلك ما نرى أن القيادة العسكرية لاحظت التقاليد الرسمية فى اختيار كبراء الوفد الذين يعتقلون مع رئيسه فاسماعيل صدقى باشا وزير سابق ، ومحمد محمود باشا مدير سابق ، وحمد الباسل باشـــا من غير الموظفين هو رئيس قبيلة بدوية كبيرة يعرفه الانجليز من أيام الحـــرب الطرابلسية ، وجميعهم يحملون لقب الباشوية ،فاختيارهم هو الاختيار الوحيد الصحيح من وجهة التقاليد الرسمية•

الثورة

سرى نبأ الاعتقال بطيئا متناقضا فى اليوم الاول ، لان القيادة العسكرية حظرت على الصحف نشره والتلميح اليه فعلم به أعضاء الوفد وأصدقاؤه وموظفوه فى يومه ، وعلم به طلبة المدارس العليا فى اليوم التالى لانهم يجتمعون فى أمكنة متقاربة وينتمي بعضهم الى اعضاء الوفد وأصدقائه بصلة القرابة أو المعرفة ، وتسامعت به أحيـــاء القاهرة شيئا فشيئا ، وانتقل منها الى الاقاليم بمثـل ذلك البطء والتناقض ، فلم يسر الى القطر كله الا بعد يومين أو ثلاثة .

أضرب طلاب المدارس العليا فى صباح اليوم العاشر من شهر مارس عن تلقى الدروس ، وخرجوا من مدارسهم فى مظاهرة كبيرة طافت بدور المعتمدين السياسيين للاحتجاج على اعتقال الزعماء وعلى كبت شعور الامة وحرمانها الحق فى ابداء مشيئتها ، وهى تسمع كل يوم دعوة الامم كافة الى بيان حقها وتقرير مصيرها .

وأضرب عمال الترام بعد الظهر ، ثم أضرب الحوذية فى اليوم الحادى عشر ، وأصبحت الدكاكين مغلقة فى معظـم أنحاء المدينة الا الدكاكين الاوربية ، وتجددت المظاهرات من طلاب المدارس وطلاب الازهر وطوائف شتى من الجمهور فقابلها الجنود البريطانيون باطلاق المدافع الرشاشة غير مفرقين بين كبير وصغير ، ولا بين مشترك أو غير مشترك في المظاهرة .

وكانت نقابة المحـــامين قد أعلنت الاضراب فانقطـع المحامون عن المحاكم الا من كان يوفدهم المجلس اليها لطلب

تأجيل القضايا ، واستثارت القسوة فى قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلا من أن تقل واضطرمت وقدتها بدلا من أن تخمد · وطاش صواب الحراس العسكريين من جراء هذه المفاجأة فأصبحوا لا يميزون بين جمع وجمع ولا يطيقون النظر الى حشد من الناس ،ففى يوم الجمعة الرابع عشر من شهر مارس أطلقت السيارات المدرعة نيرانها على حشد كبير بجوار المسجد الحسينى فقتلت منهم بضعة عشر وجرحت خلقا كثيرين ، ولم يكونوا فى مظاهرة ولا قصدوا الى التظاهر ، ولكنهم كانوا خارجين من المسجدبعد أداء الصلاة ، وضابط الفرقة يجهل كل شىء الا أنهم قوم متجمعون ، وعنده أمر صريح باطلاق النار على كل قوم متجمعين !

وتعددت المظاهرات فى مدن القطر فقوبلت بمثل ما قوبلت به فى القاهرة ، وسرت أخبار القتل واطلاق الرصاص الى أنحاء الاقاليم ، فانفجر كمين السخط الذى طال كظمه فى الصدور ، وانفجرت الثورة فى كل مكان ·

من الخطأ أن يقال أن المظاهرات كانت هى سبب الثورة الوحيد ، أو ان الثورة ما كانت لتنفجر فى القطر لولا مظاهرات العاصمة ، فانما كانت المظاهرات كالشرر الاول يتطاير من فوهة بركان يغلى وهو يهم بالانفجار ، فمن شهد تلك الثورة الجارفة التى اندفعت فى حينها اندفاعا يدل على عمق مكامنها وتأجج وقودها ، أيقن أنها قوة لا تحبس طويلا، وانها هى سبب المظاهرات وليست نتيجةالمظاهرات.

فقد صبر الناس زمنا على مظالم الحرب ومضانكها ، ثم انتظروا الفرج بعد الهدنة فاذا بهم يعالجون مرارة الخيبة ويوجسون من مخاوف المستقبل فوق ماأوجسوا من مخاوف

السنوات الماضية ، وزاد في نكايتهم أنهم يعانون هذا الكظم كله في الوقت الذي تعلو فيه دعوة الانصاف وتتجاوب فيه الاصداء بالظفر والرجاء ، وأنهم يطلبون أمرا يسيرا هو حق الشكوى والاحتجاج فيجابون بالتهديد والاقصاء عن البلاد ، ثم يستنكرون هذا العنت الغاشم فيعاقبون باطلاق الرصاص ، ولا يراد منهم الا أن يختنقوا وهم صامتون .

فلما شاع خبر اطلاق الرصاص على المتظاهرين ،وشاعت أخبار الموتى والمعتقلين من الطلاب والشبان العزل المسالمين، طغى الغضب بعد أن طم وظهر بعد أن عم ، وكان ظهوره على نمط واحد في جميع البلاد بغير تدابير ولا سبق اتفاق ، فبدأ انقطاع السكك الحديدية ما بين طنطا وتلا في اليوم الثالث عشر من الشهر ، ثم انقطعت في جهات كثيرة دفعة واحدة ، وتناول التحطيم والتخريب أسلاك التلغراف والتليفون وقضبان السكة الحديد حيثما وصلت اليها أيدى الثائرين .

ولم يخل هذا التحطيم من غرض تعمده الثائرون بتدبير مقصود ، وهو تعويق القطارات المسلحة والفرق الجوالة عن الطواف بالمدن والقرى لجمع السلاح وتفتيش المنازل وايذاء الناس أثناء ذلك التفتيش .. فقد أمعنت السلطة العسكرية في جمع السلاح من بداءة الحرب حتى جمعت المدى الكبيرة والعصى الغليظة وكل ما يصلح للتسلح به في عراك أو مشاجرة ، ثم لمحت بوادر الثورة بعد اعتقال الزعماء فعادت الى حملة أخرى من حملات التفتيش ، وأوجس الناس من عواقب هذه الحملة شرا ، فخطر لبعضهم أن يعوقوها بقطع المواصلات .

الا أن الباعث الاكبر الى التحطيم والتخريب كان اندفاعا

جامحا بغير قصد مرسوم : اندفاع الساخط يحار فيما يصنع وهو ساخط .. كأنما هو فى هذه الفورة الجامحة صريع مكموم محبوس فى بيت مغلق يريد أن تسمعه الدنيا ولو بتدمير أثاثه واحراق داره . فجاءت عوارض الثورة متفقة فى كل مكان لان هذه العوارض هى كل ما يستطاع في تلك الحالة . ولو كان باعث التحطيم العدوان على الملك والنفس ولم يكن مجرد الاحتجاج وابلاغ الصوت الى العالم لاتجه الثائرون الى نهب خزائن الحكومة وأموال الاغنياء والمصارف ، وهو ما لم يحدث قط فى بلد من البلدان .

وظل الانجليز مضللين عن فهم شعور هذه الامة يفسرون أعمالها بأسباب المصالح ولا ينظرون الى بواعثها النفسية، كأنما البواعث النفسية عامل لا يحسب له حساب في حركات الجماهير . فظنوا أن أعمال الثائرين لا تتفق هذا الاتفاق الا بتدبير مصطنع ودسيسة أجنبية . وربما طاب لرؤسائهم أن يفهموا ذلك لانهم أبلغوا حكومتهم فى لندن ان الامة هادئة فاترة،وأنها ضعيفة لا يخاف منها انتفاض.

وان أناسا كثيرين ـ ومنهم بعض المصريين ـ ليعجبون اذا عرفوا الآن أن هذه الثورة المفاجئة لم يقع فيها تنظيم ولم تكن فيها رآسة مدبرة على الاطلاق . وأن مظاهرة الطلبة الاولى وقعت على غير علم سابق من الوفد بل على خلاف النصيحة التى سمعها الطلبة من بعض اعضائه الذين بقوا فى القاهرة بعد اعتقال سعد وأصحابه الثلاثة .

لكنها هى الحقيقة التى نؤكدها بعد استقرائها من مصادر عديدة . فان الطلبة أصبحوا مضربين فى مدارسهم يوم المظاهرة وهم مختلفون فى الخروج أو البقاء ، ثم خطر لفريق منهم أن الخروج ربما خالف مشيئة الوفد وأفسد

عليه رأيا يفكر فيه أو خطة يتوخاها ، فبعثـوا الى « بيت الامة » أفرادا منهم يستفسرون ويعودون اليهم بما يقر عليه رأى الاعضاء ، وهناك التقوا بالاستاذ « عبد العزيز فهمى بك ، فأفضوا اليه بقصدهم وأبلغوه هياج الطلبة وتحفزهم للخروج والتظاهر فى أحياء العاصمة ، فثار بهم الاستاذ وانتهرهم انتهارا شديدا وهو يقول لهم ما معناه : « ان المسألة ليست لعب أطفال ٠٠ دعونا نعمل فى هـدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » ٠

فتركوه وهموا بالانصراف متـذمرين مغتمين ، واذا بالاستاذين محمود أبى النصر وعبد اللطيف المكباتى يلحقان بهم ليخففا عنهم أثر الكدر الذى خامرهم من تأنيب عبد العزيز بك ، فتلطفا فى التسرية عنهم والنصح لهم بالتزام السكون واجتناب المظاهرات ، وانصرف رسل الطلبة على أن يبلغوا زملاءهم ما سمعوه وهم مترددون بين الاغضـاء عنه أو الاصغاء اليه ، ولكن زملاءهم كانوا قد اسـتبطأوهم وتهايجوا بما سمعوا من كلام خطبائهم واسـتثارة دعاتهم فخرجوا قبل أن يعود اليهم رسلهم بنتيجة سؤالهم ، وتمت المظاهرة الاولى على هذا المنوال ٠

أما حوادث الاقاليم فقد تمت بغير ايحاء ولا تدبير ، اذ لم يكن للوفد فى ذلك الحين لجان يجوز أن يقال انها اتفقت على تنفيذ خطة مرسومة فى جميع الاقاليم ، ولم يكن خبر السكة التى قطعت بين طنطا وتلا قد شاع فى القطر حتى يقال انه جاء فى طليعة الحوادث بمثابة الايحاء والقدوة على عمد أو على غير عمد ، وانما نجمت الثورة من بديهة الامة كلها لانها كانت كلها على اتفاق فى الغضـب المكظـوم والتأفف الذى بلغ مداه ٠

ولقد أخطأت السلطة العسكرية فى كل تدبير فكانت تستفز الناس بكل عمل تقصد به الى البطش والارهاب ، وتدفعهم الى نقيض ما تريد من الخوف والطاعة ، وتثير النفوس الى التحدى والمعاندة بدلا من الاذعان والسكينة .

بالغت فى قمع المظاهرات فزادت المظاهرات ، وأنذرت كل من يقطع المواصلات « بالاعدام رميا بالرصاص بمقتضى الاحكام العرفية » فكان جواب هذا الانذار اضراب عمال السكة الحديدية فى اليوم التالى وخروجهم من مصانعهم متظاهرين ، ثم اندفع الناس الى قطع القضبان وأسلاك التلغراف والتليفون غير مكترثين للعاقبة ،فانعزلت القاهرة والمدن الكبرى من جميع الجوانب ، واضطرت السلطة الى استخدام الجنود الانجليز لتسيير القطر وتنظيم المواصلات وبعد أن كانت تتوعد القرى التى تنقطع السكة على مقربة منها بالغرامة عادت الى نشر انذار تقول فيه أن كل حادث جديد من حوادث التدمير « يعاقب عليه باحراق القرية التى هى أقرب من سواها من مكان التدمير » ... واستدعى القائد العام بعض الوزراء والسروات فى اليوم العشرين وحذرهم من دفع السلطة الى « تدمير العمائر وتخريب القصور » وطلب اليهم أن يبذلوا جهدهم فى النصح للشعب بالهدوء والاقلاع عن « المشاغبات » .

كل ذلك والثورة تتفاقم ، والجماهير تقدم وتقدم ، ومنهم من أغاروا فى بعض البلدان على مراكز الشرطة فأنتزعوا ما فيها من السلاح ،فاستخدمت السلطة الطيارات والبواخر النيلية لايصال المدد الى الجهات المعزولة ، وحدثت أثناء ذلك مناوشات قتل فيها خلق كثير .

على أن الثورة لم تكن فورة غضب بغير معنى كما أراد

أعداؤها والناقمون منها أن يتخيلوها ، فلو كانت كذلك لما ظهر فيها ما قد ظهر من نفحات النخوة القومية والاريحية الانسانية التى ترتفع اليها الشعوب كما يرتفع اليها الافراد فى ساعات السمو والاشراق والفداء • فان هذه النفحات لا تظهر فى سورات الغضب الحيوانى حين ينطلق على غير هدى وفى غير مطلب ، ولكنها تظهر حين تكون الثورة اعرابا عن شعور مكتوم ونزعة مشبوبة الى الكمال • وقد كانت الثورة المصرية كذلك فغلب فيها الروح القومى على كل عصبية وكل علاقة وكل فارق مشى فيها علماء الازهر يحملون بساط الرحمة فى تشييع جنازات الشهداء ، ويرفعون الاعلام وعليها شارة الهلال والصليب ، وقام القساوسة فى المساجد يخطبون المسلمون ويؤدون مايؤدى لها من الشعائر الدينية ، وخرج العقائل والاوانس من الخدور يسابقن الرجال والشبان الى المهالك والاخطار ويستهدفن للجند مسلحين متأهبين كأنهم في ميدان قتال وغلبت فرائض الحمية الوطنية على كل فريضة وكل تقليد، فكان الضباط يسيرون الى جانب القضاة والمحامين وطلاب المدرسة الحربية يسيرون الى جانب الطلاب فى كل مدرسة وكانوا جميعا ينادون باسم مصر ولا يذكرون الا أنهم مصريون •

وتجلت بسالة التضحية على مثال رائع نبيل كأنبل ما سطرت تواريخ الجهاد والفداء فى وثبات الامم • فمات أناس يحملون العلم أنفا من الفرار أمام نيران المدافع وهم عزل من السلاح ، ويرى اخوانهم مصرعهم فيبادرون الى رفع العلم ليستقبلوا مصرعا كمصرعهم طائعين متنافسين ، فى لحظة يطيقون فيهـا رؤية الجثث المطروحة لقى ولا يطيقون رؤية العلم ملقى على التراب •

وقد أحاطت بالمصريين فى تلك الايام موغرات كثيرة من فتك وارهاب وخشونة واستفزاز ، فى بعضها ما يشفع للناس لو طغت بهم مرارة النقمة وجمحت بهم لواعج الضغينة . لكنهم مع هذا لم يقترفوا سقطة واحدة تشين صاحبها فى غضبة أو رضاه ، ولم ينسوا أدب المروءة فى أشد أوقات الهياج والاضطراب . فلم يعتد أحد قط على طفل أو على شيخ عاجز أو على امرأة ، وشهد اللورد اللنبى للثورة المصرية بهذا الادب فى الكتاب الابيض حيث قال بعد ثلاث سنوات : « كانت سيدة انجليزية مستقلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة يوم الجمعة فى حى بولاق ، وقد نجت من الاذى البليغ بأن اتخذت من مظلتها مخبأ فمزقت الاحجار المظلة ، وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة فى كل السنوات الثلاث الماضية » ... ولو ثبتت هذه الحادثة كل الثبوت لما كانت شيئا يذكر لانها لن تكون الا الندرة التى تؤكد القاعدة ولا تنفيها ، ولكن التحقيق لم يثبت بوجه من الوجوه أن السيدة كانت مقصودة بالاعتداء والاساءة .. والا فما الذى كان يحمى سيدة منفردة لا تحمل معها الا المظلة من عدوان العشرات والمئات الذين يقصدونها بالايذاء ؟ ان انفراد هذا الحادث فى جميع سنوات الثورة لحقيق وحده بالجزم بنفيه لا بمجرد التشكيك فيه ، وقد سبقته الحوادث الكثيرة المشهورة فى أعنف أيام الهياج فكان الثائرون يتورعون فيها جميعا على المساس بالسيدات والاطفال ، ومنها حادثة « بهيج » المشهورة على الحدود الغربية التى شهدت فيها صحف الاستعمار بترفع الثوار المصريين على هذه السقطات المرذولة ، وليست صحف الاستعمار بالتى تبرىء أمة ثائرة على المستعمرين ، وفى وسعها أن تلفق عليها التهم وتزور عليها العيوب .

لقد حدث أن أفرادا من الارمن أطلقوا الرصـــاص على المتظاهرين من نوافذ المنازل فلم يكن جزاء الثائرين لهم الا بمقدار ما يقتضيه دفع العدوان ومنع تكراره ، وحدث أن الغوغاء فى أثناء المظاهرات قذفوا زجاج الدكاكين بالحجارة فحسب بعض الاجانب أنهم مقصودون بالسخط والعداوة والحقيقة أن القاء الحجـارة على تلك الدكاكين لم يكن عن شعور العصبية أو العداوة للامم الاجنبيـــة ، وانما كان استنكارا لفتحها فى أيام الاضراب ، واحساسا من الغوغاء بان أصحابها يجبهون شعور الامة ويســـتخفون بمطالبها ويترفعون عن مجاملتها · فأصابوا دكاكين المصريين التى اتفق فتحها فى تلك الآونة كما أصابوا دكاكين الاجانب · ورجحت كفة الاجانب فى الخسارة لان متاجرهم أكثر عددا فى الاحياء الافرنجية التى تطوف فيها المظـاهرات · ومع هذا لم ينس الطلبة أن يعتذروا الى « الضيوف » من عمل الغوغاء فى بيان نشروه فى الصحف العربية والافرنجية ، وعلقوه على وجهات الدكاكين ووعدوا باتقاء تكـــراره فى المستقبل ·

ولم يجد المســـتعمرون فى الواقع حادثا يســـتغلونه للتشهير والتشويه غير حادث ديروط أو دير مواس الذى قتل فيه ثلاثة من الضباط وخمسة من صف الضـــباط الانجليز ،وهو حادث على جسامته لا يذكر الى جانب الفظائع التى نزلت بالمصريين أثناء حملات التأديب والتفتيش ··· ومنها فظائع العزيزية والبدرشين والشبانات التى نترك تفصيلها الى غير هذا المقام · وسنضرب عنها صفحا فى هذا الكتاب · ولا نذكر من فضائع قمع الثورة الا مثلا صغيرا يغنى بالدلالة عن الشرح والاسهاب ، وهذه خلاصته بعد التجاوز والتطليف ·

في أول سبتمبر سنة ١٩٣٤ نقلت الينا الانباء البرقية من لندن أن جنديا انجليزيا سيق الى المحاكمة لاتهامه بقتل عشيقته ، فكان من المحاســـن التى تشفع بها الى المحكمة واعتقد أنه يستحق بها العفو والرحمة أن قال بغير سؤال ولا مناسبة أنه كان صولا بالجيش البريطاني بمصر سنة الثورة فقتل ثلاثة من المصريين ،وأنه بعد بضعة أسابيع كاد صديق له أن يقتل فقتل هو مصريا آخر ، ثم عمل في شركة للسيارات رئيسا للمهندسين وعمل فى خدمة أمير مصرى أربع سنوات ، وقد لخص القاضى الدعوى فقـال : « انه مهما يكن ما فعل تافني ـ اسم الرجل ـ فان رؤساءه يومئذ لم يعدو ما فعله جريمة » .

فهذا جندى من قامعى الثورة يفاخر بما جنى بعد الثورة بخمس عشرة سنة ! وبعد أن أكل خبزه من خير أمير مصرى أربع سنوات ! وهو واحد من عشرات الالوف لا يسـألون عمن قتلوا ولا يحتاجون اذا سئلوا الى عذر أكثر من ادعاء الخطر والدفاع عن الحياة ، وكل من لديه ذرة من التصور وذرة من الانصاف ليعلم بعد ذلك أن الفظـائع التى نزلت بالمصريين أثناء ثورتهم أكبر وأهول بما لا يقاس من فظيعة الاعتداء على فئة من الضباط والجنود كلهم مسلحون ، ولا يتكاثر عليهم الجمهور الاعزل من السلاح .

وندع فظائع الثورة جانبا ونسأل : لم كل هذا ؟ أكانت هذه الزوبعة الدامية ضرورة لا محيد عنها ؟ أكانت حادثا لا يمكن اتقاؤه ؟ كلا ! لم تكن ضرورة ولا مصلحة . وكان ميسورا أن تجتنب اجتنابا وأن يحقن كل ما سال فيها من دماء ويصان كل ما خرب فيها من عمار وضـــاع فيها من أموال لولا الاخطاء المتلاحقة التى ارتطمت فيها السـياسة

الاستعمارية ، لقلة اكتراثها للعواقب ، والقاء اعتمادها كله على العدد الحربية وأنها تضمن لها قمع الامم الضعاف اذا ضاقت الصدور عن الاحتمال .

فهي أخطأت في البداءة باعلان الحماية واغتصاب أرزاق المصريين وأدوات معيشتهم في ابان الحرب العظمى . وكان في مقدورها أن تتقى كل ذلك بأن ترد الى المصريين استقلالهم وتكل اليهم أن يدبروا بأنفسهم مايعنيهم من أمر المعاونة فى الحرب بما يطيقون .فان لم يوافقها ذلك فماذا كان يمنعها أن تعلن الاستقلال وترجىء النظر فى تفصيل قواعده الى ما بعد الفراغ من القتال ؟

ثم أخطأت بحرمان زعماء المصريين ابداء مطالبهم والبحث فى مستقبلهم ، مع أنهم لم يقصروا فى المجاملة ولم يبدر منهم وهم يخاطبون رجالها هنا أو فى انجلترا أثر من التحدى والاعنات .

ثم وقعت الازمة الوزارية التى لابد من وقوعها فألقت على الزعماء تبعتها وألقى الزعماء التبعة عليها . ولم يكن رد الزعماء من قبيل التراشق بالتهم والمجاوبة على الادعاء بمثله ، ولكنه كان هو الحقيقة بعينها فى نظر المنصفين الواقفين على الحيدة لا فى نظر الوفد المصرى وحده ...
فالمسئول عن الازمة الوزارية وعن صعوبة تأليف الوزارة المصرية هو السياسة الاستعمارية أو هو كما قال الوفد « أولئك الذين وضعوا من هم أهل للوزارة فى مركز حرج أمام ضمائرهم وأمام مواطنيهم » .

والا فماذا يقول الوزير المصرى لابناء وطنه اذا فرضنا أنه أراد فعلا أن يخدم السياسة الاستعمارية ولا يحفل بمصير وطنه ؟ أيقول لهم انى خائن لا أبالى بغير الوصول

الى المنصب ؟ أم يقول لهم اننى أتولى المنصب لاحول بينكم وبين المطالبة بالاستقلال أو السفر الى حيث تشتركون فى تقرير مصيركم ؟ وهل يستطيع أن يقـــول لهم ذلك فى الوقت الذى ينادى فيه ساسة الانجليز أنم لا يمنعون أمة متقدمة أو متخلفة أن تشترك فى تقرير مصيرها ؟ .

فاحجام الساسة المصريين عن قبول الوزارة حتى لا حيلة لاحد فيه ، اذ ليس يوجد فى مصر ولا فى غير مصر مرشح للوزارة يشترى المنصب بهذه الخيانة الصريحة ولو كان مدخول الضمير . لانها خيانة سمجة مبتذلة لا تستر فيها ولا مغالطة ولا عذر لمن يشاء أن ينتحل الاعذار ، ما دامت الامة تطلب حقها والوزارة التى أذعنت للحماية قد تحركت للبحث فيها والعالم كله ينادى بحقوق الشعوب وتقـرير المصير . ففى هذا العمل لو أقدم عليه المرشـــح للوزارة قضاء حياته السـياسية ان لم يكن فيه قضاء على الحياة .

لكن القيادة العسكرية شاءت مع هذا أن تلقى التبعة على الوفد فى هذا الموقف الذى لا حيلة فيه للوفد ولا لاحد من المصريين . فاخطأت خطأها الغاشم واعتقلت رؤساءه جزاء على السيئة التى أساءتها هى ولم يسيئوها . ثم أخطأت بعد هذه السلسلة من الاخطاء فى بطشـــها الدموى بمن غضبوا لذلك العسف المبين عزلا من السلاح ، ومن نادوا بما كان ينادى به أقطاب الحلفاء فى مؤتمر السلام ، ولعلها لو فسحت لهم جو بلادهم ينادون فيه بما يشـــاءون لما خرجت الثورة من طور الدعوة الى طور التخريب والتحطيم .

وأكبر أخطاء السياسة الاستعمارية جميعـا ، بل هو الخطأ الذى يطوى فيه جميع الاخطاء ـ أنها أسـاءت تقدير الشعور الذى كان يسور ويثور فى نفوس المصريين قاطبة

على تفاوت الطبقات والمشارب ، فليس فى وسع انسان سياسى أو غير سياسى أن يجهل هذه الامور كلها كما يجهلها نائب المندوب البريطانى ـ السير ميلن شيتهام ـ قبل الثورة بأقل من ثلاثة أسابيع .. فانه كتب الى حكومته فى الرابع والعشرين من فبراير يقول : « ان الوزيرين رشدى وعدلى فقدا الشهرة الموقوتة التى عادت عليهما من الاستقالة ، وان زغلولا لا يثق به أحد ، وأن هناك قلقا يسيرا بين أفراد الطبقة العليا الذين يطمعون فى تعظيم مكانتهم ببلوغ مرتبة من مراتب الحكومة الذاتية ، ولكن الحالة لا تختلف فى لبابها عن الحالة التى طرأت فى سنة ١٩١٤ عندما رفض الامير حسين وكبار الوزراء طويلا أن يقبلوا الحماية ما لم تكن مشفوعة ببعض المنح التى لم تكن على استعداد لاعطائها ، وان الحركة الحاضرة على كل حال ليست بالتى تضارع حركة مصطفى كامل أو بالتى يصح أن تؤثر فى قرارات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالمسائل الدستورية والواضع الذى توضع فيه الحماية».

ولما بدت طلائع الثورة لم يجد هذا السياسى النادر ما يدارى به غفلته وعجزه عن سبر غور الحرية الوطنية الا أن يعزوها الى أسباب أجنبية غير وطنية .. فأبرق فى التاسع من مارس يقول «ان الحركة معادية لبريطانيا معادية للعرش معادية للاجانب ، وفيها نزعات بلشفية نتيجة الى تخريب الاسلاك والمواصلات ، وهى منظمة مدبرة ولابد أن تكون مأجورة » .

وأذاعت الحكومة البريطانية مذكرتها عن الثورة بعد ذلك بشهر فجاء فيها « ان هناك شواهد تثبت أن الخطة مدبرة منظمة باحكام » .. ومما يستحق الملاحظة أن الخطة

التي نفذت تشابه البرنامج الذي رسمه الالمان والترك للغارة على مصر في خريف سنة ١٩١٤ وهو البرنامج الذى أفضى به الى السلطات المصرية الجاسوس الالمانى مورس المقبوض عليه في الاسكندرية .. واذا حسبنا كل حساب للحالة العقلية أو لدواعى التذمر الناشئة بين الفلاحين المشار اليها آنفا فكل هذا لا يكفى لتعليل هذا الانفجار الخطير المنظم الذى تلوح فيه أصبع تركيا الفتاة كما قد تلوح فيه أصبع الالمان » .

أى والله .. ثورة تشمل أربعة عشر مليونا يدبرها الترك والالمان فى الخارج أو فى الداخل ولا تعثر فيها السلطات الانجليزية بدليل واحد على هذا التدبير غير التنجيم والتخمين ! وان الانسان لا يدرى أيضحك أم يحزن من هذا التفكير العجيب الذى يعلل ثورة مصرية تنفجر فى شهر مارس بأنها دسيسة أجنبية دبرتها حكومات منهارة مضى على هزيمة رؤسائها وتفرقهم فى البلاد وانقطاع الصلة بينهم وبين أتباعهم عدة شهور .. وادعى من هذا الى الحيرة بين الحزن والسخر أن تكون الثورة من صنع الطبقات العليا ومن صنع البلشفية فى وقت واحد !

ولا نظن أن الغفلة وحدها هى سر هذه التعديلات المضحكة المبكية التى تعلقت بها السياسة الاستعمارية فى تلك الفترة ، ولكنها رأت وكلاءها قد وقعوا فى الجهل الذى لا رجعة فيه فاستغلت جهلهم أحسن استغلال فى استطاعتها ، لانها وجدت لها فائدة من تشويه الحركة المصرية بنسبتها الى جواسيس الترك والالمان ، ووجدت أنها قد تحول بهذا التشويه بين الدعاة المصريين ومسامع

الحلفاء والامة الانجليزية . فمزجت بين الغفلة والذكاء هذا المزيج الجديد بأساليب الاستعمار !

ولقد ظل القوم يتخبطون فى فهم الحركة وسبر أغوارها حتى بعد عمومها وانتشارها ، وطفقت الحوادث تتلقاهم مرة بعد مرة بتكذيب ظنونهم وتقديراتهم فلا تنجاب الغشاوة عن أبصارهم . ومن ذاك اعتقادهم بعد شبوب الثورة فى البلاد أنها ضرب من الشغب الذى يفرقون فيه بين طائفة من الامة وطائفة أخرى كما كانوا يصنعون فى العهد السابق تارة بين الباشوات ولابسى الجلاليب الزرقاء ، وتارة بين طلاب الوظائف وأصحاب المصالح الحقيقية وتارة بين المسلمين والمسيحيين .. فالقى اللورد كرزون بعد انفجار الثورة بنحو أسبوعين بيانا يثنى فيه على الموظفين المصريين لانهم ثابروا على أعمالهم فى ابان الهياج الذى غمر البلاد ، ويقول فيه أنهم صفوة المتعلمين من المصريين « فمسلكهم هذا يدل على أن عقلاء الامة لم يشتركوا فى الحركة الاخيرة» فكان جواب هذاالثناء المزرى أن أجمع الموظفون فىالدواوين كلها على الاضراب ثلاثة أيام اعلانا للتآزر بينهم وبين طبقات الامة فى المطالب الوطنية ، وكتبوا عرائضهم بهذا المعنى الى صاحب العظمة السلطان ، وأبلغوها الحكومة الانجليزية .

لم تنقطع هذه الاخطاء ولا جرائرها ، أيام الثورة ولا بعدها ، ولم يقع منها الضرر على أحد غير المظلومين فيها . ومن ذا الذى يحاسب الاقوياء حين يخطئون مع الضعفاء .

وهكذا يليق الخطأ ويليق التمادى فيه بالاقوياء لانهم فى غنى عن حسبان العواقب ! . ويستأثر الضعفاء بسوء العاقبة وان جهدوا فى اجتناب الاخطاء . لانهم ضعفاء !

سفر الوفد
إلى باريس

جلس سعد وأصحابه الثـــلاثة فى طريقهم الى المنفى يتساءلون ، وأول سؤال طبيعى يخطر لهم وهم مفــارقون البلاد هو السؤال عما عسى أن يجرى فيها بعد أقصــائهم عنها : هل تسمع بالخبر ؟ وهل تملك أسباب الثورة ؟ وهل تقوى القيادة العسكرية كظم النفوس طويلا بعد هـــذه الضربة ؟ فأما سعد فكان رأيه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والارصاد . ولكنها اذا كانت واقعة فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بآلامهم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها .

وقريب من هذا رأى اسماعيل صـــــدقى الى نزعة من شكوك الرجل الحديث .

أما حمد الباسل ومحمد محمود فقد كان رأيهما الرأى الطبيعى لزعيم قبيلة بدوية وصاحب عصبية فى الصعيد . فآخر شىء يطيب لزعيم القبيلة أن يفكـر فيه أن قبيلتـه لا تثور لاجله . ولا تأخذ بثأره ، وكذلك صاحب العصبية فى الصعيد . فأتفقا على ترجيح الثورة وان لم يتفقا على النتيجة .

ويظهر أنهم ـ سواء منهم من رجح الثورة العاجلة ومن لم يجزم بوقوعها العاجل ـ قد وطنوا النفس على البقـاء زمنا ليس بالقصير فى جزيرة مالطة ، ولم يخطـر لهم أن الافراج عنهم قريب . فبحث سعد عن منزل يســتأجره

وفكر في استدعاء السيدة الجليلة قرينته الى الجزيرة ، لحاجته الى العناية الصـــحية التي لا يجدها هناك في غير المنزل برعاية الزوجة الرءوم ، ولم يفكر صحبه الآخرون في ذلك لانهم شبان أصحاء بالقياس اليه .

وصلوا الى مالطة بعد أن قضوا في النقالة ثلاثة أيام . وقد كان سعد متعبا من مشقة الانتقـال والدوار . وكان بين الشاطيء ومعتقل « بلفورستا » الذى اختـــاره حاكم الجزيرة لهم مسيرة نصف ساعة على القدم ، فبحثـــوا عن مركبات في جوار الميناء فلم يجدوا الا مركبة صغيرة يجرها حصان واحد . ركبها سعد وسار رفاقه وراءه على الاقدام، ووصلوا الى المعتقل فوجدوا أن السلطة العسكرية قد أعدت لكل منهم حجرة للنوم وأخرى للاستقبال ، وثالثة للمائدة ومكانا للحمام .

وأراد سعد أن يكون أول عمل له في منفاه اســتئنافا لعمله في القاهرة ، وتحديا للنفي والارهاب ، واستمرارا في المطالبة بالاستقلال وانكار الحماية . فلم يكد يستريح من عناء سفره حتى كتب الرسالة البرقية الآتية الى رئيس الوزارة الانجليزية يكرر فيها المطالب التي جاء من أجلهـا الى هذه الجزيرة .

« ان شرف الممالك يقدر بمقدار احترام ساستها ورجالها للمعاهدات السياسية التي يبرمونها والتصريحات الرسمية التي يفوه بها رجال تلك الحكومة الرسميون . ولما كانت انجلترا في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ قد ضمنت استقلال مصر . كما أقسمت الملكة فكتوريا والبرلمان بالتاج والشرف عام ١٨٨٢ أن الاحتلال لن يكون الا وقتيا وأعلن جلادستون عام ١٨٨٧ أن أوان الجلاء عن مصر قد آن . ولما كنتم جنابكم

الرئيس الممثل لحكومة جلالة ملك بريطانيا والمدافع عن كرامة بلاده وشرف الامة الانجليزية الحرة فانى أطالب جناب الرئيس المبجل برفع الحماية التى أعلنتها حكومتكم على بلادنا قسرا لمقتضيات الحرب وجلاء الجنود البريطانية عن وادي النيل ، احتراما للمعاهدات والتصريحات التى ذكرناها وصيانة لشرف أمة أنت على رأس حكومتها ، وليأذن جناب الرئيس بأن أذكر أن سياسة العنف والارهاق التى اتبعت معنا لا تزيدنا نحن المصريين كافة الا تمسكا بمطالبنا ، وثباتا في موقفنا ، وانه خير لانجلترا أن تكون لمصر صديقة ، وهناك نستطيع أن نقطع على أنفسنا عهدا بأن نصون مصالحكم ونروج تجارتكم فى بلادنا » .

ولا شك ان آخر ما انتظرته الحكومة البريطانية - وهي تنفي زعيم مصر الى جزيرة مالطة عقابا له على طلب استقلالها أن لا تفيد من ذلك الا أن تصبح الجزيرة ميدانا آخر من ميادين المطالبة بذلك الاستقلال !

نزلوا في المعتقل معزولين عن بقية الاسرى على خلاف السنة التى كانت متبعة فيه قبل وصولهم ، ولم يؤذن لهم بالخروج للرياضة فى الخلاء الا مرتين كل أسبوع بعد التوقيع على حلف كتابي يقسمون فيه بالشرف أن لا يهربوا ولا يساعدوا أحدا على الهرب ولا يعطوا أحدا نقودا ولا يعملوا شيئا فيه ايذاء لجنود جلالة الملك .. وبعد كل هذا لم تكن السلطة الانجليزية تسلمهم من مالهم الا بمقدار ما يلزمهم أول فأول لضرورة المعيشة ، وكانوا قد برحوا مصر وليس معهم من النقد الا قليل ، فأرسلوا - بوساطة السلطة - يطلبون مالا من ذويهم فى مصر ، فجاءهم خمسمائة جنيه لكل من سعد وحمد الباسل ومحمد محمود ،

ومائة جنيه لاسماعيل صدقي ، فأودعتها السلطة مصرف الجزيرة وأباحت لهم أن يشتروا ما يشـــاءون بتحويلات يقبضها البائع من المصرف ، ورخصت لهم في اســتخدام طاه المانى وابقاء النور الكهربائى الى ما قبـــل منتصف الليل بنصف ساعة ، فكانوا يقضون الوقت فى التعــاون على تعلم اللغات التي يحسنها بعضهم ولا يحسنها الآخرون.

ولم يسمعوا شيئا عن مصر ولا عن ثورتها الا حين زارهم اللورد مثوين حاكم الجزيرة وهو يقول لهم عرضا : «أشعلتم النار فى مصر وجئتم الى هنا ! » . فعلمـــوا أن فى مصر أحداثا خطيرة ، وأدركوا أنها الثورة حين استطاع طاهيهم الالمانى أن يدس اليهم بعض القصـــاصات من صـــحيفة التيمس ، عرفوا منها قبسا من مظـــاهرات الطلبة وثورة البدو فى الفيوم ، ولكنهم لم يسمعوا بما يدلهم على مداها وتفصيلات وقائعها .

وبعد شهر فى مالطة جاءهم النبأ بالافراج عنهم والسماح لزملائهم فى القاهرة بالسفر الى حيث يشـــاءون ، وانهم مأذون لهم فى السفر على الباخرة « كاليدونيا » التى تقل أولئك الزملاء ، وستصل الى الجزيرة صباح يوم الثلاثاء الموافق لنصف ابريل .

فكان لذلك النبأ فى نفوسهم وقع عظيم ، لانه بشرهم بالحرية التي طالما تمنوها للسعى فى قضية بلادهم ،وأثبت لهم أنهم يسعون فى قضية تستحق عناءها ولا تخيب رجاء الساعين فيها .

فتفاءلوا بالافراج عنهم خيرا ، وفرحوا بمـــا أولاهم من الثقة وتأكيد العزيمة أضعاف فرحهم بالطلاقة من الاعتقال، وباتوا على شوق الى صباح يوم الثلاثاء لينعموا بلقاء أولئك

الزملاء الذين فارقوهم ولا يعلم منهم أحد متى يكون اللقاء وليسمعوا منهم تفصيل الحوادث التي لمحوا بصيصا منها في شذرات الصحف الانجليزية ، وهى لا تصل اليهم الا بعد لأى فى خلسة من الرقباء •

ثم أذنت السلطة لهم بزيارة الاسرى من أبناء وطنهم ومن الترك والالمان،فلبوا دعوة المصريين المعتقلين بالمعسكرات الاخرى ، فاستقبلهم الاسرى الاجانب معجبين ،واستقبلهم الاسرى المصريون فخورين،وكان بعض القادة الترك يقولون لاصدقائهم المصريين : « اعتبرونا منكم فقد أحببنا بلادكم وأحببنا زعماءكم » ورحب بهم الامير هوهنزلرن ابن عم غليوم ، ورفع لهم بعض الالمان راية بيضاء مكتوبا عليها بالمداد الاحمر تاريخ « ١٤ سبتمبر سنة ١٨٠٧ » وهو تاريخ جلاء الجنود الانجليز عن مصر عندما طمعوا في احتلالها للمرة الاولى ،وكان الاسرى الالمان قد أقاموا معرضا فنيا لمصنوعاتهم التى استطاعوا أن يصنعوها بما لديهم من الادوات القليلة تزجية لاوقات الفراغ ، فقدم أحدهم الى سعد تمثالا عسكريا بالعدة الحربية الكاملة للامبراطور غليوم ،مصنوعا من الورق المقصدر الذى تغلف به صناديق التبغ الصغيرة ، فحياه سعد وقال له : « انه لتمثال عظيم يمثل عظيما » • ثم قال : « ولكننا لا نملك عدة الحروب، وانما نحن أمة سلام » •

وقد رست الباخرة « كاليدونيا » في ميناء مالطة ضحى يوم الثلاثاء ، وعليها أعضاء الوفد القادمون من القاهرة وهم حسب ترتيب الحروف الهجائية : أحمد لطفى السيد بك، وجورج خياط بك ، والدكتور حافظ عفيفى ، وحسين واصف باشا ، وسينوت حنا بك ، وعبد العزيز فهمى بك

وعبد اللطيف المكباتي أفندى ، وعلى شعراوى باشا ، ومحمد على بك ، ومحمود أبو النصر بك ، ومصطفى النحاس بك ، ومعهم مكتب الوفد وفيه كتابه ومترجموه ، ومنهم الاستاذ ويصا واصف الذى انتخب عضواً فى الوفد بعد وصولهم الى باريس .

ولما رست الباخرة على الميناء انتظر الاعضاء فيها قدوم اخوانهم المعتقلين فطال الانتظار ، واستحسن بعضهم النزول الى الجزيرة للقائهم فوجدوا الخدم قد سبقوا سعدوأصحابه الى الشاطىء بالحقائب ومؤنة السفر ، وما هى الا هنيهة حتى أقبل سعد وأصحابه الثلاثة يمشى معهم ضابط انجليزى وضابط من أهل الجزيرة لم يفارقهم الا عند صعودهم الى السفينة ، فكان للقاء الزعيم وأصحابه مشهد رائع لا ينساه من رآه ، وامتزجت فى لقائهم معانى شتى من الشوق والايناس ، وشعور الظفر والثقة والامل فى النجاح .

أما كيف تحولت السلطة البريطانية فى مصر من الحجر الشديد الى السماح للوفد بالسفر حيث شاء ، فخلاصة القول فيه انه تحول ضرورى قضت به الثورة فلم يسع السلطة الا أن تنقاد لحكمه فى النهاية ، لانها عجزت عن تيسير الامور بأيديها ، وعجزت عن تاليف وزارة وطنية تقبل الحكم والوفد محبوس عن السفر ، فلم تجد بدا من اطلاق سبيل الوفد عسى أن تفرج شيئا من حرج الموقف وتمحو شيئا من الحفيظة التى أفعمت قلوب المصريين وزادتها الفظائع فى ابان الثورة ألما على ألم .

وقد أدركت القيادة العسكرية من اللحظة الاولى أنها أخطأت التقدير ، وانتهت باعتقال الزعماء الى عكس ماتريد

لان اعتقالهم لم يردع السيل المتجمع وراء السدود ، وانما جاءه بمدد جارف أطلقه ودفع به شوطا وراء شوط ،ورسم للمصريين طريق المقاومة ، فمن شاء منهم أن يرجع فلا حيلة له في الرجوع ، ومن خطر له أن يتردد فليس أمامهموضع للتردد . وان أول من دعا الى الثبات والمثابرة لهم أول من أصيب باعتقال الزعماء ومن هدد بهذا الاعتقال ، وأول من ظن بهم أنهم يتقهقرون ويوجلون : قرينة سعد وخلفاؤه المتروكون في القاهرة !

فالسيدةالجليلة قرينته لم تضيع لحظةواحدة في الحزن والجزع الذى لا يفيد .. عادت من زيارة احدى شقيقاتها حيث كانت ساعة الاعتقال فما هو الا أن علمت بما حدث أثناء غيابها حتى كان أول ما خطر لها أن أرسلت الى شعراوى باشا تبلغه أن مكتب سعد مفتوح له ولزملائه في غياب سعد كما كان في حضوره وترجوه وزملاءه أن يقبلوا دعوتها الى العشاء في ذلك المساء ، وأن يعقدوا جلستهم الاولى في مكان انعقادها المألوف ، لكى لا يطرأ على سير الدعوة أقل تغيير بعد ذلك الحادث الذى أريد به القضاء عليها . فقرر الاعضاء ان يلبوا رجاءها وأن يشكروها عليه ، واعتذروا من حضور العشاء لاشتغالهم باعداد الاحتجاج الذى يقابلون به اعتقال الزعيم ، واتخاذ الخطة التى تلائم الموقف الجديد .

ولم يكن شعور الاعضاء بعد الاعتقال شعور فزع وارتداع كما قدرت السلطة البريطانية ، بل كان شعور استياء لاعتبارهم دون من اعتقلتهم السلطة في الخطر والاثر ، وشعور رغبة في افهام السلطة البريطانية خطأها وتحديها واستفزازها باتيان العمل نفسه الذى من أجله

اعتقلت سعد وأصحابه . فكتب شعراوى باشا احتجاجا الى رئيس الحكومة البريطانية على اعتقالهم وأبلغه فيه أن الوفد مثابر على خطتهم ، ووجه مع زملائه فى اليوم التالى خطابا الى صاحب العظمة السلطان يلقى فيه تبعة أعراض الكبراء عن تأليف الوزارة على السلطة العسكرية : « فانما هو النتيجة الطبيعية للخطة التى اتخذت فى مسألة سفر الوفد ، فان كل مصرى ذى كرامة لا يمكنه ـ حقيقة ـ أن يقبل الوزارة فى هذا الظرف من غير أن يستهين بمشيئة بلاده » . وختم الخطاب بقوله : « اليكم يا صاحب العظمة ـ وأنتم تتبوأون أكبر مقام فى مصر ، وعليكم اكبر مسئولية فيها ـ نرفع باسم الامة أمر هذا التصرف القاسى ، فان شعبكم الان يحق له أن يعتبر هذه الطريقة بادرة تخيفه على مستقبله ، كما يحق له أن يكرر الضراعة لسدتكم العلية أن تقفوا فى صفه مدافعين عن قضيته العادلة » .

أما الحكومة البريطانية فقد أحبت أن تيئس المصريين من كل أمل فى اللين والهوادة ، فعينت الماريشال اللنبى مندوبا ساميا بعد نشوب الثورة بنحو أسبوع ، بدلا من السير ريجنالد ونجت الذى كان من رأيه السماح بسفر الوزيرين المصريين ، وقد تعمدت بتعيينه غرضا آخر هو ارهاب المصريين باسم القائد المنتصر فى أقرب الميادين اليهم وهو ميدان فلسطين . وأذاعت فى الوقائع المصرية انه « منح السلطة العليا فى جميع الامور المدنية والعسكرية وفى اتخاذ ما يراه من الاجراءات صالحا لاعادة النظام واحترام القوانين .. مع تثبيت حماية جلالة الملك فى مصر على أساس متين » .

وقد بدأ الماريشال اللنبى عمله بعد قدومه الى القاهرة

باستدعاء الكبراء والسراة قائلا لهم انه جاء الى مصر لينهى الاضطرابات ويتحرى أسباب الشكاية، ويزيل منها مايقضى العدل بازالته ، وطلب اليهم أن ينصحوا للناس بالهدوء والسكينة .

فتكررت هذه النصائح التى يوعز بها الانجليز فى غير جدوى ، ولم يزل متعذرا على « المستوزرين » أن يجترئوا على قبول الوزارة ، ولم يزل تسيير الادارة الحكومية فى البلاد من أصعب الامور .

ولجأ الماريشال اللنبى الى أعضاء الوفد المصرى ، فاستدعاهم اليه فى السادس والعشرين من مارس وطلب اليهم أن يبسطوا أسباب الشكاية فى تقرير يكتبونه ، فقدموا له التقرير بعد أربعة أيام وفيه تلخيص للمظلمة السياسية من بداءة اعلان الحماية . وقالوا فى ختامه : « غير أن السلطة العسكرية مع ذلك قد استدعتنا مرة أخرى فى يوم ١٦ الجارى وأعلنت الينا اننا مسئولون عن هذا الاضطراب ، واننا مسئولون عن ازالته ، ولكنها سمحت لنا هذه الدفعة أن نناقش أمر المسئولية ، فأجبناها بأن هذا الاضطرات ليس نتيجة متوقعة لعملنا ولا يصوغه برنامجنا بحال من الاحوال . بل نحن نأسف له . وأما تسكين هذا الاضطراب فليس فى يدنا وسيلة فاعلة فيه ، ونصحنا بأن أنجع الوسائل فى تهدئة الخواطر بالطرق السلمية ، انما هو تأليف وزارة تعطى من الترضيات ما يرضى الشعب ، حتى تستطيع أن تقوم بأعباء الظرف الحاضر »

هذا رأى أعضاء الوفد الباقين بمصر فى الثورة ، وهذا رأيهم فى تفريج الازمة ، وهو رأى اتفقوا عليه مع كبار مصر الرسميين ومنهم علماء الازهر وبطريرك القبط

الارثوذكس وبعض الوزراء والنواب والسروات . وكتب به هؤلاء جميعا خطابا الى القائد العام فى الرابع والعشرين من شهر مارس ، أى قبل استدعاء أعضاء الوفد الى اللورد اللنبى بيومين،وكان تقديرهم أن الوزارة التى تؤلف تعمل لتهدئة الحال ،دون أن يشترطوا سلفا لهذه التهدئة افراجا على معتقلين أو سماحا لاحد بالسفر .

ثم قال أعضاء الوفد : « وفى اليوم التالى وهو يوم ١٧ مارس قابلنا الوزراء الثلاثة رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وأقنعناهم بأن يظهروا استعدادهم للمفاوضة فى تأليف وزارة تستطيع أن تقضى على هذه الحركة المخيفة التى تخشى عواقبها المجهولة ، فأظهروا هذا الاستعداد لرجال دار الحماية ولكن الامر لم يتم ، والاضطراب يأخذ نسبا وأشكالا ليس الحكم على نتائجها فى نفوس الناس بالشىء الميسور » .

وبعد أيام حان موعد صدور الميزانية وليس فى البلاد وزارة ولا نواب يناقشونها ، فلم ير المارشال اللنبى مخرجا من هذه الورطة الا أن يعتمد الميزانية باسم السلطة العسكرية ، فاصدر بلاغا بذلك فى أول ابريل ، ولكنه حل مشكلة وأثار مشاكل . فان هذا التحدى ألهب فى النفوس جذوة الغضب وشحذ فيها عزيمة المناجزة ، فعاد التجار الى اغلاق حوانيتهم ، وأضرب بعض الموظفين ممن لم يكونوا مضربين ، وتمرد طلاب المدرسة الحربية ومدرسة الشرطة فخرجوا متظاهرين أمام قصر السلطان ودور السفارات ، وكانوا قبل ذلك يحتجزون عن المظاهرات ، واشتدت ثورة الازهر وكثرت اجتماعاته ، حتى لجأت السلطة العسكرية الى مخاطبة شيخ الازهر فى اغلاقه دفعة واحدة أو الاكتفاء

باغلاقه في غير أوقات الصلاة . فأبى واعتذر بأن الله ينهى المسلم عن اقفال مساجد الله .

وفي السادس من الشهر وزع على الناس منشور من عظمة السلطان يقول فيه : « اني أنشر بين قومي هذه الكلمات التي كانت تختلج بصدري في الوقت الذي أخذت تتوارد الى فيه ملتمسات الاماني القومية نحو مستقبل البلاد . واني بالطبع لا أعني بالبلاد الا بلادنا المباركة : لا أعني بالبلاد الا وطننا العزيز : هذا الوطن الذي اقتضت حكمة الله أن يكون جدي الاكبر محمد علي الكبير أكرم الله مثواه صاحب عرشه » وفي ختامه طالب عظمة السلطان « أبناءه المصريين بما له من حق الابوة عليهم أن يتناصحوا بعدم الاستمرار على المظاهرات التي كانت عواقبها غير محمودة في بعض الجهات » .

وبعد أن جربت السلطة العسكرية كل وسيلة وفشلت في كل تجربة لم يسعها الا أن تجرب الوسيلة الوحيدة الباقية التي اقترحها المصريون من اللحظة الاولى ، وهي اطلاق الحرية للوفد المصري ليسافر حيث شاء ، فان الحجر عليه هو سبب استقالة الوزارة وهو سبب الاحجام عن تأليف وزارة أخرى وهو سبب غليان النفوس وانفجارها ولهوب الثورة وانتشارها ، فأذاع المارشال اللنبي في السابع من الشهر بلاغا يعلن فيه انه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان « لم يبق حجر على السفر ، وان جميع المصريين الذين يريدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وان « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر »

فسرت نشوة الظفر والرجاء في نفوس الامة قاطبة ،

وقامت مظاهرات الابتهاج في مكان مظاهـــرات الغضب والهياج . واستولى على الناس شعور مقدس غسل حوبة النفوس فنسى المجرم اجرامه والموصوم وصمته ،وشوهدت جموع النسوة الشقيات المتبذلات على مركبات النقل يحيين وطنهن ولا ينظر اليهن ناظر بعين المهانة أو الريبة أو المجون الذى تثيره أمثال هذه الجموع في غير تلك المظاهــرات .

وامتنعت حوادث السرقة على سهولتها بين ذلك اللجب اللاجب ، فخلت محاضر الاقســـــام من حوادث الطرارين واللصوص التي لم تكن تمتنع ساعة من أيام الشح والضيق ووفرة المال في جانب وندرته في جانب آخر ، ومشى أعظم الناس وأصغرهم على السواء في مظاهرات واحدة لا يتوقر عنها العالم الهرم ولا ينسى فيها الصغير دواعي الوقار ،ولم ينغص هذه المظاهرات الا اعتداء بعض الارمن عليها وشكاسة بعض الضباط والجنود البريطانيين الذين أطلقوا الرصاص على المتظاهرين المتهللين في غير عداء ولا تنكر ، فقتلوا منهم أربعة وجرحوا كثيرين ، ولعل هذه الحادثة وحدها كافية لبيان ما وصلت اليه فوضى القمع والارهاب ، فان هؤلاء الضـــباط والجنـــود تطوعوا لفعلتهم دون أن يدعوهم رؤساؤهم اليها ، بل لقد كانت القيـــادة العليا تستبشر بمظاهرات الفرح التي أعقبت الافراج عن الزعماء لانها قد تلطف سورة الحنق والعداء وتهيىء جو السياسة للوفاق والمسالمة ، وتتيح للوزراء المصريين أن يقبلـــوا مناصـــب الحكومة ، ولكن الفوضى اخرجت أولئك الضباط عن طورهم فأفسدوا هذه الدلائل وعكسوا الامر على القيادة العليا حتى كادت أن تفشل في تاليف الوزارة التي كان يجرى الكلام في تاليفها حينذاك ، مما اضـــطر المارشـــال اللنبى الى

الاعتراف بخطأ الجنود ونشر بيانا يقول فيه : « لقد تغيرت الحالة فجأة واطلقت الحكومة البريطانية الزعماء المعتقلين في مالطة ، وأذنت للمصريين أن يرسلوا مندوبيهم الى انجلترا ليعرضوا شكواهم • وقد سر المصريون لذلك بالبداهة وسمح لهم أن يقيموا الاحتفالات كما يسمح لابناء انجلترا بالاحتفال بأى نصر سياسي ، ومن سوء الحظ أن الجنود لا يفهمون هذا على ما يظهر لذلك حدث مرة أو مرتين أن نفرا من الجنود قاموا بمظاهرات ضد المصريين الذين كانوا قد أقاموا احتفالا غير موجه ضد سلطتنا بتة. وقد أدى عمل هؤلاء الجنود الى اضطرابات خطيرة والى خسارة في الانفس من الجانبين • على أن المأمول الآن أن يلوذ الجنود بالهدوء ويلزموا السكينة ، ويتركوا القانون والنظام للقائد العام • ومما يجب أن يفهم أن كل عمل مستقل يقوم به الجنود يضاعف صعوبة مركزنا عشر مرات » •

بقى سفر الوفد فعلا بعد السماح بالسفر قولا •

والظاهر أن السلطات الانجليزية سمحت بسفره من جهة لتعرقله من جهة أخرى •• لانها تعللت بقلة البواخر وزعمت أن الاماكن فيها محجوزة سلفا ، وان الاماكن المطلوبة لا تتيسر قبل ثلاثة أشهر •• ! وعلم الوفد أن الانتظار الى ذلك الموعد مضيع لفرصة الحضور أمام مؤتمر الصلح أو الوصول الى باريس في ابان انعقاده ، فالتمس الاذن بالسفر على « يخت » صاحب العظمة السلطان المسمى بالمحروسة ، واتصل نبأ هذا الخبر بالانجليز فخشوا أن يجاب بعد قيام الوزارة الرشدية التى يعلمون من سياستها الاولى أنها تشايع الوفد فى طلب السفر الى أوربا ، ورأوا

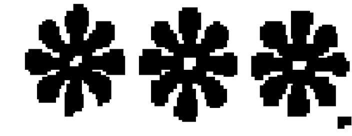
أن وصول الوفد المصرى الى أوربا على اليخت السلطانى يخوله « مظهرا رسميا » يتقونه ولا يحبون دلالته الواضحة عند أمم العالم • فدبروا أمر الاماكن المطلوبة على عجل ، وسرعان ما استطاعوا أن يحجزوا الاماكن كلها فى الباخرة « كاليدونيا » ومعها ستة أماكن أخرى لمن يشاء السفر من خصوم الوفد الى باريس !

برح أعضاء الوفد العاصمة فى الساعة الثامنة من صباح يوم « ١١ ابريل » فكان توديعهم الرائع بمثابة توكيل جديد من الامة قاطبة ، فازدحمت الطرقات والميادين بعشرات الالوف من جميع الطوائف والطبقات ، ووزعت محافظة العاصمة أكثر من ألف تذكرة لعلية القوم ورؤساء الدين والسروات الذين رغبوا فى توديع الوفد على المحطة ، فلم تكف هذه التذاكر لتلبية جميع الرغبات ، وبلغ عدد المودعين أضعاف العدد المقدور ، وأوشك الناس ما بين العاصمة وبور سعيد أن ينظموا موكبا واحدا للحفاوة بالوفد وتاييده واظهار الابتهاج بسفره ، وما كانوا يعلمون بالسفر فى يومها لصعوبة المواصلات وانقطاع أسلاك البرق فى بعض الجهات ، ولكنهم كانوا يرون القطار المزين بالرايات والازهار وعليه التحيات التى كتبها المودعون فى محطة العاصمة فيعلمون الخبر ويتسامعون به فى لحظات معدودات ، ويهرولون الى لقائه داعين هاتفين •

ولما وصل القطار الى بورسعيد خرجت المدينة تستقبله وترحب به وتصحبه الى الباخرة التى بات فيها ليلته ، وأضاءت بور سعيد كلها فى المساء وحفت بالباخرة عشرات الزوارق المضاءة الصادحة بالموسيقات والهتافات الوطنية طول الليل ، وانثالت الرسائل البرقية من المدينة ومن

أنحاء كثيرة في القطر تشيع الاعضاء بالرجاء والتأييد .

وفى اليوم الذى أقلعت فيه الباخرة ــ وهو اليوم التالى ــ تألفت في القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد فى غيابه وتتولى انشاء اللجان التى تنوب عنه فى الاقاليم .



ويلي هذا الفصل فصل انتقادى عن العيوب التى لوحظت في تأليف الوفد ، ثم فصل عن خطة الوفد فى مسألة الامتيازات الاجنبية التى أراد بها التفرقة بين بريطانيا العظمى والدول صواحب الامتيازات ، ثم ينتقل الكلام الى عمل الوفد في أوربا كما يلى :

الوفد فى أوربا

عندما طلع الرئيس ويلسون على العالم ببشارة السلام ومبادىء الحرية والانصاف صـــــدقه كثيرون ورحب به كثيرون ، لانهم استبعدوا أن يخرج بنو الانســان من تلك الاهوال والمآثم بغير عبرة ، وأن يقدموا على تكرار المأساة الجهنمية وهم لا يزالون يكتوون بنارها ويتلوون من آلامها

ولم يهزأ بدعوة ويلسون من أساسها الا طائفة من ثلاث طوائف : وهم المستعمرون الرجعيون ، لان الدعوة لاتوافق سياستهم ولا تحقق لهم مطامع القهر والاستغلال .

واليائسون من أخلاق بنى الانسان ،لانهم يهزأون بجميع المبادىء ولا يحسبون الانسان صادقا فى شىء غير المصالح القريبة والشهوات الحيوانية .

والاشتراكيون لانهم يرون أن العوامل الاقتصـادية هى علة الدعوات الاجتماعية والمذاهب الاخلاقية ، فلا فائدة من أحاديث المروءة والرحمة وتقرير المصير ما دام نظـام رأس المال هو النظام القائم فى المعاملات ، وهو الحافز الى الغارات والحروب والمنافسة بين المستغلين والمستعمرين .

ولم يكن ســـعد مستعمرا رجعيا ولا يائســا من بنى الانسان ولا اشتراكيا ولا قارئا متبعا لآراء الاشتراكيين ، ولكنه كان رجلا مطبوعا على نجدة الضعيف واغاثة المظلوم فلا غرابة عنده فى هذه العاطفة ، وكان قانونيــا يقدس القوانين والشرائع فلا غرابة لديه فى التوســل بالتشريع

وحقوق المعاهدات لفض المشاكل واصلاح الآفات .

لذلك رحب بالدعوة الولسنية ولم يستبعد تحقيقها كما قال في خطابه بمنزل حمد الباسل باشا : « من الناس من يرون هذا المذهب السياسي الجديد أجمل من أن يتبع في هذه الحياة الدنيا : حياة المزاحمة على البقاء والمغالبة على المنافع .. نعم مذهب جميل ، ولكن تطبيقه ممكن متى جد الدكتور ويلسون في تطبيقه بحزمه المعروف . وانه لجاد . بل ارتقى الى إن أقول أن تطبيقه سهل متى صحت نيات أكثرية الدول التى أقرته بالاجماع . ذلك لان هذا المذهب غير مخالف لما ألف الانسان في الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة الاخلاقية ، ثم هو متفق مع الافق الذى وصلت اليه الانسانية في تطورها الجديد .. »

وعلى هذه العقيدة كان يرجو الخير الكثير من الدعوة الولسنية ، وأقل ما يحق له أن يرجوه أن لا تنقلب هذه الدعوة فى ابان الصلح عونا للاقوياء على الضعفاء وعقبة في وجه المطالبين بالحقوق ، فكان أول ما فكر فيه ساعة وصول الباخرة « كاليدونيا » الى مارسيليا أن أرسل الى الرئيس ويلسون يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصرى المطالب بحقوق الامة المصرية . فلم يجئه الرد المنتظر من رسول السلام وانما جاءه رد لم يكن يخطر على بال متفائل ولا متشائم . فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في اليوم التاسع عشر من شهر ابريل .. أى بعد وصول الوفد المصرى الى مرسيليا بيوم واحد !

يحار الانسان ولا يدرى كيف استطاعت السياسة البريطانية أن تحمل ذلك الرسول المبشر بحقوق الضعفاء على نقض مبادئه رأسا على عقب ، واستباحة الفصل في

قضية لم تعرض عليه من جوانبها المختلفة ، ولكن ساسة الانجليز على ما نظن قد أدخلوا في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الاجنبية ، وان كلمة منه تحقن الدماء وتعيد الامن الى قراره وتصون أرواح الاوربيين ومرافق العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم الى حرب كالحروب التى كان يتقيها ويبشر باجتنابها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصون للسلام وأنفى للحروب ، وربما وعدوه أن ينصفوا المصريين متى ثابوا الى السكينة واستعدوا للاصغاء الى صوت الحكمة والنظام .

وقد اهتمت الحكومة البريطانية بنشر اعتراف الرئيس ويلسون فى مصر من دار الوكالة الامريكية ، فاذاعت دار المندوب البريطانى بلاغا جاءها من همسون جارى وكيل الولايات المتحدة يقول فيه : « أتشرف بأن أقول ان حكومتى امرتنى أن أبلغكم أن رئيس الجمهورية يعترف بالحماية البريطانية على القطر المصرى وهى الحماية التى بسطتها حكومة جلالة الملك فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . هذا وأن الرئيس باعترافه هذا يحفظ بالضرورة لنفسه حق البحث فيما بعد فى تفاصيل هذا الاعتراف ، مع مسألة تعديل حقوق الولايات المتحدة التعديل الذى يقتضيه هذا الامر . وقد كلفت بهذا الصدد أن أقول أن رئيس الجمهورية والشعب الامريكى يعطفان كل العطف على امانى الشعب المصرى المشروعة للحصول على قسط آخر من الحكم الذاتى ولكنهما ينظران بعين الاسف الى كل مسعى لتحقيق هذه الامانى بالتجاء الى العنف » .

وان صيغة هذا التبليغ لتشف عن الغرض منه وعن

المسمى الذى سمعته الحكـــومة البريطانية عنـد الرئيس ويلسون لاقناعه بوجوبه .. فباسم الامن وكراهة العنف، وبعد الوعد بمنح المصريين قسطا آخر من الاســـتقلال الداخلى ، ظفرت الحكومة البريطـــانية بذلك الاعتـراف وبادرت الى اذاعته فى مصر وأوربا وتعمدت أن تصـدم به الوفد ساعة وصوله الى أوربا ليفت الخبر فى عضــــده ويزعزع ما عنده من ثقة وأمل ، ويريه خيبة المســـعى فى معارضة القوة البريطانية حيث ذهب .. فكان تدبيرها فى الافراج عن الوفد ولقائه بتلك الصدمة كتدبير الســجان الذى يطلق أسيره ويرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ، ليحيق به الكيد فى ساعة الفرح والاستبشار .

ولم تبالغ السياسة البريطانية كثيرا فى وقع الصـدمة المفاجئة على الوفد ساعة نزوله بالارض الفرنسية واقترابه من محكمة العدل والحرية . فقد بدا لسـعد اول وهلة أن العمل فى أوربا لا يجدى ،وان تركيز العمل فى مصر أجدى والزم . ولم يكن هذا ضعفا ولا نكوصـــا عن الكفاح لان مقاومة الانجليز فى مصر تحت الاحكام العســكرية بعد الاعتراف بالحماية البريطانية اخطر وأعضل من مقاومتهم فى أوربا على العاملين الجادين فى المقاومة .. ولكنه كان رأيا رآه فيما هو أصلح للقضية المصرية على حسب ما تبين من خطواته الاولى بالبلاد الاوربية .

وقد لمس وقع الصدمة فى نفوس فريق من زملائه فاذا هو القدح والقدح ، فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجـــوء الى الحكومة الانجليزية ويؤمن فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، وقصارى ما طمعوا فيه من هوادتها أن تخفى

بعض المعارضة أو بعض المنافسة من الدول الاخرى فى مؤتمر الصلح فتغلق هذا الباب باستجابة بعض المطالب المصرية . فاذا بمؤتمر الصلح فى قبضة يديها وعلى رأسه أكبر الدعاة الى الحرية وأكبر القائلين بمشاورة الامم المغصوبة فى تقرير مصيرها .. فمن البين اذن فى رأيهم أن « مهمة الوفد » انتهت ولم يبق له ما يرجوه من المؤتمر ولا من الحكومات المشتركة فيه . وقد صرحوا برأيهم هذا وهموا بالعودة وأشاروا بها على زملائهم الاخرين .

وقد أرادت الحكومة البريطانية أن تتبع هذه الضربة بضربة أخرى تعجل بعمل التفكك والانخذال فى صفوف الوفد والامة المصرية : فنشرت التيمس « اشاعة » تشير فيها الى ارسال لجنة مستقلة الى القطر المصرى للبحث عن أسباب الهياج واقتراح الاصلاحات الدستورية التى يتسع بها نطاق الحكومة الذاتية ، وتوقعت أن يصيب الخبر الوفد فى سمعته وعزيمته ان لم يصبه فى تكوينه ووحدة رأيه : فاذا عاد بعض رجاله الى مصر وبقى بعضهم فى أوربا فقد وقع الخلاف وهو بدء الانحلال ، واذا عاد الوفد جميعه فقد ملكته الحكومة البريطانية ورجعت به الى قبضة يديها وعرضته لسخرية أبناء وطنه ، واذا بقى الوفد كله فى أوربا فعندها فسحة من الوقت لارسال اللجنة الى مصر وسؤال المصريين عن مطالبهم وشكاياتهم بمعزل عن وفدهم الذى يدعى الوكالة عنهم .. فتلغى وكالته وتلقى درسها الصادع على الوكيل ومن أوكلوه ، وأى درس لتسفيه السياسة الاستعمارية وتلقيه على الدعاة الوطنيين أنجع وأوجع من أن تضرب الوفد المصرى وتعاقبه هذه العقوبة القاصمة بيد الامة المصرية !

ومهما يكن من حساب الحكومة البريطانية فالشيء الذي لم تحسب حسابه كما ينبغي هو أثر السخرية في الطبيعة المصرية • فان المصرى ليتقي السخرية اشد من اتقائه الضرر والخسارة ، وقد يستسلم للفجيعة ولكنه لا يستسلم للغفلة ولهذا كانت ضربتها للوفد المصرى باعتراف ويلسون ضربة قوية بارعة ولكنها كانت خليقة أن تفشل بعد الصدمة الاولى لانها سخرية تعرضه لسخرية أخرى • ولو انها أبطأت برهة ولم يكن فيها معنى الكمين المدبر والهزء المرتب في لحظة الانتصار والتفاؤل ، لكان رجاء الحكومة البريطانية في نجاحها أصدق وأسرع •ولكنها كانت بمثابة الاستدراج الى كمين مضحك أو « مقلب » مهين •• فجمعت لها الطبيعة المصرية كل ما عندها من الكراهة للسخرية ومقاومة الشماتة المضحكة • وهما في الطبيعة المصرية قوة تعتصم بها فى أحرج الاوقات •

ولم يلبث سعد وأصحابه بعد الخاطر الاول أن أعادوا النظر في الامر كله ، فوجدوا أن العمل فى مصر قد يكون اولى وأصوب ولكن العودة الى مصر بعد كل هذه القيامة التي أقامتها الامة لتمكين الوفد من السفر ، هي خيبة أليمة لا تؤمن عقباها ،وقد تيئس الامة من رجالها وتشككها في دعاتها ، وتعجل بالتفرقة بين صفوفها •

ووجدوا كذلك أن البقاء في أوربا لا يمنع تركيز العمل في مصر والاعتماد عليه في الدعاية الاوربية ، وقد تنفع الدعاية الاوربية في تنبيه عزيمة الامة كلما احتاجت الى تنبيه •

ومن مبدأ الامر لم يكن رجاء سعد كله معقودا على الحكومات والوسائل الحكومية : اذا جاء الرجاء من هذا

الباب فذاك خير وأقرب سبيلا ، وان لم يجيء فالشعوب من وراء الحكومات والطريق الى الشعوب مفتوح لمن يحسن ولوجه ويقوى على صعابه ، وهو القائل أن الشعب فوق الحكومة ، وهو الذى أبى أن يسلم المطالب المصرية الى المندوب البريطانى والوزراء البريطانيين احتفاظا بالجانب الاهم منها « لاستثارة » الرأى العام البريطانى الذى يخضع له المندوب والوزارة • وهو الذى عرف أن النائب فى « الجمعية التشريعية » التى لا حقوق لها ولا نفوذ لاحكامها يملك من سلاح الحجة والبيان ما يكافح به الوزارة ويكافح به جبار قصر الدوبارة • فماذا حدث الآن ؟ هل حبط الرجاء في مؤتمر الصلح وفي ويلسون وفى لويد جورج ؟ حسن ان وراء هذه الاسماع أسماعا ووراء هذا المرجع مراجع : هناك الشعوب الاوربية ، وهناك شعب ويلسون وشعب لويد جورج •• ومن يدرى؟فلعل شعب ويلسون وشعب ما قال وسامع غير ماسمع ، وبالغ فى احراج السياسة البريطانية ما لم يبلغه رئيسه المخدوع بتلك السياسة •

يقول نيتشه : « كل ما لم يقتلنى يزيدنى قوة » ••وهذه قولة تصدق على كل رجل كبير الهمة مطبوع على الكفاح • فضربة الاعتراف بالحماية كانت ضربة نافذة ولكنها لم تكن مميتة ، ومن ثم كانت ضربة حافزة للعناد مثيرة للنخوة نافعة فى توطيد النفس على بعد الشقة •

قال جورج لويد فى كتابه عن مصر منذ كرومر : « لم تنفع الصدمة الا فى اقناع زغلول اقناعا جليا بأن العراك خليق أن يجرى الى مداه فى الحومة المصرية • فوجه همه على الفور الى تلك الحومة ، وطفق يدير المعركة من مقامه بباريس ويبعث إلى اتباعه بمشجعات منوعة ؟!) ولكنها

أخاذة باهرة بما تحدثهم عن الانصــــار الذين يستميلهم للقضية الوطنية ، والنجاح الذى يصيبه رجاله » .

وقد أدار سعد المعركة فى باريس على أتم وجه يستطيعه وفد من الوفود الشعبية ، فان الوفد المصرى على اعتبــاره غريبا عن الاجناس الاوروبية قد استطاع غاية ما يستطاع من نشر الدعوة الى جانب مؤتمر الصــــلح . فكتب الى المؤتمر يطلب استدعاءه لسماع أقواله لان « الغاء السيادة التركية يقتضى حتما تغييرا فى حالة مصر السـياسية التى التى قررتها معاهدة سنة ١٨٤٠ ولا يصح اجراء هذا التغيير فى غيبة المصريين » . واتصل الوفد بكل من تيسرت لهم مقابلته من رجال المؤتمر وأعضاء وفوده وكبار موظفيــه ، وأقام المآدب للساسة والكتــاب والصــحفيين الاوربيين والامريكيين ، ليشرح لهم الحــوادث التى كانت تهملهــا الصحف ويريهم صور المظــاهرات التى اشــترك فيها السيدات ورجال الجيش وظهرت فيها الاعـلام وعليهــا الصليب الى جانب الهلال ، ويذكر لهم ما استفاده الحلفاء من أموال مصر ورجالها مما كانوا يجهلــونه ولا يعرفون خبرا عنه .

واقنع الوفد بعض مشــاهير الكتاب بكتابة رأيهم فى قضية مصر وحقوق أبنائها ، ومنهم فكتور مرجريت وأناتول فرانس ، فأصدر الاول رسالة فى موضوع القضية المصرية وقدمها الثانى بكلمات وجيزة على سبيل التزكية .

واجتهد الوفد فى اجتناب كل عمل يتيح للمستعمرين البريطانيين أن يتهموه كما فعلوا من قبل بمشــايعة دول الوسط أو النزوع الى المذاهب الفوضية والاشتراكية . فلم يتصل بالمغفور له محمد بك فريد حين تلقى خطــابه من

سويسرة ، لما كان معروفا من مقام فريد بك في ألمانيا وتركيا أثناء الحرب وبعدها • ولكنه اتصل بجميع المصريين المقيمين بفرنسا ، ولا سيما أعضاء الجمعية المصرية في باريس ، وكان لفريق من هؤلاء أثر نافع في بث الدعوة وتعريف الفرنسيين من جميع المذاهب بالوفد ومطالبه وصعوباته •

ولا نسهب في تفصيل المقابلات والخطب والولائم واحدة واحدة ، لان التفصيل لا يزيد القارىء شيئا على ما هو مفهوم بالاجمال ، وحسبنا أن نقول أن الوفد لم يدع في باريس ولا في مراكز الدعوة السياسية أحد يؤيه له الا أبلغه مظلمة مصر • وأوجز له الحالة التي مرت بالقارىء في صفحات هذا الكتاب •

وقد كان المصريون في لندن ، ومعظمهم من الطلاب ، يعاونون الوفد كما عاونه زملاؤهم في العاصمة الفرنسية• فطبعوا الالوف من الرسائل وقابلوا النواب واستعانوا بالكتاب حتى ضاقت بهم الحكومة الانجليزية ذرعا فدهم الشرطة مكان اجتماعهم وصادروا الاوراق التي فيه وظنوا انهم قضوا عليها وكانوا سيقضون عليها فعلا ، لولا أن الطلاب أخذوا بالحيطة فأعادوا طبع الاوراق مما كان مدخرا عندهم من المحفوظات في مكان أمين •

وقد تجاهل الساسة الانجليز في باريس شأن الوفد المصرى ما وسعهم أن يتجاهلوه • ولكنهم لم يحسنوا كتمان حنقهم في بعض الامور التي تقضى بها اللياقة ، فلم يات منهم من يرد الزيارة لسعد باشا حين ترك بطاقته للمستر لويد جورج كما ردها بعض وزراء الدول الاخرى، وتجاوزوا ذلك الى عمل فيه من الصبيانية ما ليس يليق

بكبار الرجال • فقد روى أحد أعضاء الوفد المصرى انهم أرسلوا مرة « مذكرة الى الوفد البريطانى فى مؤتمر السلام فردت اليهم ممزقة داخل غلاف وعليها عبارة قصيرة معناها : « مثل هذه الاقوال لاتستحق الرد » (١) •

وعلى الرغم من اعتراف الدول بالحماية فقد بدأت الحكومة البريطانية تشعر بالقلق بعد أن اتجهت أنظار الوفد الى نشر الدعوة فى الولايات المتحدة ، وظهرت دلائل الاهتمام بالقضية المصرية بين ذوى النفوذ من الشيوخ الامريكيين ورجال الصحافة •• حدث هذا دون أن يكون للرئيس ويلسون فضل فيه ، بل ربما كانت صدمته للوفد فى باريس من أسباب اتجاه الوفد الى الامة الامريكية رأسا ليثير فى هيئتها الرسمية بهذه الوسيلة بعض العناية التى فاتته من رئيس الجمهورية ومعاونيه فى المؤتمر • فان أقصى ما صادفه الوفد من النجاح عند رئيس الجمهورية الامريكية انه تلقى منه ردا على خطاب كتبه سعد يطلب فيه المقابلة مرة أخرى ، فاذا هو يعتذر فى رده لضيق الوقت ويرجو أن يتسع وقته فى المستقبل للمقابلة المطلوبة ! وكان الوفد قد فهم إن استشارة « الرأى فى الولايات المتحدة لبحث القضية المصرية أمر مستطاع بعد ما أحسه من أثر الاخبار التى بعث بها المراسلون الى صحف امريكا، وزاده أملا فى المزيد من الاهتمام انه كان قد استخدم بعض الايرلنديات والامريكيين فى أعماله الكتابية فالتقى هؤلاء بالساسة الامريكيين الذين حضروا الى باريس للدفاع عن استقلال ايرلندة وعرفوا منهم الرغبة فى تشديد النكير على

(١) البلاغ ، ٩ مارس سنة ١٩٣٤ فى بيان للاستاذ محمد على علوبه باشا •

الاستعمار البريطاني بذكر المسالة المصرية الى جانب المسالة الايرلندية ، ومن هؤلاء الساسة مستر « والش » رئيس الوفد ومستر « ريان » ومستر « دن » مساعداه .

وقد جرى الوفد المصرى من قبل على سنة ارسال البيانات والاحتجاجات الى المجالس النيابية مع ارسالها الى الوزراء وممثلى الحكومات ، فوجدت بياناته واحتجاجاته فى مجلس الشيوخ الامريكى صدى أقوى وأصرح مما وجدته في المجالس النيابية الاوربية .

ففى جلسة الحادى والعشرين من شهر يونيه اقترح الشيخ « ماسون » الاعتراف بالجمهورية الايرلندية ، فتصدى زميله مستر بوراه لفتح باب المسالة المصرية . وقال أن مصر تستحق الاستقلال كما تستحقه الامم الشرقية والاوربية التى اعترف مؤتمر السلام باستقلالها ، فجددت هذه الحملة رجاء الوفد فى تحريك قضيته من جانب الامة الامريكية وشيوخها ، وأرسل يشكر المستر بوراه ويبلغه ان المصريين ليعتمدون اعتمادا تاما على مساعدة الشعب الامريكي محب الحرية في تحقيق الآمال القوية لشعب حكم عليه بالاستعباد من غير أن يسمع دفاعه » .

وعاد المجلس الى ذكر مصر بعد أيام فقام المستر «والش» واتهم الوفد الامريكى فى مؤتمر السلام بخيانة المبدأ الذى قام الامريكيون بدخول الحرب من أجله ، وقال ان الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى اذا ارادتا أن تدلا على حسن النية فيجب عليهما أن تتركا جزائر الفلبين لاهل الفلبين وايرلندة للايرلنديين ، وهنا قام مستر « مكس كورك » وقال ان مصر أيضا يجب أن تكون لابنائها ، وأيده مستر بوراه سائلا : لماذا يعترف مؤتمر الصلح ببولوليا

ورومانيا ويغض عن ايرلندة ولا يصغي الى كوريا ومصر كما أصغي لغيرها فقال مستر شرمان : « ان معاهدة الصلح انما كتبت لخدمة المطامع البريطانية » •

كانت هذه الاقوال من أشد ما قيل وقعا في نفوس المستعمرين وفي نفوس المصريين على السواء ، فأما المستعمرون فقد أحسوا من عواقبها في الولايات المتحدة وفي مصر نفسها ، وأما المصريون فقد شعروا بفضل الدعوة واستبشروا بما وراء ذلك من صدى الحملة في الدوائر السياسية الامريكية والبريطانية ، وتبين الوفد أن الدعوة في تلك البلاد تستحق منه أن يضاعف العناية بها ويتابع اشهارها وترويجها ولا يتركها للمصادفة والمناسبات العارضة ، فانتهي بوساطة مستر « والش » الى توكيل مستر جوزيف فولك في نشر الدعوة هناك ، وكان الاختيار موفقا لان الرجل ممن سبقت لهم الوكالة في القضايا السياسية الكبرى وسبقت لهم ولاية المناصب وعلاج المشكلات ، فهو ذو منزلة مرعية بين النواب والرؤساء ، وله علاقة منتظمة برجال الدولة وأصحاب الكلمة المسموعة

وأوشكت الدعوة الخارجية لمصر أن تنحصر خلال تلك الفترة في الولايات المتحدة ، فعن لسعد باشا أن يسافر اليها مع بعض الاعضاء • ثم استقر الرأى على ايفاد محمد محمود باشا في هذه المهمة لمعرفته الانجليزية ، وتردد الوفد هنيهة بين هذه الفكرة وفكرة أخرى كانت ترمي الى سفر اثنين من الاعضاء الى البلاد الانجليزية يدافعان عن مطالب المصريين ويبسطان ما أصابهم من المظالم أما بالخطب أو بالنشرات اذا احجمت الصحافة عن اذاعة ما يكتبان ، ويفعلان ذلك باسميهما لا باسم الوفد أو باسم رئيسه ،

ويعولان على الدعوة الشعبية دون الرجوع الى الهيئات الرسمية التى أعرضت عن الوفد وتجاهلت شأنه ، وكان الوفد يحرص على اجتناب الهيئات الرسمية فى انجلترا حتى تجىء المفاتحة من جانبها بعد أن قام هو بما يجب عليه من ايذانها بقصده ، ويقال أن رجال الحكومة الانجليزية وسطوا أناسا من سراة الاجانب المقيمين فى مصر لتيسير مقابلة بين سعد ومستر بلفور الوزير الفيلسوف الانجليزى المعروف ، فلم تتم هذه المقابلة لرغبة الوفد عنها ما لم تكن الدعوة صريحة من جانب القوم ، وتغلبت فكرة السفر الى الولايات المتحدة على هذه الفكرة .

ولم يستطع محمد محمود باشا أن يصل الى أمريكا الا فى منتصف اكتوبر بعد مشقة فى الحصول على جواز السفر لم تذلل الا بمساعدة مستر فولك وبعض الاصدقاء الاوربيين .

وقد كان مستر فولك أثناء ذلك يوالى الكتابة فى الصحف ويبسط وجهة النظر المصرية بين يدى مجلس الشيوخ ولجانه المنوط بها بحث هذه الامور ، وأهم ما أثمرته جهوده تصريح صرحت فيه لجنة الشئون الخارجية « ان مصر تعد من الوجهة السياسية غير خاضعة لانجلترا ولا لتركيا وانما يجب أن تكون مستقلة وزمامها بيدها » وخطاب ضاف ألقاه مستر بوراه عن مركز مصر السياسى والاطوار التى مر بها قبل الاحتلال وبعده والفظائع التى أصابت أهلها فى أثناء الحرب وبعد الهدنة ، على ما سلف من معونتهم للانجليز خاصة والحلفاء عامة .

فاهتمت المراجع البريطانية باخفاء ذلك جميعه عن المصريين وتهوين خطره عندهم ، ولا سيما تصريح لجنة

الشئون الخارجية ، فان خبره لم يصـــل الى مصر الا من رســالة برقية أرســلها سعد من باريس الى لجنة الوفد المركزية في التاسع والعشرين من أغسطس ، فكان له فيها ضجيج لم يفرح المصريين بمقدار ما أغضب الانجليز ، وقد ســعت المراجع الانجليزية ســعيها حتى حملت الوكالة الامريكية بالقاهرة على اذاعة تكذيب مبهم تقــول فيه أن الخبر خطأ ، ولا تعقبه بتصحيح من جانبها !

هذا في مصر ، أما في الولايات المتحدة نفسها فقد أزعج السفارة البريطانية فيها ما أبصرته من أثر الدعوة المصرية واتساع نطاقه واشـــتماله على الكثيرين من المستمعين والاشياع ، فاضطر مستر رونالد لندسى القائم بأعمـــال السفارة في واشنطن ـ وقد كان بمصر أثنــاء الحــرب العظمى ـ الى مقابلة تلك الدعوة بكثير من المساعى الخفية والعلنية ، ومنها رد مفصل على سؤال مدبر كتبه الى احدى الصحف يغض فيه من معونة المصريين ويقــول منه : « ان الحكومة البريطانية قد عنيت بأن تتحاشى القضـــاء على السيادة المصرية وان الجنود المصريين يعملون في ظل العلم المصرى لا الانجليزى ، ولا ترفع الراية البريطانية الا على دور السلطة العسكرية البريطانية وفيما عدا هــذا ترفع الراية المصرية الخاصـــة . ولو انى أردت أن أجيبك على سؤالك جوابا لا يخرج عن مدلولى الالفاظ المحدودة لقلت انه لم ينضو جندي مصرى تحت الالوية البريطانية ، ولكنه يكون بيانا ناقصا ولا مراء ، اذ انه فى فبراير سنة ١٩١٥ عند هجوم الجيش التركي على مصر اشـــتركت فرقة من المدفعية المصرية مع القوات البريطانية فى الدفاع عن خط قناة السويس وكان هجوم العدو قبل هـــذه الفرقة التى

أدارت مدافعها بمهارة وكفاءة فساعدت على رد العدو ، وفى اعتقادى أن الخسائر كانت اثنين من القتلى وستة من الجرحى ، ولم تشترك فى العمل خلال الحرب أية قوة مصرية أخرى مسلحة ، ولكن فى الادوار الاخيرة من الحرب قامت ثلاث فرق مصرية أو أربع بحراسة خطوط المواصلات فى سينا بينما كان الجنرال اللنبى يغزو سورية ، وحدث كذلك أن فصيلة مصرية كانت ببلاد الحجاز فى وقت من الاوقات ، لكن هذه القوات جميعها لم تتعرض لنيران القتال • وفضلا عن ذلك قد ضم عدد كبير من المصريين الى فرقة العمال الملحقة بالقوات البريطانية ، وكانوا يستخدمون لمدة قصيرة بين ثلاثة أشهر وستة ، وقد قاموا لقوات الجنرال اللنبى بالاعمال اليدوية التى لا تستدعى خبرة فنية ، وبهذه الصفة كان ما أدوه من الخدمات عظيم القيمة ، لانهم أتاحوا لعدد من الجنود الانجليز أن يكونوا فى خط القتال ولولا ذلك لاستخدموا فى ساقة الجيش ، ولست أستطيع أن أذكر عدد هؤلاء الرجال الذين ألحقوا بفرقة العمال ، ولكنهم بلغوا فى بعض الاوقات من ثمانين الى تسعين ألفا ، وكان بعضهم يستهدفون للنار وهم يحفرون الخنادق وينقلون المؤمن والذخائر بمقربة من خط القتال فأصابهم بعض الخسائر • وليس فى وسعى أن اقول كم تبلغ هذه الخسائر على وجه التحقيق ولكنى اعتقد أنها تبلغ فى الجملة ألفا وخمسمائة بين قتيل وجريح فى خلال سنوات الحرب الاربع » •

وعلى الرغم من محاولة السبك والدقة فى ظاهر هذا البيان، يرى القارىء انه قابل لمخالفة الواقع فى عدةموا

لان وصول العدد في الفوج الواحد من العمال الى تسعين الفا لا يمنع انهم يبلغون المليون ويتجاوزونه فى جميع الافواج ، ولان احصاء القتلى والجرحى بالف وخمسمائة على وجه غير « وجه التحقيق » قد يفتح الباب لبلوغهم اضعاف ذلك على وجه التحقيق •

الا أن مستر فولك لم يتوان فى الرد على هذا البيان بعد مراجعة الوفد فى باريس ، فكتب الى وزير الخارجية بواشنطن خطابا يلفت فيه النظر الى العبارة التى وردت فى سياق كلام المستر رونالد لندسى عن تحاشي المساس بالسيادة المصرية ، لكى لا يشق على الحكومة الامريكية الاعتراف باستقلال مصر عند بحث معاهدة الصلح فى مجلس الامة ، وكتب الى رئيس لجنة الشئون الخارجية خطابا آخر ضمنه رد رئيس الوفد على بيان السفارة الانجليزية وفيه « ان مليونا ومائتى ألف مصرى جندوا لفرقة العمال وان الجيش المصرى نفسه قاتل على قناة السويس وفى شبه جزيرة سيناء وفى الحجاز وحارب على بن دينار فى السودان ، وأن خسائر عظيمة نزلت بفرقة العمال وعلى الاخص من فتك الامراض » •

واستند مستر فولك الى عبارة « السيادة المصرية » فطلب توكيد الاخلاص فى المقصود منها بتصريح رسمى من الحكومة البريطانية تعلن فيه موعد الجلاء ، وتفوض الى عصبة الامم — بعد تاليفها — تقرير مركز مصر ، وتتخلى عن كل معارضة فى تمثيل الدولة المصرية عند الدول الاجنبية وعن كل معارضة فى سفر وكلاء الامة المصرية الى الولايات المتحدة •

ولم تزل المسألة المصرية تتردد على ألسنة الاعضاء بمجلس الشيوخ تارة من حزب الحكومة وتارة من حزب

المعارضة ، حتى التفت اليها كثيرون ممن لا يسمعون بها ، ووجدت الصحف مسوغا لنشر الاخبار عنها وقبول المناقشة فيها ، وأيقنت الحكومة البريطانية ان اطراد الدعوة على هذا المنوال كاف لاقلاقها وتوقع المتاعب التى قد تضر بمصالحها كما تمس سمعتها ، وان لم تعقبها نتيجة حاسمة فى موقف الحكومة الامريكية .

أما الدعوة فى باريس فقد كانت تنقطع حينا وتتصل حينا ، ويثابر الوفد اكثر الاحيان على خطة الدعوة الشعبية . لانه علم أن النجاح فيها أقرب من النجاح فى مخاطبة الحكومات والوزراء ، وطفق على الجملة يراسل المجالس النيابية واقطاب الساسة وكبار الادباء ويكتب الى الصحف ويلقى من ذوى الكلمة المسموعة من تيسر له لقاؤه ،ويجدد الاحتجاج والبيان كلما تجددت لذلك مناسبة من توقيع اتفاق أو عرض معاهدة أو وصول وفد أو غير ذلك ، فجرى ذكر الحماية البريطانية على مصر فى أكثر من مجلس من المجالس الاوربية على نحو لايبلغ فى القوة والافاضة ما جرى فى الولايات المتحدة ، ولكنه مع ضعفه واقتضابه أقلق الحكومة البريطانية وزاد مخاوفها من التمادى فيه الى أن يدرك المصريون شأن الدعاية ونفاذ سلاحها تمام الادراك . ولعل أكبر ما حدث من دعوة الوفد خلال هذه الفترة وليمته فى ثانى أغسطس فى فندق كلاردج بباريس ، وهى الوليمة التى خطب فيها وزير سابق للبحرية الفرنسية وحضرها الكاتب المشهور فكتور مرجريت وتليت فيها كلمة من أناتول فرانس ، وأجاب الدعوة اليها عدا هؤلاء بعض الشيوخ والنواب والصحفيين من أمم كثيرة

هذه الحركة التى كانت تؤذن بالاستفاضة والاتقان على

تعاقب الايام قد أفهمت الساسة الانجليز ان « التجاهل » سياسة لا تفيد الى زمن بعيد ، وانه لابد من « شيء » تعمله في هذه الحالة غير الاستخفاف الظاهر وطول البـــال ، ولكنها لم تقصد الى ارضاء المصريين بمقدار ما قصـــدت الى الخلاص من الوفد وتفريق شمله بين الآراء المتضـــاربة والمذاهب المتعارضة ، فعجلت بايفاد لجنة التحقيق برآسة اللورد ملنر الى القطر المصرى لسؤال المصريين عن مطالبهم وتقرير نظام الحكم الذى يحكمون به فى ظل الحماية ، ودعاها الى التعجيل بارسالها غير ما تقدم سببان آخران : « احدهما » ان رؤساء الوفد فى القاهرة أعلنوا العـزم على مقاطعتها اذا هي حضرت في تلك الظروف ، لان اللجنـــة تريد المفاوضة على أساس الحماية وتستفتى البلاد وهى فى قبضة الاحكام العرفية ، وتدعي لحكومتها الحق فى نظـر الشكايات المصرية كأنها صاحبة السيادة على البلاد .

وقد شعر محمد سعيد باشا ـ رئيس الوزارة يومئذ ـ باجماع الامة على مقاطعة اللجنة فنصح للورد اللنبى بارجاء ارسالها انتظارا للفراغ من عقد معاهدة الصلح مع الحكومة التركية ووضوح مركز مصر السياسى من حيث علاقتهـا بالدولة البريطانية . فلم يشأ اللورد اللنبى أن يصغي الى هذه النصيحة مخافة ان يتهم بالضعف والتراجع أمام صيحة المقاطعة من اللجان الوفدية .

والسبب الآخر الذى دعا الى تعجيل الحكومة البريطانية بايفاد اللجنة في تلك الآونة ، انها علمت ببوادر التفـكك التي اصابت بعض أعضاء الوفد في باريس ، وقد عاد فعلا بعض هؤلاء الاعضاء الى الاسكندرية فى الثـــانى عشر من شهر اغسطس وهم اسماعيل صدقى باشا وحسين واصف

باشـــا ومحمود أبو النصر بك ، وأذاعت لجنة الوفد فى السادس والعشرين منه أن على شعراوى باشا قادم لاعمال خاصة باذن من رئيس الوفد وزملائه ، وعاد قبـل ذلـك آخرون لاسباب من هذا القبيل • فحســبت الحكــومة البريطانية ان الفرصة سانحة للفصل بين الوفد والامة أو لتمزيق شمل الوفد وتشجيع المترددين من أعضــائه على تركه ، ورجع عندها هذا الحسبان انها علمت بما شاع عن آراء الاعضاء العائدين وأنهم يتشككون فى نجاح مســعى الوفد لاشفاقهم من مهاجمة الحكومة البريطـانية بالدعوة الاجنبية وايثارهم أن تكون الدعوة فى انجلترا وعلى رضى من رجالها الرسميين ، فطمعت فى توسيع مسافة الخلف وبث الغواية من طريق اللجنة الملنرية ، وما عسى أن تشير به من تحويل النظم والمناصب،وتقريب الآمال والرغائب •

من سفر الوفد
إلى لجنة ملنر

استدعت الحكومة البريطانية السير ريجنالد ونجت توطئة لاقالته من منصبه في دار الحماية وهو الرجل الذى أحسن لها النصيحة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين المصريين الى العاصمة البريطانية وعادت هى الى رأيه بعد فوات الاوان ·

واستبدلت به المارشال اللنبي فاتح القدس ، لانها حسبت أنها تروع المصريين بهيبته العسكرية ، وهو خطأ غريب فى تقدير الحالة وجمود على أساليب التخويف الدارجة بغير معنى · لان مظاهر الهيبة العسكرية والسطوة الحربية كانت كثيرة على مسمع ومبصر من المصريين أثناء الحرب العظمى ، لا يرون فى بلادهم من الحكم الانجليزى الا المدافع والدبابات والجنود تغدو وتروح فى الحواضر والقرى بعشرات الالوف ، فاذا كانوا قد ثاروا وهم على هذه الحالة وجاءت ثورتهم على أعقاب انتصار الدولة البريطانية فى الحرب العظمى ، فما كانت الثورة اذن لانهم كانوا فى حاجة الى مذكرة بالهيبة العسكرية والسطوة الحربية ، وما كان اسم المارشال اللنبي عندهم الا كاسم كل قائد فى الميادين البعيدة أو القريبة ، بل هم كانوا يسمعون بغيره من قيادة الميادين البعيدة سنوات قبل أن يسمعوا به فى غزوة فلسطين ·

جاء المارشال اللنبي الى مصر وهو يقدر أن الرهبة من

اسمه فوق كل كلام وتفكير ، وانه لا خوف اذن من اتهامه بالضعف اذا هو تواضع الى سماع الشـــكايات ومخاطبة الشعب بلسان رجاله ، فخاطب المصريين باسم الشـــيوخ ورجال الدين ، كما خاطبهم باســـم الوزراء والكبراء ، وصدرت النصيحة المطلوبة من هؤلاء وهؤلاء يحضونهم على السكينة والاستقرار وانتظار ما يقضى به ولاة الامور ، فلم يكن لها من أثر كبير ولا صغير ، لان الشعب لم يفهم من نصائحهم الا أنهم مضطرون أو أنهم متهمون فى اخلاصهم ان لم يكونوا مضطرين .

وقد وقفنا بالقارىء من حوادث الثورة المصرية وأحوال الحكومة فى مصر على استقالة الوزارة الرشـــدية لرفض الحكومة البريطانية سفر الوفد الى أوربا .

فلما سافر الوفد عادت الوزارة الرشدية فى التـاسع من ابريل ، ولكنها لم تلبث قليلا حتى اســتقالت لانها شعرت بالحرج من مطالب الضباط والموظفين وهى معبرة عن مطالب المصريين أجمعين . فطلب الضباط الوطنيـون أن تسند الحراسة اليهم ، لان اسناد الحراسة فى الميادين العامة الى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتهـا كثيرا ما جر الى ازهاق الارواح بغير موجب حتى من وجهة النظر البريطانية . كما حدث حين أطلق الرصـــاص على المصلين الخارجين من المسجد أو على المتظـــاهرين ابتهاجا بالافراج عن الزعماء .

والف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبـة الوزارة فى المطالب السياسية التى لا يتعرض لها الضباط وهى التصريح بصفة الوفد الرسمية وأن قبـــول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع ابطال الاحكام العرفية .

وجاءت الوفود تترى الى ديوان الوزارة تعزز هذه المطالب وتلح في قبولها • وعم الاضراب الموظفين وأصحاب الاعمال الحرة انتظارا لتحقيقها • فاستقالت الوزارة ولما ينقض عليها أسبوعان ، لتعذر التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وارادة السلطة العسكرية •

وقد أنذر القائد العام الموظفين بالفصل ان لم يعودوا الى دواوينهم وتوعدهم بالمحاكمة العسكرية ان حرضوا على الاضراب ، فعاد منهم فريق وقبضت السلطة العسكرية على زعمائهم الذين لم يعودوا في الموعد المحدد •

وفي الحادي والعشرين من ابريل ألف محمد سعيد باشا الوزارة وصرح لمندوبي الصحف يوم تاليفها « أنها وزارة ادارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي •• وليست لها صبغة سياسية لان المسألة المصرية لم يبت فيها بعد في مؤتمر الصلح ، وانها ستجتهد في استدعاء الجمعية التشريعية والغاء الاحكام الاستثنائية ، ومنها قانون المطبوعات •

ولقد كان محمد سعيد باشا رئيس هذه الوزارة رجلا داهيا يحب بما استطاع من دهائه أن يجمع بين قضاء أغراضه واستبقاء سمعة سياسية يلبس لها لبوسها في كل مجال وعند كل فرصة • وكانت العلاقة بينه وبين سعد باشا علاقة فتور وجفاء منذ كانا في الوزارة معا ثم وقع بينهما ما وقع من الخلاف الشديد في الجمعية التشريعية، ولهذا حاول سعيد باشا أن يجمع وفدا ثانيا الى جانب الوفد السعدي لينازعه قيادة الامة والدفاع عن القضية ، معتمدا في أول الامر على الامير عمر طوسون وأفراد من بقايا الحزب الوطني • ثم أحس نفور الامة من هذا المسعى

وصدود الامير عمر عن متابعته فتراجع وظل يرقب الاحوال الى أن عرضت عليه الوزارة • فقبلها ، واخترع صيغة الوزارة الادارية وحيلة تأجيل الوزارات السياسية الى ما بعد عقد الصلح وابرم معاهداته مع الدول المحاربة ومع الدولة التركية على الخصوص لأنه رأى فى ذلك مخلصا من جميع الجوانب •

فهو ـ بهذه الحيلة ـ يريح نفسه من المطالب السياسية ولا يصادم الامة في أمل من آمالها ، ثم هو يستبقى دعوة الحزب الوطنى الى وقت الحاجة لانه الحزب الذى يعتمد على حقوق السيادة التركية فى دعوته الوطنية ، ثم هو يدفع لجنة التحقيق البريطانية بهذه الحجة الى أقصى أمد ميسور حتى اذا جاءت بعد اعتراف الدولة التركية بالحماية البريطانية كما كان منظورا بين جميع العارفين استطاع أن يسوس الامر بغير مشقة مع أمة أشرفت على اليأس ونفضت يديها من جميع الدول ، ووفد بدا فشله للامة •• وحزب وطنى لم يبق له ما يتعلل به من السيادة التركية ولكن بقى له من المنافسة للوفد ما يحفزه لحربه ويطمعه فى الغلبة عليه ، وقد ظهرت للامة هزيمته واخفاقه •

واقبل سعيد ـ بمثل هذا الدهاء ـ على علاج المشكلات التى خلفتها الحماية والثورة لوزارته ، فاجتهد فى اقناع الانجليز بتحويل قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية الى المحاكم الاهلية ، فاقتنعوا لانهم يضمنون من صداقته لهم واخلاصه فى النصح أنه على الاقل عدو الوفد المصرى ورئيسه •

وتشفع فى تخفيف بعض الاحكام الصارمة فقبلت شفاعته ، ورفع شيئا من الضغط على الصحافة والخطابة،

واستمال اليه الموظفين باغداق العلاوات عليهم وزيادة مرتباتهم حتى بلغت مثيلها •

غير أن الناس كانوا يستريبون بنياته وينظرون الى هذه الاعمال كأنها مخدرات ترمى الى تهدئة النفوس واضعاف الحركة الوطنية ، فأوغرت من صدور الناس عليه أكثر مما جذبتهم اليه ، ونقم الغلاة منه قبول الوزارة وتهيئة الخواطر للرضى بالحالة القائمة • فثار بعضهم عليه ورماه أحدهم بقنبلة لم تصبه ، وبلغ من كياســة الرجل انه ذهب الى المحكمة يؤدى شهادته فطلب الرحمة بالمعتدى عليه لانه انما اجترح فعلته بدافع من عقيدة خاطئة غلبته على صوابه •

واستمرت العلاقات بينه وبين المارشال اللنبى على وفاق الى أن اختلفا على مسألة لجنة ملنر ذلك الاختلاف النموذجي لكل اختلاف بين تفكير العسكرى وتفكير الوزير المحنك من المدرسة التركية • فاللورد اللنبى يرى ان امتعـــاض المصريين من قدوم اللجنة الى بلادهم سبب كاف لتعجيـل قدومها !! وان اقناع المصريين بأن عواطفهم ومطـالبهم لاحساب لها ولا اكتراث بها هو المقدمة الصــالحة لمجىء اللجنة التى كانت مهمتها الاولى ارضاء تلك العــواطف والبحث عن تلك المطالب ! .. فاكراه الناس على قبول الاوامر هو المهم فى السياسية العسكرية ســواء نجحت اللجنة أو لم تنجح ، وعلى اللجنة وعلى المصريين بعد ذلك العفاء •

ورئيس الوزارة يرى كما علمنا مما سلف أن لا تحضر اللجنة قبل الفراغ من حل القضـــية المصرية بين الدولة العثمانية صاحبة السيادة والدولة البريطانية •• وهو رأى له قيمته من الدهاء والحصافة ولكن لا قيمة له الى جانب

الاوامر العسكرية ! .. وقد اختلف القائد والوزير فلا محيص اذن من أن يستقيل الوزير .

استقال سعيد باشا وخلفه يوسف وهبه باشا في الحادي والعشرين من نوفمبر فجرى على « السنة الادارية » التى استنها سلفة ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفا معها أو عليها . ولكنه لم يستطع أن يمنع بعض الرؤساء الانجليز من تكوين حزب مصطنع من المنبوذين وطلاب المنافع الذين لا خلاق لهم ، أسماه «الحزب المستقل الحر »وأعده للقاء اللجنةومداراة المقاطعة الاجماعية التى ستلقاها . ولم يفلح فى هذه المحاولة على الرغم مما بذل فيها من المصروفات السرية والمغوايات المختلفة .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت فى السابع من ديسمبر وهى محوطة بسوء الطالع من كل مطلع . وكانت ممثلة لجميع الاحزاب الانجليزية ومؤلفة من رجال قديرين مشهود لهم بمعرفة الشئون المصرية والمسائل السياسية عامة ، وهم اللورد ملنر وزير المستعمرات ، والسير رنل رود سفير انجلترا السابق فى روما ، والقائد السير جون مكسويل الذى كان بمصر فى أوائل الحرب العظمى ، والسير أوين توماس الخبير بمسائل الرى ، والمستر سبندر الكاتب الصحفى المعروف ، والسير سسل هرست الحجة فى القانون الدولى ، ومعظمهم ممن عرفوا مصر بالخبرة والاطلاع .

لكنهم حضروا والفشل يسبقهم ، والصدور موغرة بما توالى على الناس من دواعى الكراهية والنفور ، ووظيفة رئيسهم توحي الى النـــاس انه سيجعل مصر احدى المستعمرات البريطانية .

وقبل أن ينقضي على اللجنة أسبوعان أو نحو أسبوعين سرى في مصر نبأ القرار الذى اعتمده نواب الولايات المتحدة وهو رفض المعاهدة التي وقعها الرئيس ويلسون • فبدلا من ان تجيء اللجنة وتركيا معترفة بالمعاهدات كما كان يريد محمد سعيد ، جاءت الولايات المتحدة ـ وهي قبلة أنظار العالم في ذلك العهد ـ تنقضها وتفتح الرجاء لابطالها وتحقيق آمال الشعوب المخذولة فيها •

وما استقرت اللجنة أياما حتى أحست أنها في حصار محكم من المقاطعة الاجماعية لا يتخلله منفذ الى لقاء أحد يجديها لقاؤه ، ورأى اللورد ملنر من روح الوطنية المصرية غير ما كان يعهده في أيامه السالفة بمصر كما قال لبعض أصحابه • فلجأ الى الملاينة والمصانعة ، وحاول أن يفسر غرض اللجنة تفسيرا يحافظ به على الحدود التى رسمتها الحكومة البريطانية ويجتنب في ظاهره الكلمات المثيرة التى تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية ، فنشر على الناس في التاسع والعشرين من ديسمبر بيانا قال فيه :

« أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من الحقوق التي كانت لها الى الآن ، ولا أساس على الاطلاق لهذا الاعتقاد فان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لاجل التوفيق بين أماني الامة المصرية والمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى في مصر ، مع المحافظة على الحقوق المشروعة التي لجميع الاجانب القاطنين في البلاد• ونحن على يقين من أنه يمكن الوصول الى هذا الغرض مع توافر حسن النية بين الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة في أن تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر

قائمة على اتفاق ودى يزيل أسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة دستورية Self Governing Institutions

وتنفيذا لهذه المهمة تريد اللجنة أن تقف على كل الآراء ، سواء صدرت من هيئات نيابية أو أشخاص يهتمون اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويمكن ابداء كل رأى بحرية وصراحة ، ولا رغبة للجنة فى تقييد حدود المناقشة كما أنه لا يخشى أى فرد أن تعتبر مقابلته للجنة تنازلا منه عن معتقداته . فانه لا يعد متنازلا عن معتقداته بمفاوضة اللجنة الا كما تعد هى متنازلة بسماعها . وبغير الصراحة التامة فى المناقشة يصعب وضع حد لسوء التفاهم والوصول الى الاتفاق » .

ويلاحظ القارىء أن اللجنة ترجمت العبارة الانجليزية Self governing بالانظمة الدستورية وهى ترجمة غير دقيقة ، صححناها فى صحيفة الاهرام يومئذ بترجمتها الحرفية وهى أنظمة « حكم ذاتى » .

ولوحظ هذا الاختلاف فى الترجمة فكان له شأن فى اختلاف الرأى بين خطة سعد وخطة عدلى وأصحابه بمصر حيال اللجنة . فقد قال عدلى فى خطاب له الى سعد مكتوب فى التاسع والعشرين من يناير : « رأينا قبل عمل اى شيء أن نعجل بالكتابة لتوضيح نقطة هامة كان لها بحق أثر كبير فى قراركم الذى اتخذتموه . وهذه النقطة هى ما فهمتموه من أن بلاغ اللجنة ضيق للغاية من المناقشة فجعلها (وضع نظام حكومى فى حدود الحكم الذاتى) مما جعلكم تعتقدون انه مع هذا التحديد لا تنتقل المسألة المصرية من مركزها فلا ترتفع به الحماية بل تتأكد . والواقع انه حصلت بيننا وبين اللورد ملنر مناقشة فى هذا

الموضوع وأكد لنا أن النص الانجليزى ليس معناه الحكم الذاتى الذى يعبر عنه بـ **Self governing**
بل معناه الحكومة الدستورية وان الغرض من ذكر هـذه العبارة فى البلاغ بيان ان الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة حكومة لا تكون ذات نظام دستورى ، وكذلك كانت الترجمة العربية الرسمية وفق هذا التفسير ولولا هذا لكانت أحاديثنا مبنية على غير أساس ، ولما جاز لنا أن ننقلها اليكم ونستنتج منها ما استنتجناه » .

والقرار الذى اتخذه سعد وأشار اليه عدلى فى الخطاب المتقدم هو قراره الذى نشره فى بلاغ بعث به الى مصر عقب نشر اللجنة بيانها وقال فيه ما نصه :

« يحاول الاقوياء بجميع الوسـائل أن يأخذوا منكم رضـاه بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضـعفا ، فلا تنخدعوا اذا وعدوكم ولا تخافوا اذا هددوكم ، واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو أمضى سـلاح فى أيديكم وأقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا - وليس فى قوة ايمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك - خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم وحقرتم ماضـيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق أعناقكم وحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمتكم ذلا لا يرفع منه عز ، وأن تفعلوا - كما هو أكبر ظنى فى عظم اخلاصكم ومتين اتحـادكم وقوة وطنيتـكم - فقد استبقيتم لانفسكم قوة الحق وأعددتم لنصرتكم قوة العدل فلا تذلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان ظلمتم ، ولابد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل غيركم ، وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ، وتتحقق باذن الله الاله القـدير آمالى وآمالكم فى الاستقلال التام » .

وصل هذا البلاغ الى مصر ونشر في صحفها عند منتصف يناير ، وكانت لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا فى معناه عقيب صدور البيان المتقدم من لجنة ملنر ، وتعاقب على أثره صدور البلاغات فى هذا المعنى من ذوى الشأن والرأى في مقتدمتهم الامراء والعلماء ، وأيقنت اللجنة – لجنة ملنر – أن لا رجاء فى الاتصال بينها وبين الامة المصرية على قاعدة البيان الجديد ، لان هذا البيان لم يغير من الامر شيئا ، ولان الامة لا ترى لها مصلحة فى تجاهل وفدها النائب عنها في قضيتها كما ترى السياسة الانجليزية المصلحة فى هذا التجاهل أو هذا التفريق بين الامة ودعاتها ، فلم يعد للجنة مناص من السفر أو من القناعة بما عندها من وسيلة لاستطلاع الآراء هنا وهناك وزيارة بعض أعضائها لبعض أصحابهم الذين كانوا يعرفونهم من سراة المصريين فى القاهرة أو الريف ، وشاع بين أبناء الريف أن أعضاء اللجنة الملنرية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبى غير معروف ، ورويت فى ذلك أحاديث شتى تدخل فى باب الملح والطرائف ولكنها تدل فى الوقت نفسه على الجد فى كراهة الحماية وحب الإستقلال والوفاء لزعيم الوفد والحذر من حيل الاستعمار . فكان الفلاح الساذج اذا سأله أجنبى لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر الى ذهنه انه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والاجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد فى باريس يخبرك أين الطريق ؟ واذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سأله : كم أجرك فى اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله الى سعد فى باريس فهو أعلم بالجواب ! ولا يبعد أن يكون أعضاء

اللجنة الذين اختلفوا الى الاقاليم قد صادفوا شيئا من هذه الاجوبة وعرفوا من دلالتها السياسية ما هو أدل وأجلى مما كانوا يقصدونه بالتحقيق والسؤال .

ولا ينبغي أن ننسى أناسا من الداعين الى مقاطعة اللجنة قد تشعبت بواعثهم ونياتهم فلم يكونوا جميعا على نية الامة في تأييد الوفد ورعاية حق نيابته أو صون كرامته عن مهانة التجاهل الذى قصدته الحكومةالبريطانية ، فكان ممن إتخذوا المقاطعة أناس أتخذوها احباطا لكل مفاوضة يجريها الوفد في الحاضر والمستقبل ، ومنهم خصوم له كانوا يرضون باليسير في حل القضية المصرية ولا يطمعون في استقلال تام ولا ناقص ، ولكنهم يصطنعون الغلو ويؤثرون التصعيب وتوسيع المسافة بين طرفي الاتفاق لاعتقادهم ان كل شرط يوضع للمفاوضة المقبلة انما هو عقبة في طريق الوفد دون غيره من الرجال الرسميين ، فان هؤلاء الرجال الرسميين لا يلقون اعتمادهم على الثقة القومية والمبادىء السياسية ، بل يلقون أكثر اعتمادهم على قوة الحكومة ، ومن ورائها قوة الاحتلال .

أما الوزراء الذين كانوا معروفين يومئذ باسم أصدقاء الوفد — وهم رشدى وعدلى وثروت — فقد أخذوا بالحيطة فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في السابع من يناير خطابا الى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه الى القاهرة لمفاوضة ملنر بعد الوعود التي افضى بها اليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم ، فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لان بيان ملنر يحصر الغرض من المفاوضة في الحكم الذاتي أجابوه بما أسلفنا من تفسير كلمة « الحكم الذاتى » كما جاءت في الصيغة الانجليزية

•• وقالوا ان اللورد ملنر لا يرى مانعا من دخـول الوفد المفاوضة على أســـاس الاســـتقلال التام ، وان كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الاساس ولا يزال يرجو بعد تمـام المفاوضة أن يحسن « للرأى العام الانجليزى » قبول ماليس يقبله الآن •

وقد بسط سعد تفصيل رأيه فى بيان رد به على التقرير الذى جاءه من لجنة الوفد المركزية مع على ماهر بك ، وفيه يقول « بتاريخ الحادى والعشرين من يناير :

« •• اننا لم نجد فى بلاغ ملنر شيئا يخالف التصريحات السابقة عليه الا خلوه من لفظ الحماية وحسن أسلوبه • أما فى الجوهر فقد وجدناه متفقا معها تمام الاتفاق اذ هو مثلها يعتبر مصر تابعة لانجلترا ، ولجنة ملنر لجنة تحقيق موقف المصريين معها موقف المجيب من المستجوب ، وغاية أبحاثها الوصول الى وضع نظام حكومى فى دائرة الحـكم الذاتى • ونحن لا نعترف بشىء من ذلك ،فلا تبعية لانجلترا علينا ولا نعرف لهذه اللجنة سـلطة التحقيق فى بلادنا ، والغاية التى نسعى اليها هى التمتع بجميـــع حقنـــا فى الاستقلال التام • نعم أن هذا البلاغ وسع مجال المناقشـة ولكنه ضيق الغاية منها فجعلها وضع نظـــام حكومى فى حدود الحكم الذاتى ؛ وبذلك هدم بيد ما بناه باليد الاخرى وزاد ان اشترط عدم ترتيب الالتزام على هذا التوســـيع فحفظ بهذا الاشتراط لنفسه حرية العمـــل وهو تحديد الغاية الذى لا ينقل المســـألة من مركزها ، فلا ترتفع به حماية بل تتأكد ، ولا يتم به استقلال بل يقل ، ولا يفيد الا شيئا واحدا وهو تسهيل مأمورية التحقيق على اللجنة، وما كان للمصريين أن يعرفوا لها هذه الصفة ولا أن يسهلوا

لها هذه المأمورية . وأكبر ما نعطيه أو تشير باعطائه أقل من حقهم بكثير . زد على ذلك أنها جاءتهم رغم أنوفهم وضد اجماعهم بأن استعملت كل وسائل الشدة معهم تمهيداً لوصولها وشكلت وزارة لم يرض الرأى العام بها .

« ان عودة الوفد أو بعض أعضائه على أثر هذا البلاغ لم يخطر ببالنا للاعتبارات السالف ذكرها ، ولان الانجليز لا يتأخرون أن يتخذوا منها حجة على فوز سياستهم ويبنون عليها كثيرا من الاقوال التى ينشرونها لتضليل الرأى العام فيأوروبا عموما وأنجلترا خصوصا . وربما كان يسهل علينا أن نتعرض لمثل هذا الخطر ونعجل لهم ذلك الفوز لو أنهم وعدونا بشيء فى مقابلته وعدا صريحا يصح الاعتماد عليه . ولكنهم لم يفعلوا ، وليس لنا أن نتوهم أنهم سيفعلونه بعد عودتنا على غير وعد سابق . لو أنهم مع توسيع مجال المناقشة أطلقوا الغاية منها لصح لنا أن نتجشم أن نقنعهم بالبرهان الصادق والحجة الدامغة بصحة مطالبنا ، ولكنهم حددوها بما دون ما نطلب حتى فى ذلك البلاغ الذى نشروه بقصد استرضائنا . فكان مثلهم فى ذلك مثل بعض القوانين الالمانية القديمة التى كانت تقضى بسماع الشهود بعد الحكم فى الدعوى ، ولهذا رأينا أن العودة ارتكانا على البلاغ المذكور لا تكون الا عبثا مقرونا بالخفة والمخاطرة . ويصح للانجليز وغيرهم أن يقولوا انه كفى أن يغير شكل التصريح وأن يؤتى ببعض العبارات الطلية فى أن تغير الامة المصرية بتمامها خطتها نحو اللجنة فتخرج من مقاطعتها الى المفاوضة معها . كلا ! اننا لم نبلغ هذا الحد من البساطة والسذاجة : ان المسألة أكبر بكثير من أن يكون لاختلاف الصور والاشكال تأثير فيها . اننا

نقبل العودة للمفاوضة على شرط أن تكون بين متعادلين في حقوق المناقشة وطرفين كل منهما يمثل أمة ، وأن يكون الغرض منها الوصول الى عقد معاهدة تضمن لمصر استقلالها التام ولانجلترا مصالحها التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال التام ، وأن تعترف الدول بهذه المعاهدة وتسجل في عصبة الامم . فاذا صرح الانجليز بذلك رسميا هنالك لا نتأخر عن العودة لمباشرة المفاوضة متى ألغيت الاحكام العرفية وضمنت لنا العودة لمباشرة أعمالنا عندما نريد . أما المفاوضة في أوروبا فنحن مستعدون لها مع لجنة ملنر أو غيرها ما دامت المناقشة لا يترتب على الدخول فيها الالتزام بشيء ما . وما دام أن العبرة بما يتم عليه الاتفاق في حدود التفويض لنا ، فاذا كان الانجليز يرغبون حقيقة في ودنا وفي بناء علاقاتهم على الاتفاق معنا فلا شيء أسهل عليهم من اتباع احدى هاتين الطريقين للوصول الى الغاية . وهم لابد أن يفهموا أن الامة المصرية وصلت من اليقظة والانتباه ومعرفة حقوقها الى درجة لا تركن معها الى الاقوال ولا تعتمد فيها الا على الاعمال ولا ترضى عن استقلالها التام بديلا . نعم أن في قوتهم ارغامها على النظام الذى يريدون وضعه فيها ، وقد لا يبعد عليهم أن يحملوا كل الدول على الاعتراف بحمايتهم علينا . ولكن حقنا لا يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف . بل يبقى ثابتا ونبقى مستمرين على المطالبة به والسعي للحصول عليه ، واذا لم يكن في الحكومات الاجنبية الآن من يمد يد المساعدة الينا ففي شعوبها كثير من الاحرار يعطفون علينا وينتصرون لقضيتنا بأقلامهم وخطبهم ، وما يدرينا أن يظهر غدا المساعد لنا ؟ وللزمان تقلبات تجعل الخليف عدوا والعدو حليفا . ولا يصح أن

أن نسقط من حسابنا اتساع ملك بريطانيا وتباعد اطرافه واضطراب الاحوال فى ممتلكاتها وجوارها وانتشار المبادىء الديمقراطية فى العالم عموما وفيها خصـــوصا ، وتهديد حزب العمال لحكوماتها بالاستيلاء عليها وقربه من هـذه الغـــاية يوما فيوما كما تؤيده الانتخـــابات الجـــزئية والاعتصابات التى كثر تواليها فى هذه الايام • كل هـــذا يجعلنا أن لا نغامر بحقنا وأن نبقى متشددين فى التمسك به ومقاطعين باللجنة التى حضرت رغم أنوفنا لحملنـا على الرضاء بانقاصه حتى تعود خائبة • فتعلم الانجليز ويعلم الامة العالم معها أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصــول الى استقلالها التام ، وأن ارادتها على ما تكره مخالف لشرف الوعود التى بذلتها انجلترا ومناقض للعهود التى سجلتها وغير منطبق على المبادىء التى قبلتهـــا ومكدر على الدوام لسلمها ومقلق لراحتها ، وان خير سـياسة تتبعها هى أن تبر بوعدها وتتخذ من مصر حليفة صادقة لها لا تابعة نافرة منها تترقب الفرص دائما للخروج عليها وتفضل الموت على الاستسلام لها •• »

هذا بيان مفصل برأى سعد فى احتمالات الحـالة من جميع أطرافها ، ومنه نعلم لماذا كان على خلاف رأى الوزراء ــ الاصدقاء ــ فى العودة الى القاهرة لمفاوضة ملنر ، ونعلم انه لم يكن يرفض المفاوضة اذا جرت فى أوربا لانها لاتكون هناك بمثابة تحقيق تجريه الدولة المتبوعة فى بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصرى ، وهى لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه •

وبديه أن الوزراء الاصدقاء ــ لم يكونوا لينتظروا لهم

« دورا » يقومون به قبل تمام المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر وانتهائها الى صيغة محدودة يتفق عليها الطرفان أو يظهر منها على الاقل مبلغ استعداد الانجليز لاجابة المطالب الوطنية ، فأما قبل ذلك فليس في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة فى تفصيلات الاتفاق بمعزل عن اجماع الامة وموقف الوفد بباريس ولجنته المركزية بالقاهرة في وقت واحد ، ولو أنهم أقدموا على هذه المفاوضة العقيمة لخسروا الجانبين معا وأخفقوا فى تقرير الاتفاق المطلوب لا محالة ، ورجعوا وحدهم بتبعة الفشل أمام الامة وأما الانجليز ، فهم لم يخطئوا فى تقديرهم أن المفاوضة بين الوفد ولجنة ملنر لابد أن تسبق كل «دور» يقومون به فى هذه المرحلة ومن ثم اجتهدوا في اقناع سعد بالحضور الى مصر أو ايفاد من ينوب عنه لمفاوضة اللجنة، وكانوا متعجلين ولا شك فيما اقترحوه ، لانه اقتراح أقل ما فيه أن يدل اللجنة الملنرية على تهافت المصريين وتراميهم على هذه الفرصة المدخولة ترامي المناضل الذى استنفد موارده الاخيرة وقنع بالتعلل والمغالطة ، وليس فى شيء من هذا ما يغرى اللجنة بالتوسع فى اجابة المطالب المصرية أو يرجح عندها أن تتوقع رفضا لما تعرضه أيا كان الحل المعروض ، فلما تريث سعد ولم يقنعه تفسير العبارة الانجليزية ذلك التفسير الذى أسرع الوزراء الى قبوله دار الكلام فى ايفاد رسول من قبل اللجنة الى باريس لتمهيد المقابلة بينها وبين الوفد بعد عودتها من القاهرة .

وقد دارت المناقشة بين عدلى وسعد فى تفسير العبارة الانجليزية وما احتوته من الاشارة المزعومة الى الانظمة الدستورية فاعرب سعد عن شكوكه فى خطاب الحادى عشر

من فبراير الى عدلى باشا اذ يقول : « .. نعم ان ترجمتكم العبارة الانجليزية Self governing بالحكومة الدستورية هي الاصح ولكن صحة هذه الترجمة فى نفسها لا تحمل على تعديل قرارنا لان هناك أسبابا أخرى غيرها ، ولان ايرادها في المكان الذى وردت فيه من البلاغ مع عدم اقتضاء المقام لها بعد التصريح فيه بأن مأمورية اللجنة هى التي صورتها الحكومة ووافق عليها البرلمان يوقع فى الذهن بأن المقصود بها هو المعنى الذى فهمنـــاه . والقول بأن القصد منها انما هو الا يكون الاتفاق الا مع حكومة دستورية لا يتفق فى ظاهره مع كون هذه العبارة وردت على أنهـــا نتيجة للتعاقد لا وسيلة له ، ومع ذلك فاذا كان القصد منها هو كما يؤكد جنابه من أن الحكومة الانجليزية لا يصح أن ترتبط بمعاهدة الا مع حكومة ذات نظام دستورى ـ لزم قبل كل شيء وضع هذا النظام لتشكيل حكومة دستورية تكون أهلا للتعاقد على تحديد العلاقات بين مصر وانجلترا »

ومن هذا الخطاب نفهم أن سعدا لم يأخذ بالتفسير كما جاء فى حديث ملنر مع الوزراء ، ولكنه أراد أن يستفيدمن مداراة ملنر والوزراء على تفسيرهم بأن يمهد به لانشـــاء الحياة النيابية وقيام الحكومة الدستورية ، ويجس النبض لاستطلاع ما هنالك من النيات والخطط المرسومة ، فــان جاء الدستور فذاك ، وان لم يجىء لسبب من الاســـباب فظهور ذلك السبب خير من كتمانه والمواربة فيه .

قال سعد فى خطابه المتقدم بعد ما أسلفناه :« ولا أخفى عليكم أن فكرة هذا النظام خطرت أول الامر ببالنا على أنها

الوسيلة القانونية لحل المسألة • لذلك نحن نوافق كل الموافقة عليها بل نحبذها ، والطريقة المثلى للوصول الى هذه الغاية فى رأينا هى أن يبدأ بتأليف وزارة من غير أعضاء الوفد موثوق بها ، ويكون البروجرام الذى تعلنه هذه الوزارة هو وضع ذلك النظام ثم المفاوضة مع الحكومة الانجليزية بغرض الوصول الى وضع اتفاق يضمن استقلال مصر التام ومصالح انجلترا الخصوصية • ثم عرض ماتنتهى المفاوضة اليه على الهيئة النيابية التى تتألف بموجب ذلك النظام للتصديق • ومتى تم تشكيل الوزارة على هذا النحو وأعلنت بروجرامها على هذه الصيغة أو بما فى معناها لا نتردد نحن وزملاؤنا فى العودة الى مصر لمساعدتكم على القيام بمهمتكم لدى الامة والسعى فى أن تنتخب أعضاء لهذه الهيئة . اذا تم لكم أن تفعلوا ذلك خدمتم بلادكم أجل خدمة ، وخلدتم لكم فى التاريخ أحسن الذكرى » •

وزاد الموضوع تفصيلا بخطاب فى اليوم التالى (١٢ فبراير) قال فيه : « ان الطريقة التى عرضناها فيما كتبناه لكم هى فى اعتبارنا أمثل طريقة لحل العقدة الحاضرة ، لانه من الطبيعى أن تجرى مفاوضة مع هيئة رسمية موثوق بها خصوصا من الامة • وأن يصدق على ما تنتهى المفاوضة اليه من النواب الذين تختارهم لهذه الغاية ، وهى تقرب فى ظننا من التى يظهر أن اللورد ملنر يدلى بها فى محادثاته معكم •• وفيما أكد لكم من المقصود بالعبارة الانجليزية : السابقة التى أوردها فى بلاغه . ان لم تكن هى بذاتها . ولهذا يغلب على ظننا أنه يهش لها ويعمل على تنفيذها ولا يصعب عليه أن يتضمن بروجرامكم عبارة الاستقلال التى

أوضحناها فيما كتبناه لكم لانها لا تربط غيركم • وهى فوق ذلك ضرورية جدا حتى لا تقابلكم الامة بالنفور الذى تلاقى به كل وزارة لا يكون السعى الى هذه الغاية أول قصدها وأكبر همها ، نعم ان فيها مشقة عظيمة لكم ومسئولية كبرى عليكم ولكنها ليست فوق همتكم ، وأنتم أهل لتحمل كل هذه المسئولية فى خدمة بلادكم ، والوفد مستعد لان يعمل ما فى وسعه لتسهيلها عليكم ، ولهذا يرى أن يكون أعضاؤه خارجين عن هيئتكم حتى لا يساء الظن فى نزاهتكم • وتبقى الثقة فيهم يستعينون بها فى تأييدكم وتمهيد الطريق أمامكم . وبعد أن تتألف الهيئة الجديدة تحت رئاستكم ، وتعلن بروجرامها لا يترددون فى العودة ليكونوا قريبين منكم يعملون فى تنوير الافهام وصيانة الرأى العام من خطرات الاوهام ، التى لا يقصد ذوو الاغراض الفاسدة من بثها فيه وتسليطها عليه الا ترويجا لمقاصدهم الفاسدة وتحصيلا لمصالحهم الباطلة ، ولا يهمنا فيمن تختارونهم لمعاونتكم الا أن يكونوا محلا لثقتكم وأهلا لان يتضامنوا معكم فى تحمل تلك المسئولية الكبرى » •

وقد أجاب عدلى بخطاب فى الخامس والعشرين من فبراير قال فيه : « نعم أننا على رأيكم من أن وجود هيئة وزارة تعمل على تحقيق الامانى القومية وتثق بها الامة فى ذلك من أهم الامور • وربما كانت الوسيلة القانونية الوحيدة للحصول على الغاية التى ننشدها • ولكننا نرى أيضا انه لا يصح أن تستأثر هذه الهيئة بالمفاوضة وحدها وبوضع النظام الدستورى للبلاد ، بل يجب أن يكون هذا بالاشتراك مع الوفد ، وطريقة العمل فى ذلك أن تعلن الوزارة حين تشكيلها أن برنامجها هو السعى للوصول الى اتفاق يوفق

بين استقلال مصر والمصالح الانجليزية والاجنبية ووضع مشروع نظام دستورى للبلاد ثم تعهد المفوضة لهيئة تضم بعضا من أعضاء الوزارة ، وبعضا من أعضاء الوفد » .

بعد هذه الرسائل المتبادلة بين سعد وعدلى انجلت سياسة سعد وسياسة الوزارة « الاصدقاء » مع لجنة ملنر .. بل انجلت سياسة كل من الفريقين مع الفريق الآخر . وأصبح فى وسع الناظر الى ما وراء الظواهر أن يلمس النيات التى توحى الى كل فريق بسياسته ومقترحاته .

فسعد يريد حلا للقضية المصرية لا مغالطة فيه ، ويريد أن يترك للوزراء « الاصدقاء » ما هو للوزراء ويبقى للزعامة ماهو للزعامة . فليس عنده ما يمنع أن تفاوض الوزارة الصديقة الانجليز متى ضمن سلامة المفاوضة وعرض النتيجة على الامة . وهو لا يريد أن تسيطر الحكومة على الرأى العام أو تعرض الوفد للانقسام لانها اذا أدت عملها مستقلة به بقى للوفد عمل آخر عند عرض النتيجة على الهيئة النيابية المماثلة للامة ، ولا بأس فى أن يقوم به يومئذ متفقا مع الوزارة ، لان المرجع فى جميع ذلك الى ميدان الانتخاب الذى يجوز لاعضاء الوزارة كما يجوز لاعضاء الوفد أن ينزلوا اليه .

أما سياسة عدلى فهى قبول الوزارة مع التزام الخطة التى جرى عليها هو وزملاؤه من مبدأ الحركة الوطنية ، وهى خطة الانتفاع بنفوذ سعد والاحتراس منه فى وقت واحد . أو هى اشراك الوفد فى التبعة حذرا من رقابته وتعقيبه اذا استقل الوزراء بالمفاوضة والاتفاق على القضية العامة ! وهذه سياسة هى أدنى الى العداوة منها الى الصداقة وخلوص النية . فهم لا يريدون أن يدعوا سعدا حرا فى عمل واحد ، ولا يعنيهم الا أن يشركوه معهم فى

التبعة ويسوقوه حيث انساقوا ويقطعوا عليه سبيل التعقيب والملاحظة ويقدموه أمامهم خطوة خطوة ليحموا ظهورهم ويحفظوا لانفسهم طريق الرجعة ٠وكلما استطاعوا أن يهونوا عليه قبول ما قبلوه أسرعوا الى محاولة اقناعه لانهم لا يخسرون شيئا وانما هو الخاسر عند الجمهور ان قبل !! بل لعلهم يكسبون أن يقنعوا الناس كما أقنعوا أنفسهم بأنهم كانوا على صواب فى قبول الحماية ٠ وأن الامة لن تنال بالثورة أو بغير الثورة وبالزعامة أو بغير الزعامة ـ اكثر مما قبلوه ٠

فحسنوا لسعد أن يعود الى مصر ويرضى بمغالطة نفسه ومغالطة الامة فى الالفاظ التى لا تسمح بالمغالطة ٠ ثم حسنوا له أن يشترك بفريق من أعضاء الوفد فى هيئة المفاوضة ليدخلوه فى التبعة وهم قابضون على زمام الحكومة ومن قبل ذلك رحبوا فى أيام الحرب العظمى بدخوله معهم فى الوزارة ليعترف بالحماية كما اعترفوا بها ، ونظروا فى ذلك الى أنفسهم غير ناظرين الى البلد الذى كان يجوز أن يهيب بسعد أو يهيب سعد به الى بلوغ ما لم يبلغوا من استقلال وحرية ، وأبوا بعد الهدنة أن يسافروا الا اذا سافر هو يوم جاءهم الاذن بالسفر الى العاصمة البريطانية وكل ما صنعوه بعد ذلك فى مفاوضات ملنر وكرزون مطرد مع هذه الغاية ومنبعث من هذه النية ، وهى أن يقاسموا سعدا فى كل ما يدركه وأن يشركوه معهم فى كل ماوقعوا فيه ، وأن لا يتركوه حرا فى فرصة من الفرص ليطلب فوق ما طلبوه وينال فوق ما عسى أن ينالوه ٠

وهى خطة حافظ الوزراء « الاصدقاء » عليها أدق محافظة ، ولن يتأتى لهم أن يتبعوها على نمط واحد بغير

تفاهم وممالأه ، ولن يقع التفاهم عليها مع الصداقة وخلوص النية ، وسواء حسنت نتائجها أو ساءت فهذا الذى قصدوه بما بذلوا من مساعدة أو نصيحة ، وعلى حسب هذا القصد يكال لهم العذر أو الملام ·

وقفت مسألة الوزارة التى دار الكلام عليها فى الرسائل السابقة لان اللورد ملنر لم يستحسنها عندما فاتحه عدلى فيها ، وتعلل بقوله « ان الفكرة لا بأس بها · ولكننى لا أرى من المصلحة تغيير الوزارة الآن ، لانه اذا شكلت وزارة مهمتها المفاوضة فربما اعترض هذه صعوبات يكون من نتائجها سقوط الوزارة · على أن أعضاءها ــ وهم الذين سيكون عليهم المعول فى ادارة البلاد ــ يجب أن لا يكونوا عرضة للتخلى عن خدمة البلاد بمجرد اشكال يمكن أن يحل فيما بعد » ·

فقال عدلى : « لم يبق اذن سوى حل واحد وهو أن تتفاوضوا مع الوفد » ·

وحوالى هذا الوقت ختمت لجنة ملنر أعمالها فى مصر وأصدرت فى السادس من شهر مارس بيانا رسميا قالت فيه انها أنجزت بحوثها وأجلت عملها الباقى الى أن تجتمع بلندن بعد عيد الفصح لتحضير تقريرها ، وذهب رئيسها فى رحلة الى فلسطين مكث فيها نحو أسبوعين ثم عاد الى الاسكندرية فى السادس والعشرين ، وقفل منها الى بلاده

أما الحالة فى الفترة التى قضتها اللجنة بمصر فخلاصتها انها أسفرت عن اخفاق السياسة البريطانية فى التفرقة بين الوفد والامة ، وعن نجاح الحركة الوطنية فى زعزعة الحماية التى كان الضعفاء يحسبونها قضاء مبرما لا يدفعه دافع ،ولاح من كلام الصحف المشهورة بنزعتها الاستعمارية

عقب رجوع لجنة ملنر من مصر أن الحكومة البريطانية لم تجد بدا من التفكير في الغاء الحماية ، فصرح بعضها ـ ومنها الدبلى ميل ـ بما يفيد تلك النية .

ولقد لمست الامة المصرية قوة اجماعها بيديها فى أيام اللجنة الملنرية ، وشعرت باستقلالها حقيقة ماثلة فى ضميرها وان جحدته المظاهر الرسمية ، فصمدت على التفاؤل واطمئنان الى المستقبل غير حافلة بما بدا من ضعف الاعضاء الوفديين الذين تراجعوا على أثر ما اصطدموا به من اعتراف الدول جميعا بالحماية ، وأعان المصريين على تحدى هذا الاجماع انهم رأوا مؤتمرا كالمؤتمر الامريكى يرفض معاهدة فرسايل ، فشعروا بأن اجماع الدول على توقيعها ليس بالسد المنيع الذى يستعصى اختراقه ويحق عليهم اليأس من تداعيه يوما بعد يوم كلما تبدلت أطوار الشعوب وعلاقات الحكومات .

وظل النفور مستحكما بين الحكام العسكريين والامة المصرية فى ابان زيارة اللجنة الملنرية . وكانما كان يهم هؤلاء الحكام العسكريين أن يوقعوا فى اخلاد المصريين ان حضور اللجنة الى هذا البلد لا يعنى أن الدولة البريطانية تبالى بشعورهم وتكترث لرفضهم أو قبولهم . فدأبوا على الغطرسة والعناد وعز عليهم أن يغيروا ما عودوا الناس من سطوة وارهاب . ولولا قليل من الحرية فى نشر بعض الآراء لظلت الحالة كما كانت عليه قبل حضور اللجنة بلا اختلاف .

وزاد الجو اكفهرارا لجاج حكومة السودان فى مشروعات الرى والزراعة ، وهى المشروعات التى ترمى الى بناء خزان على النيل الازرق وخزان آخر على النيل الابيض واستدراج

الحكومة المصرية الى القيام بتكاليف هــذه المشروعات ، ليستفيد منها أصحاب الاموال فى انجلترا ، ويسـتعينوا بها على اصلاح الارضين الواسعة وزرع القطن الذى يزاحم قطن مصر ولا ينتفع به أهل السودان • فبلغ الحنق من هذه المشروعات أقصاه ، وساء تأويل كل ما يقال وكل ما يراد فى هذا الباب ، وتعرضت حياة وزيرين مصريين من رجال الهندسة والرى ـ وهما اسماعيل سرى باشا ومحمد شفيق باشا ـ للخطر من جراء البحث فيها ، اذ ألقى بعض الشبان على كل منهما قنبلة فى طريقه ، واتفقت الحادثتان معا فى أثناء زيارة اللجنة الملنرية ، فدلتا على اكفهرار الجو أثنـاء زيارتهما أيما اكفهرار •

المفاوضة في لندن

بعد أخذ ورد قبل عدلي باشا أن يقدم موعد سفره الى باريس اجابة لطلب سعد فى العشرين من شهر مارس

ولم تكن هذه الدعوة ابتغاء الوساطة فى لقاء بين الوفد واللجنة كما أشاع بعضهم فى تلك الايام . فقد كان ملنر فى الشرق حتى ذلك اليوم ، وكان محتملا أن يمر بباريس عند عودته خلال ذلك الاسبوع ، قبل ذهاب عدلى الى باريس على أى تقدير .

وانما دعاه سعد لانه أراد أن يعرف بالمحادثة ما لايعرف بالمراسلة ، وأن يطلع على الحقيقة قبل أن يبت بالرأى الحاسم فى مسألة اللجنة ، عن يقين لا تشوبه الظنون

وهنا بدرت من عدلى بادرة جديدة من البوادر التى لا تنى تدل على نيات الوزراء « الاصدقاء » فيما يتخذون من علاقة بسعد خاصة وبالوفد عامة ، فلما أبرق سعد الى عدلى يرجوه « تقديم موعد حضوره الى باريس بقدر المستطاع » كان هم عدلى الاول أن يتمسك على سعد وعلى الوفد بوثيقة مفصلة قبل أن يجيب هذه الدعوة ! . . فأبرق اليه يقول انه « قبل تعيين ميعاد السفر يكون سعيدا لو تسلم خطابا تفصيليا منكم » ... وليس هذا مسلك تعاون خالص ولكنه مسلك تقييد بالاسانيد المكتوبة ... قد يكون فيه مصلحة لعدلى ولكن لا مصلحة فيه للقضية المصرية ولا للمساعى المنتظرة فى المستقبل .

فان القضية المصرية لا تستفيد من وثيقة يبسط فيها الوفد أغراضه المفصلة قبل الاطلاع على فحوى الحالة كلها من محادثة عدلي والموازنة بين المعلومات الاخرى

لقد كان عدلي ينتظر من الوفد خطابا « مفصلا » يكشف فيه نياته نحو اللجنة ونحو مستقبل المفاوضة أن كانت هناك مفاوضة . فأى مصلحة وطنية فى كشف هذه النيات ؟ ولماذا هذا الحرص على تقييد الوفد بخطة مفصلة قبل تعيين موعد السفر ؟ ليس فى ذلك الا أنه دليل على بواطن السرائر وعلى الفرق بين مسلك المعاونة الخالصة ومسلك التمسك بالوثائق والقيود كما يتمسك الخصوم .

وغني عن القول أن سعدا لم يجب هذا الطلب الغريب، ولكنه كرر الرجاء على عدلي بالاسراع فى السفر « لتبادل الاراء » .

فبرح الاسكندرية فى السادس عشر من أبريل ، ووصل الى باريس فى الثانى والعشرين منه ، وفى هذا دليل على أن الغرض الاول من دعوته لم يكن هو السعى فى تدبير مصادفة للقاء بين الوفد وأعضاء اللجنة الملنرية أثناء اجتيازهم بالعاصمة الفرنسية ، وانما كان الغرض الاكبر منه استيفاء المعلومات التي ينبنى عليها رسم الخطة التالية بعد تجربة اللجنة فى البلاد المصرية .

أما اللورد ملنر فقد عاد من مصروهو يعتقد أن مفاوضة الوفد امر لا محيص منه قبل تقرير النظام الذى يوصى الحكومة البريطانية باتباعه ، لانه اذا فرض نظامه فرضا علىالامة المصرية قابلته لا محالة بالنفور والمقاومة وضاعت المنح التى لعله يوصى بها هدرا فى تيار هذه المقاومة ، فلا

هو احتفظ بها للمساومة والاخذ والعطاء ولا هو ارضى الامة المصرية ، ولا هو جرى على سنة تقرير المصير التى يهم الدولة البريطانية أن تجرى عليها بعد شيوعها على الالسنة فى اثناء مؤتمر الصلح ، والتحـــدث بمبادىء الرئيس ويلسون ، وقيام عصبة الامم الجديدة بما لها من حق الاشراف على الوصاية والانتداب وما اليهما من العلاقات بين الدول القوية والامم التى لا تملك استقلالها وسيادتها . وخير للحكومة البريطانية أن تعامل مصر على أساس التعاهد والاتفاق من أن تحسبها غنيمة مملوكة تدخل فى حساب المقايضات والمنافســـات بين الدول الاستعمارية . فان معاملة مصر على هذا الاساس تخرج بها من حساب المقايضات والمنافسات وتحفظ لبريطانيا العظمى سمعة الديمقراطية وحسن العلاقة بينها وبين الشعوب العزلاء المطالبة بحقوق الحرية

ورأى اللورد ملنر أنه لو أهمــل الوفد المصرى كل الاهمال ، ومضى فى وضع تقريره بغير اكتراث به ولا رجوع اليه ، لأوجب على الوفد خطة المقاومة وعلى الامة أن تجاريه فى هذه الخطة ، وقطع الرجاء فى أعضـــائه « المعتدلين » والمتطرفين على السواء فلا ينشط منهم أحد ــ بعــد اهمــالهم أجمعين ــ لترويج المقترحات المعروضة على الامة وجلب الانصار اليها ، ولو وافقته تلك المقترحات

ثم ما العمل فى الوزارة التى تبرم المعاهدة وتستفتى فيها الامة ؟ أيؤلفها الانجليز من المنبوذين الذين لا مطمع لهم فى أنصار كثيرين أو قليلين ؟ ان فعلوا ذلك فرفض المعاهدة محقق بغير جدوى ، وقد يجر ذلك الى مجافاة

« الوزراء الاصدقاء » ايضا والجائهم مختارين أو غير مختارين الى مسايرة الوفد والاجماع ، والوقوف من المقترحات موقف المعارضة او الاعراض

أما ان كان الانجليز يؤلفون الوزارة من عدلي ورشدى واصحابهما ، فهل يرجو اللورد ملنر منهما ان يقبلا تأليفها بمعزل عن الوفد كله دون ان يطمعا فى تأييده أو تأييد فريق من أعضائه ؟ انهما لا يقدمان على ذلك كما يعلم اللورد ملنر ، وخير ما يرجوه أن ينتظرا حتى تكون هناك مفاوضات مع الوفد ويكون هناك أمل فى استمالة بعض الاعضاء الموافقين على المقترحات ، فهما يقدمان حينئذ على تأليف الوزارة بتأييد من أولئك الاعضاء

فكل عمل كان يعمله ملنر قبل مفاوضة الوفد عبث :

عبث أن يلقى الى الامة بمقترحات يقاطعها الوفد بالاجماع وهو معذور لديها ولدى جميع المنصفين

وعبث أن يسلم المقترحات الى وزارة منبوذة تجنى عليها من الخطوة الاولى

وعبث أن يطمع فى قيام وزارة عدلية تناصب الوفد العداء ولا تعتمد من اعضائه على أحد

فمفاوضة الوفد هى الطريق الوحيد الذى لا طريق غيره ، وعلى هذه العزيمة عاد ملنر من القاهرة بغير جدال . فلا اعتداد بما قيل يومئذ عن وساطة الوسطاء وكياسة الاكياس الذين جذبوا اللورد ملنر الى مفاوضة الوفد على غير قصد منه ولا ارتياح ، ولا يزالون ينقذون سعدا من الورطات كلما احتاج الامر الى وساطة أو كياسة !

غير أن اللورد ملنر يعلم ان سعدا يرفض المفاوضة

مع لجنة يقال انها لجنة تحقيق تبحث عن شـــكايات المصريين وتنظر فى تنظيم الحماية ، ولكنه يفاوضها على اعتباره وكيلا عن الامة يطلب لها الاستقلال التام ويسعى فى الغاء الحماية . فلابد من تمهيد يصحح الامور وينفى عن المفاوضة صبغة الاعتراف بالحماية والخروج عـن حدود التوكيل ، ولهذا أوعزت الحكومة البريطانية الى احد النواب ان يلقى سؤالا فى نحو منتصف شهر مايو يقول فيه : « هل صحيح أن لجنة اللورد ملنر قد ذهبت الى مصر لتثبيت الحماية البريطانية عليها ومن أجـل ذاك كان معقولا أن يجفل المصريون منها ؟ » فأجابه مستر بونارلو قائلا : « كلا لم يكن هناك شيء من ذلك ، ولكن اللجنة قصدت الى مصر لتشير بأحسن النظم الصالحة لحكم البلاد »

وفى تلك الجلسة بعينها القى مستر كنورثى سؤالا فى هذا الموضوع فقال مستر بونارلو جوابا عليه : « لو كان المثلون المصريون على استعداد للمناقشة فى الضمانات المعقولة الكافية لصيانة المصالح البريطانية فيما يتعلق بقناة السويس والمصالح التجارية والمالية مقابلة لوعـد بريطانيا العظمى باحترام اسـتقلال مصر لكانوا اغتنموا فرصة بلاغ اللورد ملنر الذى نص على اطلاق حـدود المناقشة »

وقد سأل المستر كنورثى بعد ذلك : « هل من الممكن مع هذا أن يفتح باب المناقشة من جديد حتى يتيسر الوقوف على رأى هؤلاء السادة المصريين فى الاتفاق الذى سيعقد بين البلدين ؟ »

فقال مســتر بونارلو : « اننى على يقين من أن كل

مناقشة يكون من ورائها نتيجة مرضية تقبل بلا ابطاء . ولكن يجب أن تقدر الحكومة فائدة هذه المناقشة والنتائج التى تنتظر من ورائها »

وقابل سعد هذه التصريحات بما يناسبها فقال لمراسل صحيفة الجورنال حين سأله فى هذا الصدد : « لا أنكر قيمة هذه التصريحات ولا أنكر أن فيها مايقرب المسافة بين وجهة النظر الانجليزية ووجهة النظر المصرية ، على شريطة أن يصاحبها مايجعلنا نترقب لها نتائج فعلية ، ومن الصعب مع هذا أن يعرف الان ما تراه مصر فى هذه التصريحات . اذ يجب أن لا يغرب عن الذهن أن انجلترا عدلت أخيرا بمحض ارادتها وبغير استشارتنا ، نظام وراثة العرش بمصر ، وليس هذا بخير السبل للتقريب بين البلدين باواصر الثقة والمودة ، وانما تكسب مودة المصريين وثقتهم بالاعتراف باستقلالهم والكف عن التعرض لخاصة شئونهم »

ثم قال سعد : « انه لا يوافق مستر بونارلو على قوله ان المصريين ضيعوا فرصة المناقشة مع لورد ملنر » وأضاف الى ذلك أنهم لم يتلقوا دعوة من لورد ملنر للمفاوضة باعتبارهم ممثلين للامة المصرية ، ثم سأله المراسل : هل هو استعداد للمفاوضة على أساس اعطاء الضمانات المعقولة لمصالح انجلترا فى قناة السويس ومصالحها التجارية والمالية اذا هى وفت بعهودها ؟ فقال : « اننا مستعدون لاعطاء كل الضمانات المعقولة للتوفيق بين مصالح انجلترا واستقلال مصر ، ولا نرفض الدخول فى المفاوضات اللازمة باعتبارنا وكلاء الامة المصرية اذا كان من وراء ذلك الوصول الى هذه النتيجة »

وعقب ذلك بأيام وصل الى باريس مستر سسل هيرست احد زملاء ملنر لدعوة الوفد الى الاجتماع باللجنة فى لندن للمناقشة فى قواعد الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى ، ففضل الوفد ـ كما جاء فى رسالة سعد الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة ـ ان ينيب عنه محمدمحمود باشا وعبد العزيز فهمى بك وعلى ماهر بك ، فى السفر الى لندن لاستطلاع الحالة والتحقق من استعداد بريطانيا العظمى نحو استقلال مصر ، قبل الانتقال بهيئته الكاملة الى العاصمة الانجليزية . وقد لقى هؤلاء الاعضاء اللورد ملنر فذكر لهم أن انجلترا تعترف باستقلال مصر التام اذا هى ضمنت مصالحها الخاصة وانتهت من المفاوضة الى هذه النتيجة ، فكتبوا الى سعد بما سمعوه وشفعوا ذلك باستحسان حضور الوفد كله الى لندن للبدء فى المفاوضة ، فلبى الدعوة وابرق الى لجنة الوفد المركزية بالقاهرة يعلن للامة اعتزام السفر فى الخامس من شهر يونية عسى أن يصلوا بالمفاوضات الى حل مرضى « مستمدين القوة من اتحاد الامة وحكمة ابنائها ، والحجة من وضوح الحق والمعونة من الله ناصر الضعفاء »

ولسنا نعرف مبلغ ما كان يرجوه سعد للقضية المصرية من وراء هذه المفاوضة ، ولكنه لم يكن مستطيعا أن يرفضها دون أن يعرض الوفد للانشقاق والتنازع ويهيىء للمفرضين أسباب اتهامه بتضييع الفرص وسوء السياسة ، والخوف من مواجهة الحقيقة التى اضطلع بها دون أن يعتمد على وسيلة أخرى مضمونة الفلاح والجدوى . وهو لو رفض المفاوضة مكتفيا بنشر الدعوة بين الشعوب الاوربية لم يعدم هنالك من يلقى عليه اللوم

ويبرىء بريطانيا العظمى من التهمة ، لانها مهدت له سبيل التفاهم والمناقشة الحرة فأعرض هو عنها واشفق على نفسه وعلى أمته من مناقشتها ومساجلتها !! وفى وسعه أن يعود الى نشر الدعوة متى احتاج اليها يوم ينجلى سوء النية من جانب السياسة البريطانية ، وينجلى عذر المصريين فى رفض مفاوضتها بعد الاستجابة اليها . ولكن ليس فى وسعه أن يقنع الناس جميعا باخفاق المفاوضة قبل الدخول فيها ، ولا أن يمنع الفتنة أن تدب دبيبها بين أعضاء الوفد ، ومنهم من ود لو رجع سعد الى القاهرة وقبل نصيحة « الوزراء الاصدقاء » حين زينوا له مفاوضة اللجنة الملنرية قبل رجوعها الى بلادها ، فاذا رفض مفاوضتها فى هذه المرة واغلق باب المفاوضة اغلاقا لا رجعة فيه فماذا ينتظرون وعلام يصبرون ؟

ومن العجز أن يتهم الانسان نفسه ويتهم قومه بالخوف من المناقشة لاظهار حقهم واثبات مطالبهم . فاذا كان مقدرا للوفد أن يختلف لا مناص فخير للامة المصرية الا يختلف قبلها ، لان الخلاف يومئذ يكون على أمور مذكورة مسطورة تظهر من ورائها النيات والدعاوى ويسهل الدفاع عنها وبيان وجه القوة والضعف فى جانبيها ، ولكن الخلاف قبل المفاوضة انما تقوم به حجة من يقبلونها وتسقط به حجة من يرفضونها ، ويتاح لمن يشاء أن يتهم الرافضين بالعبث والتعنت واهمال الوسائل المعروضة ، لاسباب مبهمة أو لغير سبب على الاطلاق

وقد وازن سعد بين جميع الدواعى والموانع فاستقر رايه على اجابة الدعوة واعتزم السفر ووصل الى لندن

فى مساء الخامس من شهر يونية ومعه زملاؤه .

فاستقبلهم المصريون هناك احسن استقبال . وتمت المقابلة الاولى بينهم وبين لجنة ملنر فى اليوم السابع ، فقام بالتعريف بين الفريقين عدلى باشا الذى كان قد سبق أعضاء الوفد الى العاصمة الانجليزية . وبدات المفاوضة فى اليوم التاسع ، فبسط اللورد ملنر غرض الحكومة البريطانية منها ، وهو عقد اتفاق ودى بين الامتين الانجليزية والمصرية تعترف فيه باستقلال مصر وتطمئن به الى الضمانات الضرورية لمصالحها ومصالح الاجانب واستقرار النظام والسكينة ، ومن هذه الضمانات اقامة حامية عسكرية فى أماكن يقررها الخبراء، وابداء الراى فى التشريع الذى يمس الاجانب الى أن ينزلوا لبريطانيا العظمى عن امتيازاتهم التى تعوق استقلال البلاد ، وتوطيد حكومة ملكية دستورية ينص عليها فى المعاهدة .

ثم دارت المناقشة بجلسة اخرى فى مسالة المستشارين الانجليز وغيرها من المسائل التى تلحق بها ، وكان وكلاء الوفد فى جلسات المناقشة : رئيسه ومحمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك ، ووكيلا اللجنة الملنرية : رئيسها ومستر رنل رود . ويحضر عدلى باشا الاجتماعات برضى من الطرفين .

ولا نطيل فى سرد التفصيلات ، فالخلاصة أن البحث انتهى منتصف شهر يوليو الى تدوين كلا الطرفين مذكراته بما فهمه كلاهما من نتائج المناقشات السابقة . فاشتملت مذكرة اللجنة الملنرية على ما ياتى :

« أن تستبدل بالحالة الحاضرة معاهدة تحالف دائم

بين بريطانيا العظمى ومصر يشترط فيها :

« أولا » تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة مصر واستقلالها باعتبارها دولة ملكية ذات انظمة دستورية

« ثانيا » تتعهد مصر من جهتها بأن لا تعقد معاهدة سياسية ما مع دولة اخرى بغير موافقة بريطانيا العظمى

« ثالثا » نظرا للتبعة التى أخذتها بريطانيا العظمى على عاتقها فى المادة السابقة ، ونظرا لما لبريطانيا العظمى من المصلحة الخاصة فى حماية المواصلات فى أملاكها بالشرق والشرق الاقصى تمنح مصر بريطانيا حق ابقاء قوة عسكرية على الارض المصرية واستخدام الموانىء والمطارات المصرية لضمان الدفاع عن مصر وحماية مواصلات بريطانيا العظمى مع تلك الاملاك . أما الموضع او المواضع التى يعسكر فيها الجنود فتعين فى المعاهدة

« رابعا » توافق مصر على تعيين مستشار مالى بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك تعهد اليه جميع السلطات التى لاعضاء صندوق الدين الان لحماية حملة الاسناد المصرية ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لكل أمر آخر ترغب فى استشارته فيه

« خامسا » تتعهد بريطانيا بمساعدة مصر فى تحرير نفسها من القيود التى تقيد حريتها فى التشريع والادارة بسبب الامتيازات والضمانات التى يتمتع بها الاجانب فى مصر . وأن تساعدها فى اقامة نظام يكون من شأنه تطبيق القانون المصرى على المصريين والاجانب على حد سواء

« سادسا » نظرا لتخلى الدولة الاجنبية عن الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رعاياها حتى الان ، ولضرورة

تامين تلك الدول على أن حقـــوق الاجانب المشروعة ستحترم مع هذا ، تمنح مصر بريطانيا العظمى حـــق التدخل بواسطة معتمدها فى مصر لتوقف تنفيذ اى قانون يخالف حقوق الاجانب المشروعة او يخـالف المتبع فى البلاد المتمدنة واذا ادعت الحكومة المصرية فى حالة من الحالات أن حق التدخل هـذا استخدم استخداما لا ينطبق على العقل فيصح عرض الامر على عصـــبة الامم

« سابعا » يبقى نظام المحاكم المختلطة أو اى نظام آخر مساو له يحل محله ويوسع بحيث يتناول القضـــايا الجنائية وجميع القضايا الاخرى التى تمس الاجانب فى مصر

« ثامنا » توافق مصر على تعيين موظف بريطانى فى وزارة الحقانية بالاتفاق مع حكومة جلالة الملك ، يكون له مركز وسلطة تكفى لتمكينه من ضمان تنفيذ القـانون تنفيذا عادلا فيما له مساس بالاجانب

« تاسعا » ترضى حكومة جلالة الملك بأن تاخذ على عاتقها تمثيل مصر فى اية دولة لا يعين فيها معتمد مصر ، ولكن مصر لا تعهد بتمثيلها على هذا النحو الى اية دولة غير بريطانيا العظمى

« عاشرا » تعترف الحكومة المصرية بأن لمركز المعتمد البريطانى فى مصر صفة خاصة ، وأنه باعتباره ممثـل دولة حليفة تكون له الاولوية على جميع المعتمـــدين الاخرين

« حادى عشر » يسوى مركز من عدا المذكور فى المواد السابقة من الموظفين البريطانيين والاجانب باتفاق

خاص يعقد بين الحكومتين البريطانية والمصرية بعد جزءا من الاتفاق الذى يعقد بينهما »

وظاهر من هذا المشروع انه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة فى أضيق حدودها ، وأن اللجنة لم تتقرب به خطوة واحدة الى موقف المصريين ولم تزد على أن جمعت فيه ماتريده بريطانيا العظمى بحذافيره الى أقصى مداه ، وليس فيه شيء يصح ان يقال انه كان موضع تفاهم واتفاق بين المندوبين الانجليز والمندوبين المصريين ، لانه دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها قيد انملة الى جانب المطالب الاخرى

اما مذكرة الوفد التى ارسلها بعد وصول هذه المذكرة اليه بيوم واحد فقد لاحظ فيها الرغبة الصحيحة فى الاتفاق ولم ينس حدود وكالته التى يجب عليه التزامها ، وقد صدرها سعد بكتاب قال فيه :

« ... انى أبادر فأعرض على فخامتكم طى هذا مشروع اتفاق يحوى النقط التى جرت المناقشة بشأنها فى أحاديثنا ، وهى النقط التى يلوح لى أنكم تقبلونها » ..

« ونحن نعتقد أن هذا المشروع ـ بالصفة التى هو عليها ـ من شأنه ان يرضى الطرفين . فعلى هذه القواعد يمكننا أن نضع دعائم صداقة متينة ، وتعاون عماده الاخلاص بين الشعبين الانجليزى والمصرى . ومن المتفق عليه بيننا أن النقط التى لم تبحث بعد تكون موضوع اتفاق يعقد فيما بعد »

ثم قال : « ولى الثقة التامة بأن اعمالنا التى توليتم رآستها بتلك الكياسة يمكن أن تنتهى قريبا بحيث يتيسر لى السفر الى شاتل ونيشى قبل فصل الخريف

للاستشفاء الذى لابد منه لصحتى على ما يظهر »

واتبع ذلك بالمذكرة وهذه ترجمتها :

« أولا » تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر . وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر والاحتلال العسكرى البريطانى . وبهذا تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتؤلف دولة ملكية ذات نظام دستورى

« ثانيا » تسحب بريطانيا العظمى جنودها من الارض المصرية فى مدة .. ابتداء من وقت نفاذ المعاهدة الحالية

« ثالثا » تتعهد الحكومة المصرية بأنها عند استخدام حقها فى الاستغناء عن خدمات الموظفين الانجليز تعامل هؤلاء الموظفين المعاملة الممتازة التالية : فيما عدا الاقالة لبلوغ نهاية سن الخدمة أو عدم القدرة على العمل او الاحكام التأديبية او انتهاء مدة التعاقد والاستخدام - يمنح الموظف الذى يقال من الخدمة تعويضا اضافيا مقداره مرتب شهر عن كل سنة من سنى خدمته . وتتناول هذه المعاملة الممتازة الموظفين الذين يتركون خدمة الحكومة المصرية من تلقاء أنفسهم فى بحر سنة من نفاذ هذه المعاهدة

« رابعا » لتخفيف وطأة نظام الامتيازات الى حين الغائها تقبل مصر ان تستخدم بريطانيا باسم الدول حقوق الامتيازات التى لهذه الدول الان ويكون ذلك بالصفة الاتية :

« ا » تكون الاضافات والتعديلات فى النظام القضائى المختلط معلقة على موافقة بريطانيا العظمى

«ب» جميع القوانين الاخرى التى لا يمكن أن تسرى

الان على الاجانب المتمتعين بالامتيازات الا بعد موافقة الدول او مداولة الجمعية التشريعية للمحكمة المختلطة او جمعيتها العمومية ، تصير نافذة عليهم بموجب قرار يسن لذلك . الا اذا عارضت الحكومة البريطانية في ذلك ، وتبلغ هذه المعارضة لوزير الخارجية المصرية في مدة ... من نشر القرار في الجريدة الرسمية . ولا تكون المعارضة الا فيما يحتويه القانون من امور لا مثيل لها في اى تشريع من تشريعات الدول المتمتعة بالامتيازات ، أو اذا كان القانون خاصا بضرائب وكان في هذه الضرائب اجحاف بالاجانب دون الوطنيين

وفي حالة اختلاف الحكومتين على احقية هذه المعارضة يكون مصر ان تعرض المسألة على عصبة الامم للبت فيها

« خامسا » في حالة الغاء محاكم القنصليات واحالة النظر في الجرائم والجنح التي يرتكبها الاجانب الى المحاكم المختلطة توافق مصر على تعيين أحد رجال القضاء البريطانيين في مركز النائب العام لدى المحاكم المختلطة

« سادسا » تقر الحكومة البريطانية بأنها على استعداد لان تنظر مع الحكومة المصرية بعد خمس عشرة سنة في مسألة ابطال تقييد سيادة الحكومة المصرية الداخلية الناشيء من الامتيازات التشريعية والقضائية التي للاجانب وتحفظ مصر لنفسها الحق عند الاقتضاء في عرض هذه المسألة على عصبة الامم بعد مضى المدة المتقدمة

« سابعا » في حالة الغاء لجنة الدين العمومي تعين مصر موظفا ساميا تقترحه بريطانيا العظمى وتكون له الاختصاصات الحالية التي للجنة الدين . ويكون الموظف السامي المذكور تحت تصرف الحكومة المصرية لكل

الاستشارات او المهمات التي ترى تكليفه بها في المسائل المالية

« ثامنا » للحكومة البريطانية ـ اذا رات ضرورة ـ ان تنشيء على نفقتها نقطة عسكرية على الضفة الاسيوية لقناة السويس للاشتراك في دفع اى اعتــداء اجنبى يحتمل حدوثه على القناة . وتعين حدود هذه النقطة فيما بعد بواسطة لجنة من خبراء حربيين يعين كل فريق نصفهم . ومن المتفق عليه ان اقامة هذه النقطة لا يخول بريطانيا اى حق للتدخل في شئون مصر ولا يمكن ان يمس باية حالة من الحالات حقوق السيادة التى لمصر على المنطقة المذكورة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر محكومة بقوانينها ، كما ان اقامة النقطة لا يقيد السلطات التى اعترف بها لمصر بموجب اتفاق الاستانة المعقود في سنة ١٨٨٨ خاصا بحرية قناة السويس . وبعد مضى عشر سنوات من تاريخ سريان المعاهدة الحالية يفحص الطرفان المتعاقدان مسألة ما اذا كان بقاء تلك النقطة لم يصبح غير ضرورى ، وما اذا كان يصح ان يترك لمصر وحدها تولى حماية القناة ، وفى حالة الخلاف تعرض المسألة على عصبة الامم

« تاسعا » في حالة ما اذا لم تجد مصر التى لها الحق المطلق في تعيين سفراء لها ـ ضرورة لتعيين ممثــل سياسى مصرى في اى بلد من البلدان تعهد بالمصالح المصرية في هذا البلد الى ممثل بريطانيا العظمى الذي يتبع تعليمات وزير الخارجية المصرية

« عاشرا » يعقد الطرفان المتعاقدان بالعقد الحــالى محالفة دفاعية للغايات التالية :

« أ » تتعهد بريطانيا العظمى بالمساعدة على الدفاع عن الارض المصرية ضد كل اعتداء تقوم به دولة أجنبية

«ب» فى حالة وقوع اعتداء من دولة اوربيــــة على الامبراطورية البريطانية تتعهد مصر ــ ولو لم تكن سلامة ارضها مهددة مباشرة ــ بان تقدم لبريطانيا العظمى فى ارضها تسهيلات المواصلات والنقل لحاجاتها الحربية ، ويحدد اتفاق خاص طرق هذه المساعدة

« حادي عشر » تتعهــد مصر ايضا بأن لا تعقد اية معاهدة تحالف مع دولة اخرى دون اتفاق سابق مع بريطانيا العظمى

« ثاني عشر » هذه المحالفة معقودة لمدة ثلاثين عاما يمكن الطرفين المتعاقدين بعد انتهائها النظر فى أمــــر تجديدها

« ثالث عشر » تكون مسالة السودان موضوع اتفاق خاص

« رابع عشر » جميع النصوص المخالفة للمواد الحالية والواردة فى جميع المعاهدات الاخرى خاصة بمصر تعتبر ملغاة وكانها لم تكن

« خامس عشر » تودع المعاهدة الحالية فى مكتبعصبة الامم لتسجيلها بها . وتقر الحكومة البريطانية من الان بانها توافق فيما يختص بها على دخول مصر عصبة الامم دولة حرة مستقلة

« سادس عشر » تصير المعاهدة الحالية سارية المفعول بمجرد تبادل عقود ابرامها بين الطرفين المتعــاقدين . ويكون ابرامها فيما يختص بمصر على اثر اقرارها بواسطة

جمعية قومية تعقد للاقتراع على الدستور المصرى الجديد »

هذا هو مشروع الوفد كما لخصه فى مذكراته ، وظاهر منه كما اسلفنا انه مشروع اناس يجدون فى طلب الوفاق ما استطاعوا ولا يلعبون بالالفاظ فى التقريب بين حقوق الاستقلال ومصالح بريطانيا العظمى التى لا تفرضها على مصر وعلى العالم الا بحكم القوة . وقد احتفظوا من معالم السيادة الوطنية بالقسط الضرورى الذى لا ترضى امة تطلب الاستقلال باقل منه ، فمن يطالبهم بالتبرع من عندهم بقبول قسط اقل من هذا فهو كانما يطالب الامة المصرية بالثورة والتضحية لغير نتيجة الا ان تصحح مركز بريطانيا العظمى فى مصر وتزودها بقوة النصوص المشروعة والموافقة الودية فوق ما لها من قوة السلاح والسطوة ! وهو أمر لا يعقل أن يكون موضع اتفاق ومفاوضة بين طرفين وفيه الربح كل الربح من جانب والخسارة كل الخسارة من الجانب الاخر .. وانما المعقول المفهوم أن يكون ما قبله الوفد أقل ما يسعه قبوله مادام المرجع فيه الى الاختيار والاتفاق ، فاذا تجاوز هذا الحد فهو يعطى بريطانيا العظمى كل مزايا الاتفاق الحر ويبوء — والامة المصرية معه — بكل مساوىء الاكراه ، ومع هذا استغربوا فى انجلترا « جراته » — كما سموها وقالوا ان سعدا يحسب انه هزم الدولة البريطانية ويملى عليها شروطه املاء الظافر فى ميدان القتال !



توقفت المفاوضات .. وقيل انها تنقطع او انقطعت لان

الوفد رفض مذكرة اللجنة كما رفضت اللجنة مذكرة الوفد . ثم توسط عدلي يكن باشا في الامر . فاضطر سعد الى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقى في لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية في الخامس من شهر اغسطس فانفتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة اخرى في بعض العبارات ، وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها الى منتصف اغسطس ، وهنا أختلفت آراء الاعضاء بين القبول والرفض ومعظمهم الى القبول . واقترح بعضهم عرض المشروع الاخير على الامة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الوفد واللجنة بعد الوقوف على جملة الاراء ومواضع الملاحظة والاستدراك

ويغلب ان يكون هذا الاقتراح انجليزيا في منشئه ، اوحاه الى اللجنة ما كانت تسمعه من سعد وزملائه من الاعتذار بوكالة الامة وتعذر الخروج عن حدود هذه الوكالة ، لان الامة ترفض كل مايخرج على تلك الحدود لا محالة ولو قبله الاعضاء . فكان أعضاء اللجنة يقولون انما الوكالة برنامجكم انتم وفي أيديكم أن ترجعوا اليه بالتعديل والتحوير ان أقتنعتم بصواب ماتعرضونه على الامة التي اوكلتكم ، وكان من الطبيعي أن يخطر للجنة اقتراح الرجوع الى الامة تخلصا من هذا الاعتذار ، وسعيا وراء الخلاف أن لم يكن سعيا وراء الاقناع

فتردد سعد في العمل بالاقتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد ، فآثر أن يتداركها وأن يرجيء ظهورها ما استطاع ، وهو يرجو ان يستعين بجلاء رأى الامة على

معالجة تلك البوادر املا فى رأب الصدع وتوحيد الصفوف فتقرر ايفاد أربعة من الاعضاء الى القاهرة وهم محمد محمود واحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى وعلى ماهر، ينضم اليهم فى القاهرة مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى، لعرض الموضوع على طوائف الامة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه، والرجوع بها الى الوفد فى النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع اللجنة الملنرية، وأن كان رئيسها قد أعلن أن المشروع تضمن أقصى ماتوصى به اللجنة وتطمع فى اقراره من لدن الحكومة البريطانية، وأنها تشك فى اقرارها لبعض مافيه.

وعلى هذا سافر سعد من لندن فى السادس عشر من شهر اغسطس وتبعه الاعضاء فى اليوم التالى وتبعهم عدلى فى اليوم الذى بعده، وهذه صيغة المذكرة التى تم الاتفاق على استطلاع رأى الامة فيها :

قواعد الاتفاق

(١) لأجل أن يبنى استقلال مصر على أساس متين دائم يلزم تحديد العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر تحديدا دقيقا، ويجب تعديل ما تتمتع به الدول ذوات الامتيازات فى مصر من المزايا وجعلها أقل ضررا بمصالح البلاد

(٢) ولا يمكن تحقيق هذين الفرضين بغير مفاوضات جديدة تحصل للفرض الاول بين ممثلين معتمدين من الحكومة البريطانية وآخرين من الحكومة المصرية. ومفاوضات تحصل للفرض الثانى بين الحكومات

البريطانية وحكومات الدول ذوات الامتياز . وجميع هذه المفاوضات ترمي الى الوصول الى اتفاقات بنيت على القواعد الاتية :

(٣) اولا : تعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا العظمى تعترف بريطانيا العظمى بموجبها باستقلال مصر كدولة ملكية دستورية ذات هيئات نيابية ، وتمنح مصر بريطانيا العظمى الحقوق التى تلزم لصيانة مصالحها الخاصة ، ولتمكينها من تقديم الضمانات التى يجب أن تعطى للدول الاجنبية لتحقيق تخلى تلك الدول عن الحقوق المخولة لها بمقتضى الامتيازات

ثانيا : تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة ارضها . وتتعهد مصر أنها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها ، تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها لبريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانىء وميادين الطيران ووسائل المواصلات للاغراض الحربية

(٤) تشمل هذه المعاهدة أحكاما للاغراض الاتية :

اولا : تتمتع مصر بحق التمثيل فى البلاد الاجنبية ، وعند عدم وجود ممثل مصرى معتمد من حكومته تعهد الحكومة المصرية بمصالحها الى الممثل البريطانى ، وتتعهد مصر بأن لا تتخذ فى البلاد الاجنبية خطة لا تتفق مع المحالفة أو توجد صعوبات لبريطانيا العظمى ، وتتعهد كذلك بأن لا تعقد مع دولة أجنبية اى اتفاق ضار بالمصالح البريطانية

ثانيا : تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقــاء قوة عسكرية فى الارض المصرية لحماية مواصلات الامبراطورية. وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هــذه القوة ، وتسوى ماستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما انه لا يمس حقوق حكومة مصر

ثالثا : تعين مصر بالاتفــاق مع الحكومة البريطانية مستشارا يعهد اليه فى الوقت عينه بالاختصاصات التى لصندوق الدين ، ويكون تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فيها

رابعا : تعين مصر بالاتفاق مع الحــكومة البريطانية موظفا فى وزارة الحقانية يتمتع بحق الدخول على الوزير ، ويجب احاطته علما على الدوام بجميع المسائل المتعلقة بادارة القضاء فيما له مساس بالاجانب ، ويكون ايضا تحت تصرف الحكومة المصرية لاستشارته فى أى أمر مرتبط بحفظ الامن العام

خامسا : نظرا لما فى النيـــــة من نقل الحقوق التى تستعملها الى الآن الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق الاجانب فى رفض أى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الاجنبية . وتتعهد بريطانيا العظمى من جانبها الا تستعمل هــذا الحق الا حيث يكون مفعول القانون جائرا على الاجانب

صيغة أخرى لهذه الفقرة :

نظرا لما فى النية من نقل الحقوق التى تستعملها الان

الحكومات الاجنبية المختلفة بموجب نظام الامتيازات الى الحكومة البريطانية ، تعترف مصر بحق بريطانيا العظمى فى التدخل بواسطة ممثليها فى مصر لتمنع أن ينفذ على الاجانب أى قانون مصرى يستدعى الان موافقة الدول الاجنبية ، وتتعهدبريطانيا العظمى من جانبها أن لاتستعمل هذا الحق ، الا فى حالة القوانين التى تتضمن تمييزا جائرا فى مادة فرض الضرائب ، او لا توافق مبادىء التشريع المشتركة بين جميع الدول ذوات الامتيازات

سادسا : نظرا للعلاقات الخاصة التى تنشأ عن المحالفة بين بريطانيا العظمى ومصر يمنح الممثل البريطانى مركزا استثنائيا فى مصر ويخول حق التقدم على جميع الممثلين الاخرين

سابعا : الضباط والموظفون الاداريون ، من بريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين دخلوا خدمة الحكومة المصرية قبل العمل بالمعاهدة ، يجوز انتهاء خدمتهم بناء على رغبتهم أو رغبة الحكومة المصرية فى أى وقت خلال سنتين بعد العمل بالمعاهدة ، وتحدد المعاهدة المعاش أو التعويض الذى يمنح للموظفين الذين يتركون الخدمة بموجب هذا النص زيادة على ماهو مخول لهم بمقتضى القانون الحالي . وفى حالة عدم استعمال الحق المخول بهذا الاتفاق تبقى أحكام التوظف الحالية بغير مساس

(٥) تعرض هذه المعاهدة على جمعية تأسيس . ولكن لا يعمل بها الا بعد نفاذ الاتفاقات مع الدول الاجنبية على ابطال محاكمها القنصلية وانفاذ الاوامر العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة

(٦) يعهد الي جمعية التاسيس فى وضع قانون نظامى

جديد تسير حكومة مصر فى المستقبل بمقتضى احكامه ، ويتضمن هذا النظام احكاما تقضى بجعل الوزراء مسئولين امام الهيئة التشريعية ، وتقضى أيضا باطلاق الحرية الدينية لجميع الاشخاص وبالحماية الواجبة لحقوق الاجانب

(٧) تحصل التعديلات اللازم ادخالها على نظام الامتيازات باتفاقات تعقد بين بريطانيا العظمى والدول المختلفة ذوات الامتيازات ، وتقضى هذه الاتفاقات بابطال المحاكم القنصلية الاجنبية لكى يتيسر تعديل نظام المحاكم المختلطة وتوسيع اختصاصها وسريان التشريع الذى تسنه الهيئة التشريعية المصرية دونه التشريع الذى يفرض الضرائب على جميع الاجانب فى مصر

(٧) تنص هذه الاتفاقات على أن تنتقل الى الحكومة البريطانية الحقوق التى كانت تستعملها الحكومات الاجنبية المختلفة ، بمقتضى نظام الامتيازات

وتشمل ايضا احكاما تقضى بما يأتى :

اولا : لا يسوغ العمل على التمييز الجائر على رعايا اي دولة وافقت على ابطال محاكمها القنصلية ، ويتمتع هؤلاء الرعايا فى مصر بنفس المعاملة التى يتمتع بها الرعايا البريطانيون

ثانيا : يؤسس قانون الجنسية المصرية على قاعدة النسب ، فيتمتع الاولاد الذين يولدون فى مصر لاجنبى بجنسية ابيهم ولا يحق اعتبارهم مصريين

ثالثا : تخول مصر موظفى قنصليات الدول الاجنبية نفس النظام الذي يتمتع به القناصل الاجانب فى انجلترا

رابعا : المعاهدات او الاتفاقات الحالية التى اشتركت مصر فى التعاقد عليها فى مسائل التجارة والملاحة ومنها اتفاقات البريد والتلغراف تبقى نافذة المفعول . اما فى المسائل التي ينالها مساس من جراء أبطال المحاكم القنصلية فتعمل مصر بالمعاهدات النافذة المفعول بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية صاحبة الشأن . مثل معاهدات تسليم المجرمين وتسليم البحارة الفارين ، وكذلك المعاهدات التي لها صفة سياسية سواء كانت معقودة بين اطراف عدة أو بين طرفين . مثال ذلك اتفاقات التحكيم والاتفاقات المختلفة المتعلقة بسير الحروب ، وذلك كله ريثما تعقد اتفاقات خاصة تكون مصر طرفا فيهـــا

خامسا : تضمن حرية ابقاء المدارس وتعليم لغة الدولة الاجنبية صاحبة الشأن ، على شرط أن تخضع جميع هذه المدارس من جميع الوجوه للقوانين السارية بوجه عام على المدارس الاوربية بمصر

سادسا : تضمن ايضا حرية ابقاء أو انشاء معــاهد دينية وخيرية كالمستشفيات الخ وتنص المعاهدة ايضا على التغييرات اللازمة فى صندوق الدين وعلى ابعــاد العنصر الدولى عن مجلس الصحة فى الاسكندرية

(٩) التشريع الذى تستلزمه الاتفاقات السالفة الذكر بين بريطانيا العظمى والدول الاجنبية ، يعمل به بمقتضى مراسيم تصدرها الحكومة المصرية ، وفى الوقت عينــه يصدر مرسوم يقضى باعتبار جميع الاجراءات التشريعية والادارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الاحكام العرفية صحيحة

(١٠) تقضى المراسيم العالية المعدلة لنظام المحاكم المختلطة بتخويل هذه المحاكم كل الاختصاص الذى كان مخولا الى الان للمحاكم القنصلية الاجنبية ويترك اختصاص المحاكم الاهلية غير ممسوس

(١١) بعد العمل بالمعاهدة المشار اليها فى البند الثالث تبلغ بريطانيا العظمى نصها الى الدول الاجنبية ، وتعضد الطلب الذى تقدمه مصر للدخول فى جمعية الامم

مسالة السودان

اما مسالة السودان فلم تطرح تحت البحث ولكن الوفد قد حصل على تأكيدات تضمن الطمانينة على مياه النيل لرى الارض المصرية المزروعة الان والقابلة للزراعة فى المستقبل

وقد بين الاعضاء المندوبون مهمتهم فى هذه المرحلة بكلمة ذيلوا بها المذكرة وقالوا فيها :

« اما مهمة اعضاء الوفد المندوبين فبيانها انه لما وصلت المفاوضات بين الوفد ولجنة ملنر الى ان قدمت اللجنة هذه القواعد على انها نهائية فى الاساسات التى بنيت عليها ــ راى الوفد اخذا بالاحوط واستمساكا برأى الوكالة على اطلاقه ــ أن لا يبت فى الموضوع برفضه أو قبوله . بل رأى ان الحكمة تدعو الى عرض الامر على البلاد . فاذا قالت البلاد أن هذه القواعد صالحة أساسا للمعاهدة ، دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد المذكورة وعرضت على الجمعية الوطنية التى هى صاحبة

الرأى الاعلى فى الامر ولها دون غيرها الكلمة الاخيرة فى الموضوع . فبعد أن تدرس تفاصيل المعاهدة وصيغتها تقرر قبولها أو رفضها »

وقد رأى سعد ان يجعل رايه فى المشروع للاساتذة : مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى ، لانهم لم يحضروا البحوث فيه بالعاصمة الانجليزية كما حضرها زملاؤهم القادمون من أوربا . فكتب اليهم فى الثانى والعشرين من اغسطس ما يأتى :

« أهديكم أطيب تحياتى . وبعد فانكم تجدون طى هذا بلاغا لنواب الامة وأرباب الرأى فيها تعلمون مضمونه من تلاوته ، واظنكم تستشفون منه أنى لست من رأى المشروع الذى ستعرضونه على الامة انتم والقادمون اليكم من اخوانكم ، وهذا موافق للحقيقة لانه — وأريد أن يكون الامر بينى وبينكم — مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به وباطنه الحماية وتقريرها . ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للاجانب وفى القضاء المختص بهم والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انجليز . وجعل المعتمد الانجليزى ذا مقام خاص وله التقدم على غيره من وكلاء الدول الاخرى ، وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات وفى اختيار وكلائها السياسيين وفى التجاء هؤلاء لممثلى انجلترا وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الاخرى . وفضلا عن ذلك فان ما اشترط من تعليق تنفيذه على قبول الدول لالغاء المحاكم القنصلية وصدور الدكريتات باعادة تنظيم المحاكم المختلطة ، يجعل الفوائد التى تعود

منه على المصريين وهمية . اذ قد ينقضي الدهر ولا تقبل الدول ذلك الالغاء ولا تصدر الدكريتات بذلك التنظيم . ولكن اخواني لا يرون فيه رأيي ، ولم ارد ان اظهر الخلاف بيني وبينهم حرصا على الوحدة التى هي قوتنا ، ولكى لا يشمت الاعداء بنا . ولو أن اخواني أصغوا الى قولي أو لو لم اكن اخشى على هذه الوحدة من الانقسام لفارقت الندوة فى يوم ٢٢ يونية الماضي وهو اليوم الذى وردنا فيه خطاب من اللورد ملنر عن مشروع سابق وضعته لجنته ورفضناه لكونه كان يرمى الى ما يخالف مبدانا وتوكيلنا ، وكان رفضنا له بالاجماع . ومن الغريب ان المشروع الثاني جاء ابلغ فى باب الحماية لاشتماله على كثير من مميزاتها . ومع ذلك راى الاخوان صلاحية عرضه على نواب الامة ، ولا أريد أن أشكو منهم اليكم لانهم انما راوا ذلك لاسباب قامت عندهم واقنعتهم بصحة آرائهم ، اهمها تغير ظروف الحال وعدم وجود السند والنصير لنا فى الخارج ، وانفراد الدولة الانجليزية بالعزة والسلطان وعدم قوة الامة على متابعة المعارضة والمقاومة ، وانى اعترف بأهمية هذه الاسباب ، ولكنها لا يمكن ان تقلب حقيقة المشروع من حماية الى استقلال ، ولا أن تجعلنا نرضى بما نهضنا لمقاومته وقمنا للمطالبة ببطلانه ، وما ضحت الامة فى سبيل النفور والقضاء عليه بدماء الكثير من ابنائها وحرية العدد العديد من شيوخها وفتيانها ، ولا يحملنا نحن دعاة الاستقلال وحملة الوية والصائحين به فى كل صقع وناد على ان نتحول الى تأييد ماهو بعيد عنه فى الواقع وان كان قريبا منه فى الظاهر ، أما اذا قبله غيرنا وكان الانجليز معهم فذلك شيء آخر لا تقع

تبعته علينا ، ولهذا رأيت أن اكتب لكم بفكرى حتى تكونوا فى مستوى واحد مع اخوانكم الذين ستشتركون معهم فى عرض المشروع ، وأن يكون مركزكم اذا استحسنتم من الذين تستشيرونهم مركز الشارح للحقائق العارض للوقائع من غير تأويل ولا تفسير . لكي لا يجد خصومكم سبيلاً للطعن عليكم ، ولا حسادكم حجة يقيمونها ضدكم ، وسوف تطلعون على جميع المكاتبات التي دارت بيننا وبين لجنة ملنر وعلى المشروعات الثلاثة التي ورد فى البلاغ ذكرها . وتقفون من الاخوان على جميع المعلومات التي يهمكم الوقوف عليها فى هذا الشأن . وانى على ثقة تامة بانكم ستكونون فى عرض هذا المشروع مثال الدقة والنزاهة والبعد عن مزالق القدم ، وانى مستعد لان ارسل اليكم كل ما تشاءون من الاوراق ، ولان اجيبكم عن كل ماتشاءون الوقوف عليه من المسائل . والله يكون فى عونكم ويقيكم شر خائنة الاعين وما تخفى الصدور »

وبدهى أن هذا الخطاب لم يعلن للامة ولا لأحد غير الاعضاء الذين خوطبوا به واصدقائهم المقربين . ولكن الرئيس مهد لتقديم المذكرة الى الامة ببيان منه وصف به المشروع الوصف الذى ينبغى فى هذا المقام . فقال فيه : « ... وانتهت المناقشة بوضع ثلاثة مشروعات : أولها من لجنة ملنر رفضناه بتاتا ، والثاني منا ورفضته هذه اللجنة كذلك ، والثالث منها وهو الاخير قد صرح رئيسها لنا عند البحث فيه أنه غير قابل للمناقشة فى الاساسات التى بنى عليها وانه يلزم اما اخذه كله أو رده كله . لانه تضمن فى إعتباره أقصى مايمكن انجلترا الاتفاق مع مصر عليه ، بل زاد ان هناك شكا فى جواز التساهل فى بعض

ما اشتمل عليه ، ولكنا وجدناه مع ذلك معلقا بتنفيذه على غير ارادتنا وغير واف بمطالبنا . فلم يسعنا قبوله لخروجه عن حدود توكيلنا واظهرنا للجنة ملنر عدم رضائنا به . غير انه ـ نظرا لاشتماله على مزايا لا يستهان بها ، ولتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ، وعدم العلم بما يكون من الامة بعد معرفتها بمشتملاته ، وقياس المسافة التى بينه وبين امانيها ـ رأى اخواننا معنا خروجا من كل عهدة وحرصا على كل فائدة واستبقاء لكل فرصة ، الا يبت فيه رسميا بما يقتضيه توكيلهم قبل عرضه عليكم انتم نواب الامة المسئولين واصحاب الرأى فيها »

ثم قال : « فاذا رفضتم أعلن الوفد رسميا رفضه ، واذا قبلتم دخلت المسألة فى دورها النهائى ووضعت معاهدة على القواعد التى تضمنها وعرضت على الهيئة النيابية للتصديق عليها ووضع نظام دستورى للبلاد »

وهذه الخطة التى سلكها سعد فى التوفيق بينه وبين اعضاء الوفد هى غاية ما كان فى وسعه من الموافقة والمجاراة ، فلم يكن مستطيعا أن يعلن استحسان المشروع وهو لا يستحسنه ولا يرى فى ضميره انه محقق لالغاء الحماية واقامة الاستقلال ، ولم يكن مستطيعا أن يقدم المشروع بغير بيان ، ولا ان يقول فى البيان غير ما قال من وصف صادق لجميع نواحيه فى جانبى المزايا والنقائص ، مع اطلاق الرأى لمن يشاء فيما يشاء

ووصل الاعضاء المندوبون الى الاسكندرية فى اليوم السابع من سبتمبر بعد نشر البيان بيومين ، فاحتفى بهم الشعب فى الاسكندرية والقاهرة وعلى طول الطريق بينهما ، وبدأ الاستفتاء بعد يومين . فعرض المشروع على

المحامين واعضاء الجمعية التشريعية ورجال الدين ورجال القضاء واعضاء مجالس الاقاليم والمجـــالس المحلية ، واجمعت الطوائف فى جملتها ـ ما عدا انصار « الوزراء الاصدقاء » ـ على وجوب التعديل والتنقيح فى بعض قواعده وتضمينه النص الصريح على الغاء الحماية وحذف ما جاء فيه عن امتيــاز المنــدوب البريطانى « بمركز استثنائى » غير مركز المندوبين الاخرين ، وطلب الاكثرون تعيين حدوده المبهمة ومواعيده المرسلة ، واخلاءه من كل لبس واشتباه فى مسألة السيادة القومية ، وذهب كثيرون الى رفضه بتاتا وفى مقدمتهم فريق من الامراء وذكروا السودان ووجوب الاحتفاظ بحقه وحق مصر فيه ، نشروا على الملأ بلاغا قالوا فيه « اننا لا نبرر عقد اى اتفاق ينافى او ينقص استقلال مصر مع سودانها استقلالا تاما حقيقيا بلا قيد ولا شرط » ثم فوضــوا الامر الى الامة صاحبة الرأى الاعلى

وبعد عشرين يوما مضت فى عرض المشروع والتعقيب عليه فى الصحف والمجالس اكتفى الاعضاء المندوبون بمـا اطلعوا عليه من الاراء وكتبوا بيانا شكروا فيه الامة على ما قابلتهم به من الحفاوة ونوهوا بالاستنارة التى « خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسية التى تحيط الان بالفصــل فى مصيره .. »

وفى هــذه العبــارة ما لا يخفى من دلالة على نتيجة الاستفتاء عند المندوبين وهى نتيجة يعتبرونها تمهيــدا للقنوع والقبول لا تمهيدا للرفض او التعديل

ويلى هذا الفصل فصول عما حدث فى مصر خــلال

المفاوضة ، وبعد عودة اعضاء الوفد المندوبين لاستفتاء الامة ، الى قيام الوزارة العدلية وعودة سعد الى مصر والخلاف على تأليف لجنة المفاوضة ، ثم ذهاب عدلى باشا الى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية واستقالته لتعذر الوصول الى اتفاق مقبول ، ثم مساعى سعد فى توحيد الصفوف ونشره البيان الذى حمل السلطة الفعلية على التعجيل بنفيه ، وفى ختامه يقول :

« انكم انبل الوارثين لاقدم مدنية فى العالم ، وقد حلفتم أن تعيشوا احرارا أو تموتوا اكراما ، فلا تدعوا التاريخ يقول يوما فيكم : (اقسموا ولم يبروا بالقسم) ، فلنثق اذن بقلوب كلها اطمئنان ونفوس ملئها استبشار بالاستقلال التام أو الموت الزؤام »

وقد نفى سعد وخمسة من صحبه الى جزائر سيشل فى أواخر سنة ١٩٢١ ونقل منها الى جبل طارق ، ولم تكد السياسة البريطانية تطمئن الى ابعاده من ميدان الحركة الوطنية فى مصر حتى بادرت الى اعلان تصريح ٢٨ فبراير المشهور

تصريح ٢٨ فبراير

ارسل المركيز كرزون فى الثالث والعشرين من ديسمبر البرقية الاتية الى الفيكونت اللنبى كما جاء نص ترجمتها فى الكتاب الابيض :

« ليس ثمة اعتراض من جانب وزارة المستعمرات على ابعادك زغلولا وانصاره الى سيلان فى أول فرصة كما اقترحت فى تلغرافك المؤرخ فى ٢٢ ديسمبر . والتعليمات مرسلة الى حاكم سيلان طبقا لذلك . ولكن اذا ظهر أنه من غير المرغوب فيه حجزهم هناك لاعتبارات محلية ، فان فى الوسع ارسالهم الى سيشل . ومعلوم لدينا أن الاستعداد اللازم لهم يمكن توفيره فى سيشل . وينبغى الابراق الى حاكم سيلان مباشرة بالتفاصيل الوافية عن تاريخ الابحار من السويس وعن تأليف القوم المبعدين »

فاستطير الفيكونت اللنبى فرحا بهذه الموافقة كما بدا من برقيته التى بادر بارسالها ليشكر المركيز كرزون كثيرا ... وانتظر ابعاد زغلول وأصحابه الى سيلان ليوقع الياس فى قلوبهم وقلوب المصريين من كل مستقبل مرجو لهؤلاء القوم المبعدين فى عالم السياسة المصرية . ولأمر ما ـ لا يعنينا بحثه هنا ـ تغير المنفى واستبدلت جزائر سيشل بجزيرة سيلان ، ولبث سعد وأصحابه فى انتظار النقل الى المكان المقدور ، حتى أعلن تصريح ٢٨ فبراير فى مصر فكان يوم اعلانه ـ اعلان الاستقلال ! ـ

هو يوم انتقال « القوم المبعدين » من عدن الى منفاهم السحيق

ولولا الحرص الشديد على الانتقام من سعد والتشفى منه ومن أنصاره ، لكان التمهيد بنفيهم لتأسيس النظام الجديد من أعجب ما يخطر على العقول ، وكان رجاء النجاح بعد ذلك التمهيد من أغرب الاحلام التى يحلم بها الساسة العمليون ، وهى أغرب من مخترعات الخيال

فان النفى ليصلح عنوانا لكل شىء الا أن يكون عنوانا للحرية والاستقلال ودليلا على أن البلاد قد ظفرت بحكم نفسها وتحقيق مشيئتها ، وان بلدا يضيق بزعمائه فى يوم اعلان حريته واستقلاله لأعجوبة من أعاجيب النقائض والاضداد . وما كان بدعا من المصريين أن يتشـــاءموا بتصريح يمهد له ذلك التمهيد ، ولا أن يسمعوا فى يوم واحد بنفى سعد الى سيشل وباستقلالهم هم فى وطنهم بما يرومون ومن يرومون .. فلا يستطيعون التوفيق بين الامرين ولا يجدون بدا من الشك فى احدى الروايتين . وانما البدع أن تؤكد لهم النفى والاستقلال فى وقت واحد وأن لا تتركهم ينسون نبأ النفى فى ذلك اليوم خاصة ثم تطمع منهم فى اعتقاد غير ما اعتقدوه ويقين غير ما أيقنوه ، وتريدهم على أن يستبشروا بالتصريح وبالعهد الذى يليه

ولو كان التصريح استقلالا حقا لما عيب على المصريين ان يتشاءموا به ويوجسوا منه ويعرضوا عنه وعن دعاته ومروجيه ، لأن نسيان الاعزاء المنكوبين والانتصـــار لخصومهم الظافرين اغتباطا بغنيمة سياسية او منفعة وزارية أمر قد يفهمه الساسة ويحمدونه فى حســاب

المساومات والمعاملات ، ولكن النخوة فى الشعوب اولى بالتقدير والاعجاب من جميع المنافع والغنائم التى تنطوى فى النظم والدساتير ، لانك اذا بحثت عن النخوة فى سواد الامة فوجدتها عندهم فليس يضيرك أن لا تجد فيهم موازين الساسة المحنكين ، واذا بحثت عنها فلم تجدها فهناك الضير كل الضير والوخامة شر الوخامة والاسفاف الذى لا تغنى فيه حنكة ولا نظم ولا وزارات

ان المصريين لم يشعروا بتصريح ٢٨ فبراير الا كما ينبغى أن يكون شعورهم به سواء فى ذلك من حمدوه ومن الكروه ومن دقوا له الطبول ومن حثوا على وجهه التراب .. واظرف ما يروى فى هذا الباب ما رواه البارون « فان دن بوش » البلجيكى فى كتابه « عشرين سنة بمصر » نقلا عن مذكراته التى وصف بها الاحتفال بالاستقلال فى محافظة الاسكندرية . فقد روى كيف خطبوا يوم ذاك وكيف هللوا بالعهد الجديد . ثم قال : « الا أن رجلا قصيرا على رأسه طربوشه المنحرف تقدم فى مشية ابليسية ورفع يده فى وقار وعيناه تلمعان ثم نادى : ليحى الاستقلال التام ! فهبطت كلماته فى وسط سكوت مكروب ... »

أين الاستقلال ؟ لا أحد يصدق انه الاستقلال حتى المبتهجين بيوم الاستقلال !

وكان من الميسور أن يتنبأ الفيكونت اللنبى واصدقاؤه الوزراء المصريون بما يوشك أن يلقاه التصريح الذى مهدوا له ذلك التمهيد ، ولكنهم بلغوا بالتمهيد غاية فيها الكفاية : وهى الخلاص من زغلول والغلبة عليه ، وهى غاية مقصودة لذاتها ولو لم تعقبها نتيجة مرموقة من النتائج السياسية.

وقيل ان بعض اولئك الوزراء قد لجت به الضغينة على سعد حتى اقترح محاكمته واعدامه بتهمة الثورة والخيانة العظمى ، وقيل ان الفيكونت اللنبى لم يرفض ذلك الاقتراح ولم يحجم عن الرجوع به الى الحكومة البريطانية ، وانها هي التي ساومته في الصفقة المعروضة الى أن قنع من الاعدام بالابعاد !

ومما يعزز أن اللورد اللنبي نفسه طلب لزعماء الوفد جميعا الاعدام في هذه المناسبة أو غيرها ، ما رواه السفير الامريكى الدكتور مورتون هول عن مقابلة اللورد اللنبى ومستر اسكويث بعيد مقتل السردار ، حيث قال في كتابه مصر « ماضيا وحاضرا ومستقبلا » : « عندما لقيته قدمني الى مستر اسكويث وكنا جميعا واجمين واللورد اللنبى بصفة خاصة مهتاج الشعور ، وكان يقول ان الاطباء الان يفحصون حالة الحاكم العام وانه يخشى أن تكون الاصـــابة قاتلة . ثم قال ان زغلولا باشا رئيس الوزراء حضر قبيل ذلك ليعرب عن أسفه لهذه الفعلة الشنيعة ولكنه لم يجد متسعا من الوقت ولا من الكلام لهذه المقابلة . ثم ختم كلامه عن هـــذه المسألة بقوله : انني قد أردت أن أشنق جميع هؤلاء الناس في وقت قبل هذا فلم توافق الحكومة ، وكأنه يعنى كما فهمت ساعتئذ انه لو أجيب الى طلبه وترك لرأيه لما وقعت هـــــذه الفاجعة »

فالانتقام من زغلول ومن — هؤلاء الناس — كان اذن غرضا يراد لذاته أو كان هو الغرض الاول من قضـــية التصريح والاستقلال المزعوم ... لعله بعد نفى زغلول يعين على نسيانه واهماله

وبعد الفراغ من هذا الفرض الاول تفرغ اللورد اللنبى والوزراء المصريون أصدقاؤه لما بقى لهم من الفرض الاخر الذى لا يهم النجاح فيه كما يهم النيل من زغلول والفض من مكانته وكبريائه ، ونعنى بالفرض الاخر ارضـاء مصر بالتسوية الجديدة من طريق اقناع المعتدلين واجبـار المتطرفين على الاعتدال ، فلم تطل الايام حتى وجدوا ان « التصريح » كان عبثا باطلا وجهدا ضائعا من حيث تحقيق هذا الغرض الاخر ... لانهم قد اضطروا الى اتبـاع الخطة التى كانوا مضطرين الى اتباعها لو لم يوجد هذا التصريح ، وهى خطة القمع والتجسس والمحـاكمات العسكرية تقابلها من الجانب المصرى المظاهرات وسلسلة من حوادث القتل السياسى لم تكن معروفة قبل ذلك فى تاريخ الثورة المصرية ، لإن الانجليز الذين أصيبوا قبل تصريح ٢٨ فبراير انما كانوا يصابون فى أثناء المظاهرات او فى أثناء الصدام والمقاومة وكانوا جميعا من الجنود ، ولكن حوادث الاعتداء بعد ذلك التصريح كانت تصيب الجنود والموظفين وغير الموظفين ، وكان القائمون بهـا أناسـا يتآمرون ويدبرون ويقدمون عليهـا للحفيظـة والانتقام

وانقلب العداء الى عناد والعناد الى مناجزة يبذل فيها كل فريق قصارى ما عنده لتحدى الفريق الآخر واحباط مسعاه ، فاذا منعت الحكومة الاجتمـاعات والمظاهرات التى تهتف بحياة سعد زغلول ، نابت عنها الاغانى الشعبية فى الشوارع والازقة والحواضر والقرى وكل مكان يتسع فيه الفضاء للغناء والترنم والانشاد ، واذا حظرت الحكومة على الصحف ان تذكر سعدا او

تشير الى اسمه او اسم الجزيرة التى هو منفى فيها ، استورد الناس الآنية الخزفية من اوربا وعليها رسمه ، وكتبوا اسمه على الجدران وعلى ورق النقد الذي كانت تتداوله الايدى بمئات الالوف فى تلك الايام لانتشار الاوراق الصغيرة من جميع الفئات ، واذا اعتقلت الحكومة اعضاء من الوفد ، قام فى مكانهم على الاثر اعضاء غيرهم يعرضون انفسهم للاعتقال والجزاء وهم مستبشرون ، فاصبحت العلاقة بين الفريقين علاقة غالب او مغلوب ومنتصر او منهزم ، وهذا كل ما ظفر به التصريح من « التقريب » و « تسوية » العلاقات بين البلدين .

وقد ظهر من سفر اللورد اللنبى الى لندن أيام المفاوضة فى التصريح — كما ظهر بعد ذلك من الوثائق الرسمية — ان الوزارة البريطانية لم تخل من أناس يعارضونه معارضة شديدة ويستكثرونه على مصر كأنه غنيمة لا ينبغى لها أن تطمح اليها . وراق الوزراء المصريين ان يحسبوه كذلك من الغنائم التى لا تنال الا بالدهاء « والمرونة » ولطف المدخل على عقول الانجليز ، بل راقهم اتباعهم أن يحسبوا انفسهم خادعين ويحسبوا الفيكونت اللنبى ومستشاريه الانجليز مخدوعين فى هذه المساومة التى ما كانت لتفلح فى زعمهم لولا ما وهبوه من قدرة على طرق الابواب وتذليل الصعاب ، ومن الطبيعى أن يكون هذا رايهم أو زعمهم فى تعظيم ما عملوه وتسويغ ما فعلوه ، ومن الطبيعى كذلك أن تمانع الحكومة البريطانية فى المبادرة باعلان التصريح ما دامت تستطيع ان تمانع وتساوم وتعطى بالثمن الكبير ما هى خليقة ان تعطيه بالمجان ، ولكن الحقيقة ان الدولة البريطانية

كانت وشيكة ان تفرض ذلك التصريح او ما شابهه على مصر بغير جهد من الفيكونت اللنبى ولا مخادعة من الوزراء المصريين . لانها اتبعت هذه السنة فى كل امة شرقية غير مصر بعد الحرب العظمى وبعد رواج المبادىء الولسنية التى استغلتها بريطانيا العظمى فى سياستها الاستعمارية ، كدابها فى جميع المبادىء والدعوات الصالحة للاستغلال . فاعترفت بمملكة الحجاز ومملكة العراق وخولتهما مظاهر الملك والقابه وحقوق الدول والعروش دون ان يزعم زاعم أن وزيرا بارعا او غير بارع ضحك من عقول الانجليز هناك فساقهم بدهائه ولباقته الى التسليم بالاستقلال من حيث لا يدرون ولا يشعرون . وعمم الانجليز هذه السياسة حتى اعترفوا بالحكومات الوطنية فى مستعمرات أفريقيا التى لا نصيب لها من الحضارة . فهناك اليوم امراء وطنيون ومحاكم وطنية ورؤساء وطنيون ومراسم من هذا الطراز تخدع من يعبرون بالبلاد عبور السائح ولا ينفذون فيها الى بواطن الامور . ولم تخسر بريطانيا العظمى كثيرا ولا قليلا بهذه البدعة الطريفة من بدع الحرب العظمى بل استفادت كل ماتبغيه وفوق ماتبغيه من السطوة والمصلحة والدعاية. لانها كسبت سمعة الحرية والانصاف بين أمم العالم على أثر الدعوة الولسنية ، وكسبت ايقاع الفتنة بين الوطنيين وتدويخهم بالمنازعات الداخلية بدلا من الاتفاق بينهم على السيطرة الاجنبية ، وكسبت القاء التبعة عن كاهلها والقائها على كواهل الوطنيين لتعود فى يوم من الايام فتتخذ من سوء الادارة الذى لابد منه فى جو المنازعات والدسائس وتغليب المفسدين وطلاب الفرص والمغانم

حجة لها على اولئك الوطنيين ، وكسبت ارضاء الاغرار وذوى الاغراض الذين ترضيهم المظاهر والصور الخلابة فيحسبون انهم مستقلون لانهم يوصفون باوصاف المستقلين . ونجحت هذه السياسة نجاحا أغرى الدول الاستعمارية باقتباسها والحذو على مثالها فاقتدت بها فرنسا فى سورية والبلاد المغربية واليابان فى الاقطار التى اقتطعتها من الصين .

ومعلوم ان بريطانيا العظمى احتفظت لنفسها فى تصريح ٢٨ فبراير بشروط اربعة هى : (١) تامين مواصلات الامبراطورية فى مصر و (٢) الدفاع عن مصر من كل اعتداء او تدخل أجنبى بالذات او بالواسطة و (٣) حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات و (٤) مسالة السودان ، وهى لو لم تحتفظ بهذه الشروط الاربعة لكان فى جيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة ، فاذا أضيفت الى القوة العسكرية هذه الشروط او هذه الحقوق كما تريدها الحكومة البريطانية فالذى يبقى من الاستقلال لا يساوى عناءه ، والذى يبقى من الحماية أو من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذى ليس يعنى القوم شىء سواه .

تحدث سعد بعد عودته من المنفى عن تصريح ٢٨ فبراير فقال على اسلوبه فى سرد الامثال : « هو ناقة البدوى التى تباع بمائة درهم وتباع التميمة التى فى رقبتها بالف ، ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة ... فما املحها من صفقة (لولا الملعونة فى رقبتها) .. » !!

من المنفى الى الوزارة

كان عدلى هو الذى قطع المفاوضات مع كــرزون وكان سعد هو الذى نفى الى سيشل بعد قطع هذه المفاوضات !

وليس هذا كل ما هنالك ، بل كان اللورد اللنبى حريصا على بقاء الوزارة العدلية فى الحكم ، ولما استقالت واكدت استقالتها مرة اخرى كان حريصا على « اقناع اعضاء من حزب عدلى بالانضمام الى الحكومة » لانه يشعر كما قال فى برقية العشرين من ديسمبر الى حكومته « بان هذا الحزب لا محالة ممزق ما لم يتقدم الآن » .

وهذا تصرف من جانب الانجليز لا معنى له الا انهم يعتقــدون ان المعارضــة التى احبطت المفاوضات هى معارضة زغلول وان ما عداها انما هو معارضة «المظاهر» والمراسم ومقتضيات الاحوال .

وقد اجتمعت المعارضة الحقيقية ومعارضة المظاهر بعد نفى زغلول واصحابه فى صف واحد ، فاجترفت كل ما دبرته السياسة الانجليزية وخيبت رجاءها فى كل ما قدرته من تخويف المصريين بتهديد اللورد كرزون فى كتابه الى السلطان ، وشملت المعارضة السياسيين وغير السياسيين فاشترك فيهـا كبار القضــاة والمحــامين والأطباء ، و « حزب » عدلى كما يسميه اللورد اللنبى

وسائر الاحزاب التى تنضوى الى هذا الجانب او ذاك ، او تقف بين بين فى انتظار الطوارىء والتقلبات .

استقال عدلي وأكد استقالته مرة أخرى بعد اعتقال سعد وأصحابه لكي لا ينسب اليه الاشتراك فى هـذا التصرف ، وأسرع الى اللورد اللنبى « يؤكد أنه شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان ولقوى القانون والنظام » اى للأحكام العسكرية البريطانية بطبيعة الحال ، لأنها هي القوى التى تدعى حفظ القانون والنظام فيما عدا حكومة السلطان !

واستحال تأليف وزارة جديدة بعد المعارضة الإجماعية من جميع الطبقات للسياسة التى رسمها اللورد كرزون فى كتابه

وبعد مفاوضات بين ثروت واللنبى أعلن فى الثامن والعشرين من فبراير التصريح المنسوب الى هذا التاريخ لأن أحدا لم يستطع أن يسميه تصريح الغاء الحماية أو تصريح الاستقلال ، أو ما الى ذلك من الصفات ، لا فرق بين أنصاره المرحبين به ، وخصومه المعترضين عليـه !

تألفت الوزارة الثروتية عقب هذا التصريح ، وأرسلت وزارة الخارجية المنشأة حديثا منشورا فى منتصف شهر مارس الى وكالات الدول السياسية تبلغها النطق الملكى المعلن استقلال مصر واتخاذ ولى الأمر لقب صاحب الجلالة ملك مصر .

وفى الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية الدول ان كل معاملة بينها وبين مصر على غير الخطط التى رسمتها لاستقلالها تنظر اليها بريطانيا العظمى كأنها عمل من أعمال العداء

وبقيت الأحكام العسكرية وبقي اللورد اللنبي صاحب السلطان الأكبر في مصر المستقلة !. وبمقتضى هذه الاحكام كانت تغلق الصحف وتمنع الاجتماعات وتصادر الحريات في كل صباح ومساء . بل بمقتضى هذه الاحكام العسكرية حوكم سبعة من أعضاء الوفد بعد اعلان الاستقلال بنصف سنة لأنهم أصدروا منشورا فيه اغراء وتحريض ضد نظام الحكم الحاضر .. اى ضد الاستقلال ! فوقف حمد الباسل باشا(١) وكيل الوفد اذ ذاك يتلو على المحكمة الكلمة الوحيدة التي قبلوا أن يلفظوا بها في هذه المحاكمة . ومنها قولهم : « لو أن المحكمة تأخذ بتصريح حكومتها أو تعتبره تصريحا جديا وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة لكان حقا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا . لكم أن تحكموا علينا ولكن ليس لكم أن تحاكمونا . نحن لا نعرف مهيمنا علينا غير ضمائرنا وتوكيل الأمة التي يروقكم أن شرفتنا وقوانين بلادنا ومحاكمنا : فمهما تكن العقوبة التي تروقكم أن تشرفونا بها فاننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لانها خطوة الى الامام في طريق المجد الذى تسير فيه مصر الى مصيرها الخالد »

وقد حكمت المحكمة العسكرية عليهم بالاعدام . ثم عدل الحكم الى سبع سنوات وغرامة خمسة آلاف جنيه على كل منهم ... وابلغوا حكم الاعدام أولا فهتفوا « لتحى مصر » قبل أن يسمعوا ما وراء ذلك . ثم تليت

((١)) السته الاخرون هم : مرقص حنا بك ، واصف غالى بك ، وعلوى الجزار بك ، ومراد الشريعى بك ، والاستاذ ويصا واصف .

عليهم تتمة الحكم وفيها ذلك التعديل ، فكرروا الهتاف لمصر بالحياة

اما الوفد بعد اعتقال سعد فقد عاد اليه بعض اعضائه المنفصلين ، ثم تركوه بعد أيام لسبب ظاهره أنهم اختلفوا على اختيار عضو من الأعضاء الجدد ، وباطنه أنهم عرفوا السياسة التى رسمت للمستقبل وهى سياسة « حزب عدلى » كما سماه اللورد اللنبى ، فرجعوا الى تاييد هذه السياسة

وقد اصدر الأعضاء الباقون منشورا مفصلا ببرنامج المقاطعة ، وسياسة عدم التعاون مع الانجليز فى الحكومة وخارج الحكومة ، فقبض عليهم ثم أفرج عنهم ، وعادوا فأصدروا منشورا حضوا فيه الأمة على بذل ما فى الطاقة لاعادة سعد وأصحابه من منفاهم ، فقبض عليهم فى الرابع والعشرين من شهر يوليو وحوكموا فى التاسع من شهر اغسطس . وانتهت المحاكمة بعد ثلاث جلسات وجيزة ، لأن الأعضاء رفضوا بتاتا أن يجيبوا على أى سؤال

اما الوزارة الثروتية فأهم ما صادفها من العقبات ـ غير مقاومة الامة ـ احتجاج الحكومة البريطانية على كثرة الجرائم السياسية التى كانت تقع على الموظفين وغير الموظفين الانجليز ، ومنها ما كان يقع نهارا فى أعمر الأحياء بالسكان . وقد قالت الحكومة البريطانية فى احتجاجها :

« ان عدم الاهتداء الى مرتكبى تلك الجرائم وبقاءهم بعيدا عن طائلة العقاب يدل أوضح الدلالة على عدم كفاية التدابير التى اتخذت لمنع وقوع تلك الاعتداءات ، وان الحكومة البريطانية تجد نفسها تلقاء هذه الحالة مضطرة لان تعتبر الحكومة المصرية مسئولة عن تعويض

من يقع به اعتداء من الاجانب او تعويض ورثته ان ادركته الوفاة ، كما انها تحتفظ بحق تقدير ما اذا كان التعويض الذى تمنحه الحكومة المصرية كافيا أو غير كاف »

وفيما عدا ذلك الاحتجاج الرسمى كانت العلاقات بين الانجليز والوزارة الثروتية علاقة مودة وتأييد متبادل ، وكانت العقبة الكبرى التى تلقاها الوزارة انما هى الخلاف المتعاظم بينها وبين الملك فؤاد على مسالة الدستور

وخلاصة المسالة الدستورية ان الوزارة انشات برايها وراى اصدقائها لجنة مؤلفة من ثلاثين عضوا برئاسة « حسين رشدى باشا » لوضع الدستور الجديد ، تمهيدا لانتخاب الهيئة التى تبرم الاتفاق بين مصر وانجلترا على القضية المصرية . ودعت الوزارة عضوين او ثلاثة من الوفد المصرى الى الاشتراك فى اللجنة فلم يجيبوا الدعوة لان تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من انصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه الا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحا يقويها ويضعفه ويفل سلاحه ، ولانه كان من ناحية أخرى يقترح انتخاب جمعية تاسيسية لوضع الدستور براى نواب البلاد لا براى الوزارة ومن يشايعها ، ولانه كان يستريب بمقاصد عبد الخالق ثروت ويناصبه العداء مقابلة لعدائه بمثله وتطبيقا لسياسة عدم التعاون التى اعلنها بعد اعتقال سعد واصحابه .

وارتسمت الخطة التى كان ينويها ثروت باشا واصدقاؤه ويطمئنون الى جريان الامور فى مجراها الى الغاية المنشودة : وهى تنفيذ الاتفاق بينهم وبين الانجليز باسم النواب المنتخبين وضمان الحكم على القواعد الدستورية .

فسعد واصحابه فى المنفى ، والبقية الباقية من اعضاء الوفد البارزين فى السجون او المعتقلات ، والانتخابات تجرى على الاسلوب الذى يحسنه ثروت باشا وجرى عليه فى جمع التوقيعات ، وهو واصدقاؤه من « حزب مدلى » ينزلون الى ميدان الانتخاب بغير منازل او يقهرون منازليهم بمعونة الحكومة وما عندها من وسائل الترهيب والترغيب وقضاء المصالح من هنا ومنعها من هناك . ولا يبقى الا النجاح والاستئثار بالامر الى زمن طويل

ولهذا كانت الوزارة وانصارها يقررون المبادىء التى تلائمهم فى الدستور وهى مبادىء التبعة الوزارية والاعتراف بالأمة وحدها مصدرا للسلطات ، بدلا من حصر السلطة الدستورية فى أيدى الملك وهو الجانب الذى كانوا لا يامنونه ولا يرجون منه المساعدة على نجاح الخطة المرسومة وجريانها فى ذلك المجرى المعلوم . وكان يشايعهم المخلصون من اعضاء اللجنة الذين لا ينظرون الى المآرب الحزبية ويؤثرون المبادىء الديمقراطية فى الدستور على مبادىء الاستبداد

فاستفاد الدستور كثيرا من حيطة الوزارة واخلاص المخلصين ، وجاء على الجملة دستورا لا بأس به فى القواعد والنصوص

لكن الملك فؤاد كان يريد الدستور على غير هذه القواعد فيما يرجع الى التبعة الوزارية ومصدر السلطات ، ومجمل ما يريده فى هذا الباب ان تكون الوزارة مسئولة بين يديه وأن لا ينص فى الدستور على ان الأمة مصدر السلطات جميعا . فتوترت العلاقات بين القصر والوزارة الثروتية ، ولاح فى الأفق أن الملك فؤادا يترقب الفرصة

التى يتخلص فيها من تلك الوزارة دون أن يفتح للانجليز باب التدخل فى الموضوع ، وقد سنحت هذه الفرصة بعد زمن وجيز بما نقله محمد سعيد باشا الى الملك من حديث رواه حسن صبرى « بك » المحامى عن الخديو السابق ، وفحواه أن الخديو يعتبر ثروت باشا من رجاله ولا يخشى منه أن يقيم الصعوبات فى تسوية ما له من المسائل المالية ... وواجه الملك ثروت باشا بهذه الرواية فلم يبق للرجل الا أن يستقيل بعد قيام هذه الشبهة ، ثم قضى على تردده فى نية الاستقالة انه دعى للصلاة مع الملك فى الجامع الأزهر وسمع من المصادر المختلفة ان مظاهرة كبرى ستلقاه فى داخل المسجد وخارجه بما يكره من هتافات التشهير والاتهام على مسمع ومشهد من ولى الأمر والحاشية الملكية ، فعجل بالاستقالة ولم يذكر فيها من أسبابها الا انه قال فى ختامها : « وقد كنت أرجو أن أمضى مع زملائى فى تنفيذ برنامجنا حتى تمامه ولكن أرى ان أترك الأمر لغيرى »

فجاءه الأمر الملكي بقبول الاستقالة بعد نصف ساعة من رفعها ، وكان ذلك فى التاسع والعشرين من نوفمبر

وفى اليوم التالى قامت الوزارة النسيمية وغرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك فى التبعة الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ

أما وسيلتها الى هذه الغاية فهى التقرب من الوفد واسترضاؤه بما يجنح به الى السكوت عن التعديل المقصود ، فلا يرى الانجليز وجها للاعتراض مع موافقة الملك والشعب على المبادىء الدستورية التى يستقر عليها القرار

ولهذا اكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكي والى الصلاة في المساجد التي يحضرها الملك أيام الجمعة . وكتب ردا على مذكرة اللورد اللنبي التي يحتج فيها على حوادث الاعتداء السياسي قال فيه أن « تكرارها المؤلم منذ نحو سنة يحمل على الاستنتاج أن هناك رد فعل ضد سياسة لا تراعي عواطف الأكثرية من الأهلين المراعاة الكافية ، وهو رد فعل يؤسف له كما انه صادر عن قلة روية من قبل بعض العناصر المتهوسة غير المسئولة ، كما يوجد لسوء الحظ في كل بلد . والذي يزيد في ترجيح هذا الافتراض امر يستوقف النظر وهو أنه في كل المدة التي يؤمل فيها الوصول الى اتفاق ودي بين لسان حال تلك الأكثرية والحكومة البريطانية ليس فقط لم ترتكب جريمة من تلك الجرائم بل ان العلاقات بين المصريين والانجليز لم تكن قط اكثر ثقة واوفر ولاء مما كانت في تلك الفترة ، مع ان الأمر صار على العكس من ذلك من يوم ما أصبحت الحكومة البريطانية غير متصلة بممثلي الاكثرية المصرية بسبب المفاوضات غير الرسمية أولا ثم بسبب تدابير العنف التي تلت قطع المفاوضات الرسمية ، واخيرا بسبب التدابير التي صاحبت الاتفاق مع أقلية لا تأثير لها حقيقة في الأمة فزادت الحالة تحرجا والعواطف تألما مما جعل الاتفاق المرغوب فيه أكثر صعوبة »

بيد أن هذا التقرب الى « الأكثرية » لم ينفع الوزارة النسيمية طويلا في تخدير الأمة وتهيئة الجو لتعديل الدستور ذلك التعديل الذي يضيق من حدوده ويكاد ينقضه من أساسه ، وهو الاعتراف بسلطة الأمة والتبعة الوزارية

فقد كانت الأمة ايقظ من ان تؤخذ بهذه الاساليب او

تستمع فيها الى راى احد ، وزادها يقظة وحذرا ان الوزارة لم تصنع شيئا فى مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظرا منها ، ولم تصنع شيئا لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان الذى كان منعقدا للنظر فى مسائل الشرق وتنقيح المعاهدات بين الحلفاء والدولة التركية صاحبة السيادة القديمة على مصر ، فأذاع الوفد المصرى بيانا فى العشرين من يناير قال فيه : « ما زالت الوزارة ملتزمة خطة الصمت وما زالت مصالح البلاد معطلة ، فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلا شعبيا ولا ألغيت الاحكام العرفية ولا احترم حق الأمة فى أن يكون الدستور وليد ارادتها ، ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا اطلق سراح الزعماء المسجونين، وهذا سر ما أستولى على النفوس من الحيرة والقلق » ثم قال : « والاخبار متواترة أيضا على وقوع أمور خطيرة بشأن مشروع الدستور ، فانهم يؤكدون أن هناك أخذا وردا بين الوزارة والانجليز متعلقين بالنص الخاص بالسودان ، وان الوزارة قد ادخلت من جهتها تعديلا جديدا على نص المشروع يقضى بزيادة عدد الاعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ الى النصف وتقرير مسئولية الوزارة أمامه »

واتبع هذا البيان بيانات اخرى فى معناه

ثم استقالت الوزارة النسيمية لأن الانجليز تخطوها ووجهوا الى الملك انذارا يطلبون فيه حذف النص الخاص بالسودان من الدستور والاكتفاء فيه بلقب « ملك مصر » بدلا « من ملك مصر والسودان » ... فقبل نسيم باشا هذا الطلب واستقال بعد قبوله وتنفيذه !

وهنا يجب أن نلخص الحالة من حيث المناورات

الوزارية لنفهم حقيقة الموقف الذى وقفه سعد باشا من هذه الوزارة ، لانه موقف فى حاجة الى التوضيح

وذاك انه لما أحس رؤساء الوزارات والمرشحون لرياسة الوزارة أن رشدى وعدلى وثروت واصحابهم قد احتكروا الميدان فى السياسة المصرية تألبوا حزبا واحدا على مقاومة هذا الفريق ، واصبحوا فريقا آخر يرأسهم محمد سعيد واحمد مظلوم وتوفيق نسيم ويوسف وهبة واخوان هذا الطراز ، وأصبح فى مصر على هذا التقسيم فريق وزارى يصح أن يسمى بالمدرسة المتفرنجة وهم عدلى وأصحابه ، وفريق آخر يصح أن يسمى بالمدرسة التركية وهم محمد سعيد واصحابه

وبحكم العداء بين الفريقين أصبح لزاما على « المدرسة التركية » أن تخطب ود الوفد وتتقرب اليه ، وتلوذ بالقصر الملكى لتستند اليه فى وجه المعاونة المكشوفة من الانجليز لعدلى وأصحابه

وهذا سر الصداقة التى كان يبديهـا محمد سـعيد وتوفيق نسيم واحمد مظلوم لسعد زغلول بعد أن كانوا جميعا يحاربونه او لا يتقدمون الى مساعدته بعمل من الاعمال . فسعى محمد سعيد فى انشاء وفد غير الوفد السعدى ، وابى توفيق نسيم أن يوقع التوكيلات القومية، ولبث احمد مظلوم على صداقته للاثنين .

فلما جاء توفيق نسيم عقب عبدالخالق ثروت المجاهر بعداء سعد وانصاره ، واتبع سياسة التقرب الى الوفد ، وكتب مذكرته يطلب فيها الاعتراف بالكثرة القومية ، واستقال قبل أن ينسخ الدستور وتنكشف اغراضـه الخفية بلغ ذلك كله الى سعد فى جبل طارق وهو بعيد

من مجرى الحوادث ووسائل الاستقصاء الوافية فكتب اليه البرقية التى يقول فيها « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن » ونظر الى الموقف فى جملته بين ان ينصر حزب ثروت أو ينصر حزب نسيم ، فاختار ما اختاره بعد هذه الموازنة المجملة ، وحدا به الى حسن الظن بالرجل وعدم استغراب سياسته الجديدة انه كان صهرا له اذ كانت شقيقة نسيم زوجا لشقيق سعد المرحوم احمد فتحى زغلول

ولسنا نقول هذا لتسويغ ذلك التقدير فاننا لا نسوغه الآن كما لم نسوغه فى حينه ، ولكننا نقوله لتبيين الاسباب التى باعدت بين حكم سعد على الوزارة النسيمية وما تستحقه هذه الوزارة بما عملته وبما تنويه

بعد سقوط الوزارة النسيمية اتجهت الانظار الى عدلى يكن باشا لاستئناف الخطة التى اقتضبت على ثروت قبل تمامها ، وكان عدلى باشا قد انشأ حزبا ينزل به الى ميدان الانتخاب وسماه من أجل ذلك «حزب الاحرار الدستوريين»

ولكن الملك كان لا يرغب فى استيزاره ولا يزال يرجو ان تقوم وزارة من رجاله تعيد النظر فى الدستور على المبادىء التى يريدها ، وتعاظمت المصاعب امام عدلى بين مقاومة الوفد ومقاومة القصر وكثرة الجرائم السياسية فى أيام ترشيحه وصعوبة اصلاح الخطأ الذى وقعت فيه الوزارة النسيمية وانجاز الوعود التى لم تنجزها ، فاعتذر عن تاليف الوزارة واصر على اعتذاره ، وانتهى الامر فى منتصف شهر مارس ١٩٢٣ باسنادها الى يحيى ابراهيم باشا وهو قاض نزيه ولكنه رجل ضعيف كان يخشى كثيرا أن يتم تعديل الدستور المطلوب على يديه ، وضاعف هذه الخشية

قوله فى اليوم التالى لتأليفه الوزارة : « ان كان الناس قد تكلموا كثيرا عن التعديل الذى ادخل على الدستور وتساءلوا عما اذا كانت وزارتنا تسلم بالتعديل الذى قد ادخلته الوزارة النسيمية فتصدر الدستور كما عدلته أم ترجعه الى أصله كما وضعته اللجنة ، فان ما وضعناه نصب عيوننا هو ان يحقق الدستور رغبات الامة كل التحقيق »

وهذا كلام ليس فيه من نفى التعديل بقدر ما فيه من ترجيحه . فاسترابت الاحزاب بما وراء هذه الفاتحة ، وكتب الوفد المصرى بيانا يقول فيه : « ان ما نشر عن رئيسهم — رئيس الوزراء — كله تنصل وابهام .. ففى الدستور لم تكن سيادة الامة وارادتها موضع عناية بل انه اقر من سبقه على اغتصاب حق الامة فى وضعه ، ورفع الاحكام العرفية ليس لديه الا مجرد أمل من الامال ، واصدار قانون التضمينات بالقيود التى يود الانجليز ان يقيدوا بها سيادة البلاد وحرية ابنائها قضاء محتوما لا يرجو فيه كما قال سوى لطف فخامة اللورد والتخفيف. أما مسألة السودان على أهميتها فقد اكتفى بأنها ستكون موضع مباحثاته مع زملائه »

واحتج حزب الاحرار الدستوريين على التعديلات التى قيل انها ادخلت على الدستور فى عهد الوزارة النسيمية ، وابلغ الوزارة الجديدة مطالبه فى السياسة العامة وأهمها العمل على اتباع سياسة الاتحاد والوئام ، لانه أيقن ان مجاملة الكثرة خير من مجافاتها ، ومن ثم طلب رفع الاحكام العرفية فى الحال وفك المعتقلين والافراج عن المبعدين والمسجونين السياسيين ، كما طلب أصدار الدستور كاملا

شاملا للمبادىء التى قررتها لجنة الدستور

ونشر الاستاذ عبد العزيز فهمى بك خطابا مفتوحا الى رئيس الوزارة سرد له فيها المبادىء التى لا يستغني عنها فى الدستور ، وقيل انها مست بالتعديل فى عهد الوزارة النسيمية ، وهى سلطة الامة ، واشتراك الوزارة فى الانعام بالرتب والنياشين ،واقتصار حق الحل على مجلس النواب دون مجلس الشيوخ ، وابقاء عدد الشيوخ المعينين دون عدد المنتخبين ، واشراك مجلس الشيوخ فى تعيين رئيسه، وعدم اصدار مراسيم اثناء دور انعقاد البرلمان قبل عرضها عليه ، وعرض معاهدات التجارة والملاحة على البرلمان ، واشراف الوزارة على المعاهد الدينية ، وترك القيود التى قيد بها تنقيح الدستور على ماهى عليه

امام هـــذا الاجماع من الاحزاب المختلفة تراجعت الوزارة ، وافضى وزير الحقانية فى الوزارتين النسيمية والابراهيمية بحديث الى الصحف اعترف فيه بحذف المادة التى تنص على أن الامة مصدر السلطات وقال فيه عن عدد الشيوخ : « أؤكد لكم اننا قبل أن تخطر لنا فكرة الاستقالة عدلنا عن تعديل كنا عدلناه فى المادة الخاصـــة بمجلس الشيوخ بالنسبة الى عددهم ، لان اللجنـــة الاستشارية لفتت نظرنا اليها ولم تزل هذه المسالة باقية تحت البحث كغيرها من المسائل »

ثم سرت الحملة فى مسالة الدســتور من مصر الى الصحافة الانجليزية فقالت التيمس بالعبارة الصريحة ان القصر هو المؤخر لصدور الدستور ، وساندتها صحف اخرى من صحف الاحرار والمحافظين ، وتماوج الراى العام فى مصر حول هذه المسالة ، فثبت للوزارة ان

التعديل على المبادىء التي يريدها القصر عسير غير مأمون العواقب ، وصدر الدستور بغير تعديل ذي بال في التاسع عشر من شهر ابريل

وفي خامس يوليو صدر قانون التضمينات ، وهو قانون تعويضات الموظفين الاجانب أهم ما أصــــدرته الوزارة الابراهيمية بعد الدستور ، وقد افرغ في قالب اتفاق بين مصر وانجلترا ليمتنع تعديله على البرلمان ، واعترف بالحالة الفعلية فيما يتعلق بالارض التي استولت عليها الحكومة البريطانية ، وعهد بالاشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية الى لجنة يسود فيها راى الانجليز دون المصريين ، ولم تقبل الحكومة الانجليزية فيه أن تحمل التبعة فيما اتخذته من التدابير ايام الحرب وما بعدها بل اكتفت بوعد مبهم « أن تكون مستعدة على الدوام للاتفاق مع الحكومة المصرية على الحل الذى تقتضيه الحالة بروح العدل والانصاف » اذا حدثت حالة من الاحوال التي تعود فيها الخسارة من جراء التدابير الانجليزية

وبصدور هذا القانون تم التمهيد لالغاء الاحكام العرفية الانجليزية فالغيت « مع استمرار السلطات العسكرية على مباشرة الحقوق التي خولتها اياها الاعلانات المختصة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية ، وذلك الى أن تتم التدابير المقررة في تلك الاعلانات ، وتبقى القضية المنظورة امام المحاكم العسكرية الى أن يحكم فيها »

ومن القوانين التي اصدرتها الوزارة الابراهيمية ولا تقل عن هذا القانون في الخطر والضرر قانون تعويضات الموظفين الانجليز ، وهو الوثيقـــة التي تعهدت مصر

بموجبها باداء ما لايقل عن عشرة ملايين من الجنيهات لتعويض الموظفين الاجانب ، ثمنا لحريتها فى الاستغناء عنهم واختيار غيرهم ، وهى لاتملك الى الساعة هـذه الحرية !

قبل صـدور قانون التضمينات بثلاثة اشهر افرجت الحكومة البريطانية عن سعد فى جبل طارق وقالت فى بلاغها أن الطبيب المعالج لزغلول باشا قرر « أن تغيير نظام الحياة والاستحمام بالميـاه المعدنية فى أوربا ضروريان لصحة الباشا . ولهذه الاسباب قررت الحكومة بعـد استشارة المندوب السامى أن تفرج عن زغلول باشا من جبل طارق »

وكانت الاسباب الصحية فى الواقع من اقوى الاسباب التى حملت الحكومة البريطانية على هذا القرار ، لان الدكتور موريسون الذى زار سعدا فى الثانى والعشرين من اكتوبر رأى أن الحالة الصحية على جملتهـا مقلقة معرضة للمفاجآت على الرغم من أنه لم يجـد عنده اثرا للسكر او الزلال او الاسيتون ، واخفى الخبر عن سعد فلم يطلعه على تقريره المفصل بعد كتابته ، تفاديا من ازعاجه

وكان فى النية التعجيل بالافراج عنه عقب ذلك ، ولكن اللورد اللنبى ظل يعارض أمر الافراج ويتوعد بالاستقالة، وصرح مستر بونارلو بذلك لاحد النواب المهتمين بالسؤال عن حالة سعد وقرار الحكومة بشأنه فى السابع عشر من شهر ديسمبر ، فقال للنائب : « تريدون الافراج عنه ! حسن . ولكن ذلك معناه اقالة اللورد اللنبى على الاثر »

الا أن الاسباب الصحية لم تكن هى كل الباعث الى

شروع الحكومة البريطانية فى اطلاق سعد زغلول . ففى مقدمة الاسباب الاخرى اقتناعها بفشل اللورد اللنبى فى المقاصد التى كان يرمى اليهـــا باعتقاله وتأييد ثروت واشياعه ، فقد ساءت العلاقات بين المصريين والانجليز اشد ما يتاح لها من سوء ، وبلغت من الحرج ما لم تبلغه قط فى وقت من الاوقات ، وتعاقبت أعمال القمع والقضايا العسكرية من جهة وحوادث الاعتداء ومظاهرات الاحتجاج من جهة حتى أصبحت مصر المستقلة المطلوب منها الرضى والاستقرار كأنها ميدان حرب دائمة بين عدوين متناحرين، وليس هذا هو المقصود بسياسة التصريح ولا يمكن أن يكون مقصودا بسياسة أخرى فى بلد من البلدان

ولما سقط ثروت واخفق عدلى فى تاليف وزارة بعـــد الوزارة النسيمية وصار الوزراء والاحزاب يقدمون طلب الافراج عن سعد وسائر المنفيين والمعتقلين على كل طلب آخر فى البرامج الوزارية والحزبية ، شـــعرت الحكومة البريطانية بأن نجاح كل سياسة فى مصر مستحيل مع بقاء هذه الحال أو بقاء سعد فى منفاه ، وشعرت قبلها – أو بايعاز منها – صحف الاحرار والعمـــــال وبعض صحف المحافظين بخطل السياسة التى سار عليها اللورد اللنبى فانحت باللائمة عليه ، وأجمعت كلها على وجوب النظر من جديد فى عواقب تلك السياسة الخرقاء

ومن الاسباب التى دعت الى الافراج عن ســـعد تلك القضيةالتى رفعها وكيل سعد فى أنجلترا طالبا الحكم فيها ببطلان أمر اعتقاله لانه سجن بغير محاكمة ولا تهمة معروفة

نعم ان الحكم من المجلس الاعلى قد صدر برفض هذه الدعوى ولكنه لم يصدر الا بعد جهد شديد من النائب

العام السير دجلاس هوج « اللورد هليشام » لاقناع الاعضاء باجتناب هذه السابقة الخطيرة فى معاملة الثائرين على الامبراطورية ، ويغلب على الظن أن اعضاء المحكمة كانوا يفهمون بالايحاء أن الافراج حاصل عما قريب فلا ضرورة لتسجيل المبدأ الخطير من أجل تحصيل الحاصل . وقد نمى الى بعض المطلعين ان الوزارة البريطانية قررت الافراج فى أول فبراير وارجائه الى أن ينتهى الفصل فى القضية وقد انتهى فى التاسع من شهر مارس ، وليس معنى ذلك أن القضية لم تفعل فعلها فى تقرير الافراج ، بل معناه أن الوزارة اهتمت بها واهتمت فى الوقت نفسه بحسن التخلص منها ومن مثيلاتها ، لئلا يقال أن الحكم هو الذى اكرهها على اتخاذ ذلك القرار

وربما كان أهم الاسباب جميعا ــ الى جانب سبب الصحة ــ تلك الحركة التى أحسن توجيهها الدكتور حامد محمود بين فريق كبير من نواب الاحرار والعمال بلغت عدتهم تسعة وتسعين . فقد كثر الكلام فى الدوائر البرلمانية عن فشل السياسة الانجليزية المصرية وعن وصمة العار التى تصم الدولة البريطانية باعتقالها ذلك الشيخ العظيم وتعريضه للموت فى منفاه ، فترددوا على الوزارة سائلين ملحين فى وجوب الافراج ، واجمعوا آخر الامر على كتابة عريضتهم المشهورة فقدموها فى التاسع والعشرين من شهر مارس واذيع الامر بالافراج بعدها بيومين

يضاف الى ذلك أن قانون التضمينات سيصدر ، وان الاحكام العسكرية ستلغى ، وأن الانتخابات ستجرى ،

ولابد أن تسفر عن انتخاب نواب مجمعين على المطالبة بعودة سعد الى بلاده ، لان خصومه واصدقاءه كانوا يعلمون علم اليقين أن رضاء الشعب بغير هذه الوسيلة من وراء كل رجاء ، ولا معنى لالغاء الاحكام العسكرية فى مصر واجراء الانتخابات فيها وزعيم النواب المنظورين خاضع للاحكام العسكرية فى منفاه

ولقد كان الرجاء قويا فى تحضير الانتخابات على الوجه الذى يهواه اللورد اللنبى أيام ثروت واشياعه ، ولكن أى رجاء هناك فى هذه النتيجة بعد سقوط ثروت واحجام عدلى عن تأليف الوزارة وصعوبة المضى فى هذه السياسة من جميع الانحاء ؟

فالافراج عن سعد كان كجميع الحوادث التاريخية متعدد الاسباب غير محصور فى سبب واحد . وانما كانت المسألة مسألة الزمن ، أو الانتظار حتى تتفق جميع هذه الاسباب

غادر سعد جبل طارق بعد خمسة أيام من اعلان الافراج عنه الى طولون ومعه السيدة الجليلة صفية زغلول وكانت قد وافته فى منفاه لما اشتد عناؤه من الوحدة مع انحراف الصحة والحاجة الى حسن الرعاية

فتلقاه الطلبة المصريون فى عرض البحر بالترحيب والتهليل ، ومنهم مندوبون عن زملائهم فى جامعات فرنسا وسويسرا حضروا خصيصا لتحيته وتجديد عهده . وخطبوا يذكرون مآثره ، وخطب فيهم راجيا أن ينسوه فى تلك اللحظة ليفكروا فى الذين لا يزالون يرسفون فى قيود السجن والاعتقال ثم قال : « ان مصدر قوتى هو أنى لست الا معبرا عن شعور الامة وآرائها معربا عن تصميمها على أن تعيش حرة مستقلة »

ثم توالى الافراج عن المعتقلين فى مصر فافرج أولا عن اعضاء الوفد الذين كانوا معتقلين بقصر النيل ، ثم افرج فى الرابع عشر من شهر مايو عن المعتقلين فى صحراء المساظة « المخزن » وهم حمد الباسل باشا وأصحابه الذين كتبوا منشور المقاطعة والاستبسال فى رد سعد الى وطنه ، ثم افرج فى آخر مايو عن المنفيين الى سيشل ، ثم سمح بزيارة بيت الامة بعد اغلاقه برهة مع منع الاجتماعات فيه ، ثم نشرت الحكومة المصرية بلاغا فى العشرين من شهر يوليو صرحت فيه « بامكان عودة جميع المبعدين » ومنهم سعد باشا لانه كان الي ماقبل صدور قانون التضمينات ممنوعا من العودة الى بلاده

وفى الثالث عشر من سبتمبر ابحر سعد من مرسيليا فوصل الى الاسكندرية فى السابع عشر منه ، ووصل الى القاهرة فى غده ، وتكررت مظاهر الحفاوة الكبرى التي قوبل بها فى العودة الاولى ، وزاد عليها فى هـــذه المرة اشتراك الاجانب فى الاستقبال بما كانوا ينثرون عليه من الازهار والرياحين بأيدى السيدات والاطفال ، حتى امتلأت بها السيارة

وقد انحلت مشكلة الاستقبالات الرسمية هذه المرة لان القصر الملكى لم يعد مقاطعا الوفد كما كان فى المرة الاولى ، ودار المندوب البريطاني لم تعد دار الحماية بعد الغائها ، فزار سعد القصر وزار دار المندوب

ونشطت مساعى التوفيق بين القصر وسعد على يدى توفيق نسيم ومحمد سعيد واحمد مظلوم ، فتمت المقابلة الاولى بين الملك فؤاد وسعد فى تاسع نوفمبر بعد ظهور نتيجة الانتخابات الثلاثينية ، وتحقق النجاح للوفديين

فيها ، وكان المظنون يومئذ ان سعدا لا يشكل الوزارة وانه قد يعهد بها الى توفيق نسيم او احمد مظلوم على الارجح او الى محمد سعيد على احتمال بعيد ، وكان هو لا يبوح بنياته لمن يسألونه فى هذا الموضوع ، والى ذلك اشارت صحيفة التيمس فى بعض مقالاتها فزعمت أن سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة لانها « مقبرة الشهرة » .. ولا يبعد ان يكون هذا الاحتمال ملحوظا فى مساعى التوفيق

وقد جرت الانتخابات الثلاثونية فى السابع والعشرين من سبتمبر لان الانتخاب كان على درجتين لا على درجة واحدة ، وجرت الانتخابات لمجلس النواب فى الثانى عشر من يناير ١٩٢٤ فاسفرت عن نجاح مائة ونيف وتسعين نائبا وفديا من مائتين واربعة عشر عدة الاعضاء فى مجلس النواب ، ومن حسنات الوزارة الابراهيمية أن رئيسها كان قاضيا نزيها فى مباشرة الانتخاب كما كان قاضيا نزيها فى المحاكم ، فأدار المعركة الانتخابية بالحيدة الواجبة ، وشهد الكثيرون من رجال الاحزاب المختلفة أن الانتخابات فى عهده كانت انزه الانتخابات فى جميع العهود ، حتى لقد اخفق هو نفسه فى دائرته ولم يظفر بالنيابة التى كان يبتغيها

بقيت انتخابات الشيوخ وتعيين الخمسين من الاعضاء الذين تعينهم الوزارة القائمة فلم يبق مناص من تأليف الوزارة الدستورية لمباشرة هذا التعيين ، وعلى هذا أعرب سعد لمكاتب روتر عن رأيه حين سأله فقال : « اذا اتبعت القواعد الدستورية وجب على يحيى ابراهيم باشا أن يستقيل امام حقيقتين كبيرتين : الاولى أن البلاد أوضحت

رأيها بشكل لايمكن الشك فيه ، والثانية أن رئيس الوزراء قد هزم فى الانتخابات »

وبدا من هذا جليا أن سعدا زعيم الكثرة البرلمانية لا يؤيد بقاء الوزارة الى أن تتولى اختيار الشيوخ المعينين، فاستقال يحيى ابراهيم باشا فى السابع عشر من يناير ، وتأجل النظر فى قبول استقالته الى أن يعود الملك من السويس ، فلم تقبل الا بعد عشرة أيام

وقبل اعلان قبولها بيومين أدب النواب لسعد مأدبة كبرى فى فندق شبرد خطب فيها مظلوم باشا وسعيد باشا راجيا أن يقبل سعد رئاسة الوزارة اذا عرضت عليه ، فنهض سعد وتلا خطابا مكتوبا لم يشر فيه الى شىء فى قبول الوزارة ولكنه لم يشر فيه كذلك الى رفضها ، وعرض على السامعين ما يصح أن يسمى برنامجا وزاريا يسير عليه

وفى اليوم التالى لقبول استقالة الوزارة الابراهيمية دعى سعد الى القصر الملكى فمكث فى حضرة الملك نحو نصف ساعة ثم خرج وتلا على الجموع المحتشدة فى بيت الامة نص الامر الملكى الصادر بتاليف الوزارة واسناد رتبة الرئاسة اليه .

وفى ذلك اليوم كتب سعد بيانه الوزارى وهذا نصه :
مولاى صاحب الجلالة

ان الرعاية السامية التى قابلت بها جلالتكم ثقة الامة ونوابها بشخصى الضعيف توجب على والبلاد داخلة فى نظام نيابى يقضى باحترام ارادتها ، وارتكان حكومتها على ثقة وكلائها أن لا اتنحى عن مسئولية الحكم التى طالما تهيبتها فى ظروف أخرى ، وأن اشكل الوزارة التى

شاءت جلالتكم تكليفي بتشكيلها ، من غير أن يعتبر قبولى لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أو حق استنكره الوفد المصرى الذى لا ازال متشرفا برئاسته

« ان الانتخابات لاعضاء مجلس النواب أظهرت بكل جلاء اجماع الامة وتمسكها بمبادىء الوفد التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال التام لمصر والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير من التعهدات والقوانين التى صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية وانقصت من حقوق البلاد ، وحدت من حرية أفرادها ،، وشكواها من سوء التصرفات المالية والادارية ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الامن وتحسين الاحوال الصحية والاقتصادية وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران ، فكان حقا على الوزارة التى هى وليدة تلك الانتخابات وعهدا مسئولا منها ، أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ، الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها فى البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق رغبات الامة فيها وازالة أسباب الشكوى منها ، وتلافى ما هناك من الأضرار مع تحديد المسئوليات عنها وتعيين المسئولين فيها ، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب الا بمساعدة البرلمان . ولهذا يكون من اول واجبات هذه الوزارة الاهتمام باعداد ما يلزم لانعقاده فى القريب العاجل وتحضير ما يحتاج الامر اليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمة خطيرة الشأن

« ولقد لبثت الأمة زمنا طويلا وهى تنظر الى الحكومة

نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد ، وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها لا وكيلا امينا يسعى لخيرها ، وتولد من هذا الشعور سوء تفاهم اثر تأثيرا سيئا فى ادارة البلاد وعاق كثيرا من تقدمها . فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة فى الحكومة ، وعلى اقناع الكافة بانها ليست الا قسما من الامة تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدبير شئونها بحسب ما يقتضيه صالحها العام . ولذلك يلزمها أن تعمل ما فى وسعها لتقليل اسباب النزاع بين الافراد وبين العائلات واحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف اجناسهم وأديانهم ، كما يلزم أن تبث الروح الدستورية فى جميع المصالح وتعود الكل على احترام الدستور والخضوع لاحكامه ، وذلك انما يكون بالقدوة الحسنة وعدم السماح لاى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه

« هذا هو بروجرام وزارتى وضعته طبقا لما اراه وتريده الامة شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهنات الهينات خصوصا مع ضعف قوتى واعتلال صحتى ، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا طويلا . ولكنى أعتمد فى نجاحه على عناية الله وعطف جلالتكم وتأييد البرلمان ومعاونة الموظفين وجميع أهالى البلاد ونزلائها

« فأرجو اذا صادف استحسان جلالتكم أن يصدر المرسوم السامى بتشكيل الوزارة على الوجه الآتى مع تقليدى وزارة الداخلية :

« محمد سعيد باشا لوزارة المعارف العمومية ، وأحمد

مظلوم باشا لوزارة الاوقاف ، ومحمد فتح الله بركات باشا لوزارة الزراعة ، ومصطفى النحاس بك لوزارة المواصلات ، ومحمد نجيب الغرابلى افندى لوزارة الحقانية ، ومحمد توفيق نسيم باشا لوزارة المالية ، وحسن حسيب باشا لوزارة الحربية والبحرية ، ومرقص حنا بك لوزارة الاشغال العمومية ، وواصف بطرس غالى أفندى لوزارة الخارجية

« وانى على الدوام شاكر نعمتكم وخادم سدتكم »

ومن الملاحظات على هذا البيان ما لوحظ فى القصر الملكى وهو أن رئيس الوزارة ذكر « الرعاية السامية التى قابل بها جلالة الملك ثقة الامة ونوابها » فجعل الاصل فى ولاية الوزارة ثقة الناخبين

وانه قال : « شاكر نعمتكم وخادم سدتكم » ولم يقل كما جرت العادة « عبدكم الخاضع او خادمكم المطيع »

ولوحظ فى الدوائر القضائية تعيين الاستاذ الغرابلى لوزارة الحقانية وفيها قدماء المستشارين وكبار الموظفين من رجال القانون ، وقد كان لهذه الملاحظة صداها فنقل الاستاذ الى وزارة الاوقاف ، كما لوحظ فى الصحف والدوائر السياسية تعيين سعيد باشا لوزارة المعارف ، وهو رئيس وزارة قديم وهى من الوزارات التى لا تعد فى الصف الاول بين وزارات الحكومة ، وفهم من ذلك أن اشتراك سعيد وصاحبيه مظلوم ونسيم فى الوزارة انما كان فى مقابلة الدور الذى داروا به لمعاونة الوفد على خصومه والتقريب بين الوفد والقصر بعد سقوط الوزارة الثروتية ، وليس اشتراكهم فيها عن تجانس اصيل فى الميول والافكار

ومن قبل ذلك لاحظ بعض الناقدين ان دخول سعد فى ميدان الانتخاب يعد اعترافا بتصريح ٢٨ فبراير الذى انكره واحتج عليه ، وهي ملاحظة لا محل لها من الاعتبار ؛ لان تمثيل المصريين فى الحكومة حق لا نزاع فيه ، فاذا اعترف به الانجليز فليس ذلك سببا داعيا لصاحب الحق الى النزول عنه واسقاطه بيديه ، وقد دخلت جميع الاحزاب المصرية ميدان الانتخاب حتى ما كان منها منكرا للمفاوضات والمعاهدات مع الحكومة الانجليزية ، فلا موجب اذن لانفراد الوفد بمقاطعة الانتخاب ، وهو لو قاطعه لما كان لذلك من نتيجة الا تمكين خصومه من ادعاء النيابة عن الامة ، وأن يبرموا باسمها ما يأباه الوفد وتأباه

ولاحظ بعض الناقدين ان سعدا قبل الوزارة وكان عليه أن لا يقبلها ، وأن يعهد بها الى أحد أنصاره وحلفائه لئلا يضطر وهو فى الوزارة ان يجيز ما لا يجيزه الزعيم الوطنى فى حل القضية المصرية ، وفات هؤلاء ان مجرد التنحى عن رئاسة الوزارة لهذا الغرض معناه اعلان الاستعداد للرضى بما دون المطالب الوطنية ، واتخاذ المناورات المصطنعة لتسهيل النزول عن تلك المطالب ، ثم ماذا يكون اذا تطلب الامر موافقة النواب وسعد رئيس النواب ؟ فليس هنا من ضرر يتقى باجتناب سعد رئاسة الوزارة عقب الانتخابات الاولى ، ولكن الضرر كل الضرر فى ذلك الاجتناب . انما ينبغى للزعيم الوطنى أن يتنحى عن الانتخاب أو يتنحى عن رئاسة الوزارة اذا حبطت وسيلة الدستور لتحقيق المصالح العامة والمطالب القومية وذلك تقدير لا يطالب سعد بافتراضه فى ذلك الحين ،

ولو كان يعلم الغيب العلم القاطع الذى لا مراء فيه لوجب عليه أن يقنع الجماهير بما هو مقتنع به ، وأن يضع أيديهم على الحقيقة بتجربة لا تحتمل الجدل

وخير مقياس نقيس به خطة من الخطط ان ننظر الى الخطة التي تناقضها ونذهب معها الى جميع نتائجها لكى نوازن بين النتائج فى الحالتين ، وليس فى نتائج رفض الانتخاب ورفض الوزارة فى ذلك الحين ما هو اجدى واحق بالاطمئنان من نتائج القبول على اسوأ الفروض

ومن ثم نحن من المعتقدين أن سعدا أصاب فى قبول الوزارة هذه المرة وانه كان يخطىء لو رفضها بعذر من تلك الاعذار ، وليس منها ما يستحق المبالاة

فى اثناء وضع الدستور كان الملك فؤاد ينوى ان يجعل نصف مجلس الشيوخ من المعينين وان يكل الى هذا المجلس حق النظر فى الثقة بالوزارة

وبعد الانتخاب كان يأمر باستدعاء النواب الناجحين الى القصر واحدا بعد واحد ، لينشىء بينه وبينهم الصلة التى ينال بها من السلطان النيابى ما لم ينله بنصوص الدستور

فلما استقر حكم الدستور على تعيين الخمسين من اعضاء الشيوخ وحرمان هذا المجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة كان من رأى الملك بداهة أن يتولى هو حق اختيار الاعضاء ولا يكون للوزارة الا التنفيذ ، وهكذا نجم اول خلاف بين الملك فؤاد وسعد فى عهد الدستور ، وانحسم الخلاف فى حينه بتقرير المبدأ الذى يخول الوزارة حق الاختيار ، واجابة الرغبة الملكية فى ترشيح فئة من الاعضاء

ثم جاءت ازمة اخرى من ازمات المراسم والاشكال ،

ولكنها تمس الخلاف بين الوفد وخصومه في صميم المبادىء الاصيلة ، ساقها التقويم السنوى في ركابه ولم يسقها احد باختياره

وذاك ان اليوم الخامس عشر من شهر مارس يقترب والحكومة القائمة وفدية والبرلمان وفدى وتصريح ٢٨ فبراير نظام بغيض لجميع هؤلاء . فكيف يحتفلون بهذا اليوم ؟ لقد احتفلوا به في السنة الماضية لانه عيد الاستقلال ، والرأى الغالب بين المصريين ان الاستقلال لم يترتب ولن يترتب على ذلك التصريح ، فهل يحتفلون به هذه السنة على هذا المعنى أو يهملونه مع ما يرتبط به من تبليغات مصر الى الدول واعلان لقب صاحب الجلالة ؟ مشكلة بحق من مشاكل الايام . وقد حلها سعد باختيار ذلك اليوم لافتتاح البرلمان . فاذا تعطلت فيه دواوين الحكومة فلمن شاء أن يفهم انها تتعطل احتفالا بعيد الدستور ، وافتتاح الهيئة النيابية الاولى في البلاد !

وهكذا كان ، وخرج سعد في ذلك اليوم الى جانب الملك يفتتحان البرلمان الاول ، وتلاحمت الجماهير والجند بين قصر عابدين ودار النيابة . وسمع لاول مرة هتاف الجماهير بحياة الملك وسعد في صوت واحد ، وكان شعار ذلك الموكب « يعيش الملك ويحيا سعد » وهى كلمة لم تسمع قبل ذلك في انحاء وادى النيل ، اذ كان الحجاب كثيفا بين القصر والرعية ، ولم يزل كذلك الى ان عاد سعد من منفاه ، فعود الجماهير كلما هتفوا بحياته أن يجيبهم قائلا بل نادوا : « لتحيى مصر ، وليحيى الملك » فكانوا يجيبون عليه موفقين بين الامرين : « يعيش الملك ويحيا سعد » ... وكذلك كان هتافهم يوم اجتمع الملك وسعد في موكب واحد ، ومن عجائب التقادير ان هذه البدعة الناشئة لم تقع من المسامع الملكية موقع الاستحسان .

في رئاسة الوزارة

كان سعد باشا يقول اذا ذكرت وزارة الشعب الاولى وازماتها ومعضلاتها : « أن عيبنا الاكبر فى تلك الوزارة اننا أخذناها جدا وصدقنا اننا مستقلون !! »

وهذا عيب من وجهة النظر الانجليزية لا شك فيه ، لان الذى كان مطلوبا من سعد - على ما يظهر - هو ان يصدق انه رئيس حكومة مستقلة ولكن بمقدار ما يؤدى ثمن الاستقلال ويحمل ما فيه من المغارم والتكاليف ، ثم ينسى الاستقلال كلما كان للسياسة البريطانية مطلب تبتغيه ، وهو وشأنه بعد ذلك فى تمثيل هذا الدور ذى الوجهين

لكنه لم يخلق لتمثيل دور ذى وجهين فى رواية طويلة كرواية الاستقلال ، فاكتفى بتمثيل الدور من جانب واحد وهو جانب الاستقلال الصحيح ، ومضى فى وزارته كما يمضى كل رئيس حكومة فى أمة مستقلة ، وترك للسياسة البريطانية أن تقنع بهذا الدور الصريح او تعلن أغراضها الخفية من وراء الظواهر والمراسم ، فتقوم هى بتمثيل الدور ذى الوجهين

بدأ وزارته بالافراج عن جميع السجناء السياسيين والغى نفقات جيش الاحتلال الانجليزى التى كانت تدرج فى الميزانية المصرية ، كأن بقاء الاحتلال مطلب من مطالب البلاد !

ورجع بالموظفين الانجليز الى حدودهم القانونية التى ترسمها لهم صفتهم الرسمية . وهى صفة المستشارين والخبراء الفنيين ، الذين هم موظفون يخــدمون الحكومة المصرية لا الحكومة الانجليزية ، يسألون فيجيبون بما يعلمون ، ويتركون الرأى الاخير للوزير المسئول

واصبح هؤلاء الموظفون خاضعين للقوانين بعد ان كانت ارادتهم وحدها هى القانون . فلما ظهر الخلل فى اعمال بعضهم بوزارة المالية ووزارة المواصلات أمر بتحقيق التهم المنسوبة اليهم وقدم واحدا منهم الى مجلس التـأديب ، واصر على تقديمه للمحاكمة على الرغم من احتجـاج دار المندوب

وكان على الحكومة المصرية أن تتلقى الاوامر من كل انجليزى له مصلحة او هوى فى السيطرة عليها ولو لم يكن من الموظفين ، فكان مستر كارتر يعمل ـ مثلا ـ فى تنظيف مقبرة « توت عنخ آمون » ويسـتبد بفتحهـا واغلاقها حين يشاء ولمن يشاء ولا يبالى بما تقرره مصلحة الآثار من مواعيد الفتح والاغلاق . وكل حقه فى المقبرة انه رجل مرخص له فى التنقيب عن الآثار بالشروط التى تسمح بها الحكومة لجميع المنقبين . فلما نبهته الحكومة الى خطئه لم يكترث لها وارسل الى سعد باشا برقية يتلوه فيها « باقفال المدفن ومقاضاة الحكومة المصرية » ... وهو ينتظر فى هذه الحالة ما ينتظر من كل حكومة مصرية ينتهى اليها تهديد واحد من الســادة المحتلين كيفما كان ، لأن المرجع فى الوزارات لمستشار او مفتش انجليزى ، وهو لا يقبل من المصريين أن يسمعوا هذا التهديد ولا يسرعوا الى الخوف والاذعان ، فلما وصل

الانذار الى سعد كتب اليه يقول : « لكم الحرية فى ان تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة ، وأما ما يتعلق باغلاق المدافن كما تقولون ، فانه يشق على أن اضطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذى تدعونه بحق لا يمكن ان يسلم باقدامكم مع زملائكم ــ من أجل أمر خاص بزيارة افراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التى لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا »

انه جواب لا يعدو حدود الانصاف ولا حقوق الحكومة ، ولكنه قوبل بالاستياء بين الجالية الانجليزية ، لانه يخالف ما تعودوه ، لا لأنه يخالف الانصاف

ولما نمى الى سعد أن السودان سيمثل رسميا فى معرض « ويمبلى » مع المستعمرات البريطانية كتب الى حاكم السودان يسأله : « على أى قاعدة دعى السودان للاشتراك فى هذا المعرض الخاص بالمستعمرات ؟ وكيف قبلتم أن تشركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية ؟ »

فجاءه الرد من دار المندوب البريطانى بأن حاكم السودان أبلغه نبأ تلك البرقية وانه كتب الى حكومته يستفسر عن المسألة ، وسيكتب الى الحكومة المصرية بفحوى جوابها

فكتب سعد مرة أخرى الى حاكم السودان يسأله ما سبب تأخير رده ؟ ويقول له « ان المسائل التى كلفتموها من شأنكم دون سواكم لتعلقها بأعمال هى من خصائصكم . وانى ما زلت فى انتظار الرد منكم ، وارجو ان لا يتأخر الرد زيادة عما مضى »

وابرق الى وزير مصر المفوض بالعاصمة الانجليزية ليبلغ حكومتها احتجاج مصر على دعوة السودان الى معرض خاص بالمستعمرات البريطانية بدون علم الحكومة المصرية ، وعلى قبول حاكم السودان الدعوة بغير اذن من تلك الحكومة ، وفى كلا الأمرين اعتداء على حقوق مصر وعمل غير ودى موجه للحكومة المصرية »

وقد جاءه الرد من الحاكم العام بالإعتذار من التأخير لأنه ابلغ المعلومات المطلوبة الى المندوب السامى الذى هو الطريق المعتاد للمخاطبة بين الحكومة المصرية وحكومة السودان عملا بالاجراءات المتبعة »

وجاءه الرد بهذا المعنى من اللورد اللنبى مشفوعا ببيان عن دعوة السودان الى المعرض يقول فيه : « ان الحكومة البريطانية لم يكن ليخطر لها ان تطلب اخذ رأيها اذا وجهت الحكومة المصرية دعوة لحكومة السودان لتشترك فى معرض تجارى شبيه بهذا يعقد فى مصر . وقد سبق أن قبلت حكومة السودان مباشرة ودون رجوع الى دار المندوب السامى او الحكومة البريطانية ماعرضته الحكومة المصرية من تخصيص حجرة لمعروضات السودان فى المكتب المصرى للتجارة والصناعة بالقاهرة وذلك فى يونية سنة ١٩٢٠ . ومن جهة اخرى فان معرض ويمبلى ليس وقفا على الامبراطورية البريطانية بل ان فيه اشياء اخرى متنوعة ذات فائدة عامة ، مثل صورة لمسجد فارسى ونماذج لشلالات نياجرا ومعرض من التبت ، والسودان موصوف فى الخرائط والفهارس المعروضة فى القسم الخاص بافريقيا الشرقية باسم السودان الانجليزى المصرى ، ولذلك لا محل لتساؤل الزائرين للمعرض عن اشتراك السودان فيه »

وقد اجاب سعد بخطابه الى اللورد اللنبي يقول فيه :
« يتضح جليا من نص المادة الثالثة من الاتفاق المذكور ــ اتفاق سنة ١٨٩٩ ــ أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته ، وتنص المادة الرابعة صراحة على ان كل اعلان للقوانين والأوامر واللوائح يجب ان يبلغ فى الحال الى المعتمد البريطاني فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار سمو الخديو المعظم ، وبناء عليه يكون الطريق الطبيعي الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام انما هو الطريق المباشر وهذا ما قصده واضعو اتفاق سنة ١٨٩٩ . وفعلا كانت الحكومة المصرية وحاكم السودان العام يتخاطبان مباشرة فى غضون المدة التى تلت توقيع الاتفاق .. »

ثم قال : « اما من جهة تمثيل السودان بمعرض ويمبلى فقد تبينت انه بالنظر الى الظروف التي حدث فيها لا يمكن ان يبرره الحكم الثنائى فى ادارة السودان الداخلية ، كما أوضحت انه ما كان يوجد لدى الحكومة المصرية اى اعتراض على أن يمثل السودان فى معرض صناعى أو تجارى بحت ، وليس هذا حال معرض ويمبلى، ولذلك احتجت على تمثيل السودان فى معرض المستعمرات البريطانية . ولا شك أنه كان يسرنى الا يكون تمثيل السودان فى هذا المعرض الا فى نفس الموضع الذى وضع فيه تمثيل العجم والولايات المتحدة وتيبت فى المعرض المذكور . ولست فى حاجة لأن ازيد على ما تقدم انى آسف لأن الحادث وقع ونحن على أبواب المفاوضات .
نعم ان مسألة السودان كلها سيدور البحث عليها بينى وبين المستر مكدونالد ولكن من واجبى أن أحتج على كل عمل اعتبره ماسا بحقوق مصر »

ولما حان موعد المفاوضات بين سعد ومكدونالد كان الاستقلال هو الحق الاول الذى بنى عليه المفاوضة وجعله مبتدأ الحديث فيها ، ليكون ملحوظا بعد ذلك فى كل دعوى او مطلب عن المصالح البريطانية ، وفى ذلك يقول مستر مكدونالد من الكتاب الابيض الذى صدر فى سابع اكتوبر:

« أثناء محادثاتى مع رئيس الوزارة المصرية أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من ادخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

اولا ـ سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية

ثانيا ـ سحب المستشار المالى والمستشار القضائى

ثانيا ـ زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ . قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى

رابعا ـ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات فى مصر

خامسا ـ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك باية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

اما فى شأن السودان فانى الفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا باعتباره رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال :

« ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط اجنبى وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضع السردار السر لى ستاك باشا فى مركز صعب بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز

ولم يفتنى أيضا أنه قد نقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر فى شهر يونيو الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة

« فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الاقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى راى البرلمان المصرى فقط ، بل راى الامة المصرية ايضا ... »

وبعد العودة من المفاوضات أوشكت مدة المستشار القضائى أن تنتهى فرفض سعد ابقاء هذه الوظيفة وابى تجديد العقد لمن كان يشغلها ، وكان ذلك فى الثانى عشر من شهر نوفمبر لذلك العام ، لانه لم يذهب الى المفاوضة ليكون كل ما كسبه منها أن يعود متطوعا لتنفيذ السياسة الانجليزية ، قابعا من قضيته بطلبات لا تجاب

لا جرم صدق سعد اننا مستقلون وعمل بما صدق !! لكننا نسأل هل كان فى وسعه ان لا يصدق ؟ وهل كان ينفعه عند الانجليز ــ فضلا عن المصريين ــ ان يمثل الدور على وجهين

ان الكثيرين ليفهمون انه لم يفعل بمسلكه هذا فى الوزارة الا ما ينبغى لزعيم ينادى بقضية وطنية ، ولكنهم لو نظروا الى الموقف من جميع جوانبه لفهموا كذلك انه فعل ما ينبغى للسياسى اللبق الذى يلمس الواقع ويحذر

العواقب ، ولا يفرط في شيء قل أو كثر من أجل الاشياء

ولا حاجة الى القول بأن سعدا لم يكن يطمع من المفاوضات في الوصول الى كل ماجاء في الكتاب الابيض من المطالب ، وهو نزول الانجليز دفعة واحدة عن كل دعوى يدعونها وتهاونهم في كل مصلحة يرومونها ، ولكنه كان مسئولا ان يقر الامور في نصابها ويضع القضية المصرية في موضعها . وليس في استطاعته أن يأمل النجاح من مفاوضة يكون الاساس فيها أن مصر هي المطالبة وانجلترا هي صاحبة الحق في المنع والاعطاء ، وانما الاساس الصالح للمفاوضة ان مصر هي صاحبة الحق في بلادها وانها اذا قبلت أن تراعي بعض المصالح البريطانية فذلك من حسن نيتها ورغبتها في السلام والصداقة . وقد سأل مستر مكدونالد سعدا في بداءة المفاوضة : ماذا تطلبون فكان الجواب الطبيعي اننا لا نطلب من انجلترا سخاء ولا مبرة . وانما شأن البلاد المستقلة أن تكون على الصفة التي تقدمت في الكتاب الابيض : لا املاء ولا سيطرة على الحكومة في سياستها الداخلية والخارجية ، وكل ما نقص من ذلك فهو عطاء من مصر ، ودليل على الهوادة والرغبة في الوفاق

هذا من جهة .. ومن جهة اخرى يعلم سعد أن الانجليز لم يخلوا بينه وبين الوزارة ليمكنوا له في الحكم ويثبتوا مركزه من الزعامة ، ولكنهم اخلوا بينه وبين الوزارة عسى أن تكبحه اعباء الحكم ومطامعه وتكف من غيرته وشنآنه ، فيسمعوا من سعد الحاكم غير ما سمعوا من سعد الزعيم ، ولا يلبث المصريون أن يروا زعيمهم على حال غير الذي عهدوه وضعف غير الذي توقعوه .

فيقال انهم ان الزعامة الوطنية ليست الا جعجعة فى الخلاء يلغط بها غير المسئولين طمعا فى المناصب ومنافسة على المآرب ، ثم يصبح الزعماء وغير الزعماء سواء فيما يقبلون ويرفضون ، وفيما يعملون ويقولون ، ويذهب عناء الامم وجهادها مع الريح !

وعلى كون هذه النية واضحة من سوابق الانجليز مع سعد وازدادت وضوحا فى أيام الحكم وبعد تلك الايام ـ لم يقتصر الامر فيها على الظن والاستقراء بل فاه بهما اللورد اللنبى فعلا فى السودان بعد قيام الوزارة السعدية، حيث راح يقول لمن يلقاه من رؤساء الانجليز الناقمين على تلك الوزارة : « لقد وضعت زغلولا فى قفص ! وسنرى كيف يخرج منه أو يبقى فيه »

ولعله كان يقول ذلك ليحفظ مهابته ويدخل فى روع مرؤسيه انه لم ينهزم ولم يكن رجوع زغلول الى مصر ثم الى الوزارة على كره منه وبغير تدبير مقصود على حسب رأيه ، ولكنه لم يقل فى الحقيقة غير ماينويه ، وينويه معه رجال دوننج ستريت

ولا شك أن مستر مكدونالد كان يود ـ بل كان يتمنى ـ لو ينجح فى حل القضية المصرية وابرام الاتفاق بصددها مع سعد زغلول ، الا أنه كان يود ذلك لنجاحه هو فى توطيد وزارته المتداعية وارضاء المحافظين والاحرار عن بقائه ، والحل الذى يرضى المحافظين عن وزارة عمال متداعية يريدون اسقاطها لن يكون نجاحا لسعد ولا نجاحا للقضية المصرية

ولقد دلت الطوالع من أحاديث مكدونالد وتصريحاته

من العواقب التي يرجى او يخشى ان تؤدى اليها ، فان مكدونالد كان يعلم ان سعدا لا يقر تصريح ٢٨ فبراير وان هذا التصريح لم يتيسر اعلانه فى مصر الا بعد أن يمهد بنفيه الى سيشل ، وانه اذا جرت مفاوضات مع سعد فليس بالمعقول ان يقبل دخولها على اساس هذا التصريح ومع هذا كان مكدونالد لا يفتأ يعلن مرة بعد مرة ان التصريح هو اساس ما يدعو اليه من مفاوضات ، وان السياسة البريطانية لا تتحول فى هذا الموضوع ، ولو انه قال ان المفاوضات حرة من كل قيد لما اعتبر ذلك نزولا من الحكومة البريطانية عن تصريحها ، ولكنه كان ييسر للزعيم المصرى دخول المفاوضات على ذلك الاساس . فكأنما كان المقصود هو اضطرار سعد عاجلا الى الاعتراف بما لم يكن يعترف به قبل الوزارة ، وهو يقدم على مفاوضات لا يضمن فيها النجاح ، وقد يكون كل مايصيبه منها أن ينقض موقفه بيديه وأن يقيم الحجة عليه لخصومه ، وأن يسجل على نفسه التقلب من اجل المناصب الحكومية من النقيض الى النقيض

وما جاءت هذه المفاوضات الا بعد مطاولة فى المواعيد وتقاذف بالخطب والتصريحات وحوادث مدبرة فى مصر والسودان ، وعزى فى اثناء ذلك الى مستر مكدونالد حديث جاء فيه انه « حدثت فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان ، تقع المسئولية فى حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . وانى معتقد تمام الاعتقاد أن القلاقل الحديثة دبرها بعض اعضاء الحكومة المصرية، وأن دولة زغلول باشا غض الطرف عن اعمال المتطرفين » ثم انتهى الحديث بوعيد جاء فيه أنه « لا يمكن بحال ما

ان يكون هناك محل للكلام في جلاء الجنود البريطانية عن مصر أو ابعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة وفي استطاعتي ان اقول اننا أعددنا العدة التامة لجميع الطوارىء » فأغضى سعد عن هذا الوعيد ، واكتفى بأن صرح في حديث مع مراسل الديلي اكسبرس بانه اخذ تذكرة العودة الى مصر في يوم ١٧ سبتمبر ـ وكان يومئذ في باريس ـ ثم قال : انه ظل ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع ولكنه لا يرغب ان ينتظر اكثر من ذلك الان وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة »

فكان لهذا التصريح أثره ، وكذب مستر مكدونالد الحديث المعزو اليه قائلا : « انه دهش أشد الدهش لسماع ما عزي اليه ... ووصف أقوال المراسل بأنها مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة » !

وكتب مستر مكدونالد الى سعد قائلا : « انه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في اعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وانه يكون مسرورا لمقابلته بلندن في أواخر هذا الشهر

وعلى ذلك سافر سعد الى لندن فكان من المصادفات التي لها دلالتها ان وفد السودان الذى استقدمته الحكومة الانجليزية لتمثيل السودان في معرض ويمبلي كان بين المستقبلين على المحطة عند وصول سعد الى العاصمة الانجليزية وكان أشد الهاتفين هتافا لاستقلال وادى النيل، وشارك السودانيين رهط من ابناء الهند وفارس ، فجعلوا

يهتفون بلغاتهم وباللغة الانجليزية لزعيم الشرق الكبير ، وكذبوا بذلك ما يقال من أن هذه المظاهرات لا تحصل حيث حصلت الا بتدبير وتحضير .

انذرت الظواهر بالفشل من اول لقاء ، وكان مستر مكدونالد لم يكفه ما هنالك من النذر والعلامات فعمد الى « مناورة » صبيانية لا خير فيها غير التذكير والاساءة والاغراء بالتشاؤم والعناد . فبعد أن استقبل سعدا فى حجرة بيته معتذرا بالمرض والاعياء ، جاءته رسالة على حين غرة فوثب مهرولا الى الديوان ونسي مرضه واعياءه ، وخرج يعتذر فى غير اكتراث وكأنه يقول : « هنالك مسائل لحجرة البيت ومسائل للديوان !! » ولعله استكثر من رئيس وزارة مصرية أن يأنف من مطاولة المواعيد ويستوثق من اساس المفاوضة قبل البدء فيها كما فعل سعد .. فأراد أن يريه بهذه المناورة الصبيانية مبلغ ما تستحقه قضية مصر عند رئيس وزارة بريطانيا العظمى من الاحتفاء والاهتمام

وانقطعت المفاوضات فى أوائل اكتوبر ولم تكد تستغرق الاسبوع . وقال سعد لمراسلي الصحف الانجليزية : « ... لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الان بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مستر مكدونالد بالرغم من كثرة شواغله انه على استعداد للمناقشة واياى ، ولكنى اختار المناقشة مع رجل اكثر حرية واقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب

ولا يظن ظان انني اتيت الى لوندرا لاوقع على اتفاق يمس حقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع فى الخطأ . انني

اتيت لاكسب لا لاخسر . فاذا كنت لم اكسب شيئا فانني لم اخسر شيئا »

وقال فى حديث مع الماتان بعد عودته من باريس : « ان المحادثات فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس ... وانما اذا كانت حماية القطر المصرى للقناة تلوح غير كافية فقد يقبل المصريون ان يضعوا القناة تحت حماية عصبة الامم . وان مصر لا يسعها ان تتخلى عن السودان »

وقال فى حديث مع البتى باريزيان : « انى قبل الدخول فى المحادثة اشترطت ان الشروع فى المباحثات لا يمكن على اى وجه من الوجوه ان يمس حقوق مصر او يضر بها . ثم ان هناك امرا تم التسليم به ، وهو انه اذا افضت المحادثات الى مفاوضات ، فان هذه المفاوضة تجرى على حد المساواة التامة ، او تكون مفاوضة الند للند »

نرى من جميع ماتقدم ان سعدا الزعيم لم يسلك فى الوزارة الا كما ينبغى ان يسلك الوزير المحنك الخبير بعواقب الامور . انهم كانوا يسوقونه الى شرك لا مفر له من الوقوع فيه او النجاة منه ، وقد اختار هو النجاة واختار لها آمن طريق ، وليس فى مقدور ناقد ان يدله على طريق آمن ولا اجدى عليه وعلى القضية الوطنية مما توخاه

نعم كان فى الوسع تأجيل المفاوضة الى موعد آخر . ولكن ماذا عسى ان يفيد هذا التأجيل ؟ ان مستر مكدونالد اذا سقط فليس الذى يليه بأسهل قيادا منه ولا اقرب الى اجابة المصريين ، فالدخول فى المحادثات كان ضربة لازب . وكان ضربة لازب ان تفشل ، وكان ضربة لازب

مع هذا التقدير أن يسلك سعد في مفاوضاته وفي علاقاته بالسياسة البريطانية مسلك الزعيم ، وهو بعينه مسلك الوزير القدير والسياسي الخبير

على أن المتاعب قد صادمت الوزارة السعدية من اللحظة الاولى ولا سيما في مسألة السودان . فلما أراد أن ينص في خطاب العرش على الاستقلال التام لمصر والسودان ، حال بينه وبين ذلك عبرة الانذار الذي وجهته بريطانيا العظمى الى جلالة الملك مباشرة – في عهـــد الوزارة النسيمية – لاشتمال الدستور على اسم « ملك مصر والسودان » . ولم يشأ صاحب العرش أن يستهدف لأزمة أخرى من ذلك القبيل . فاستغنى سعد عن عبارة تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان بعبارة « تحقيق الاماني القومية بالنسبة لمصر والسودان »

وهي العبارة التي أوشكت أن تدفع بســـعد الى الاستقالة ، حين تعرض النواب لها بالتعديل والتفسير ، وقد ابهمها في بعض أحاديثه بتفسير يقول فيه ان الامال القومية هي الاستقلال التام

ومازالت مسألة السودان مثار الســـؤال والجدل والاحراج والتعنت من خصوم سعد الانجليز والمصريين في وقت واحد ، كلا الفريقين يريد أن ينقلب المنصب الوزاري على سعد شركا مرديا ، وكلاهما يريد أن يرى كيف يعجز ويفشل ، ولا يريد أن يرى كيف يقتدر وينجو بكرامة الزعامة وكرامة القضية

فالمعارضون في مجلس النواب يطالبونه بعرض ميزانية السودان كما كانت تعرض على مجلس الشورى ، وهي أحرى أن تعرض على أول برلمان

والموظفون الانجليز فى الســـودان يجمعون الاذناب والاتباع ليعلنوا ولاءهم للحكومة البريطانية دون غيرها ، واستمساكهم بالتبعية والاخلاص لتلك الحكومة العادلة المحبوبة تعريضا بحكومة المصريين

واذا قوبلت هذه المظاهرة بمظاهرة من السودانيين المتعلقين بوحدة وادى النيل حل بهم البطش الشــديد وحاق بهم العذاب الاليم

فاذا شكوا الى الحكومة السعدية ، وليس لهم من يشكون اليه غيرها ، فخصوم سعد الانجليز يمعنون فى احراجه بزيادة البطش والتعذيب ، وخصومه المصريون يمعنون فى احراجه بطلب الافراج عن المعاقبين وتعجيل الحساب والعقاب للموظفين المسئولين ، وكان من هذا وذاك انه استقال ولم يكد يمضى على الوزارة ثلاثة اشهر

استقال بعد تصريح اللورد بارمور باســم الحكومة البريطانية ــ حكومة العمال ــ « بأن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان »

فأجاب سعد على هذا التصريح بتصريح مثله فى مجلسى النواب والشيوخ جاء فيه :

« اننى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعــه ، وفى حضرتكم الموقرة ، اصرح بان الامة المصرية لن تتنازل عن السودان ما حييت وما عاشت ... ان حقوق الامم لا تضيع بمجرد أن يقول الغاصب انى اريد أن أتمتع بها دون أصحابها ... نعم ايها السادة لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لا لانه مستعمرة ، بل لانه جزء من كياننا ، بل لانه منبع حياتنا ، بل لانه لايمكن لمصر أن تعيش بدون السودان اصلا »

وربما ظنت الحكومة البريطانية انها تبيح نفسها مثل ذلك التصريح دون أن يجسر سعد على اباحة مثله لنفسه، لانه قائم فى منصب الوزارة ، فيسمعه ويغضى عنه ويذهب الى المفاوضة وهو مسلم به سكوتا قبل أن يسلم به مقالا ! فكانت اجابته على التصريح بمثله حتما ، وكان حتما معها ان يعرب عن زهده فى الوزارة التى يحسبونها قيدا له يجبره على الاغضاء ، وقد استقال فرفض الملك قبول استقالته ، وابدى له كما أبدى الشيوخ والنواب أن فيما صرح به الكفاية للرد على التصريحات الانجليزية

لم يكن المقصود اذن أن يرى خصــــــومه الانجليز والمصريون كيف يعمل فى الوزارة ، بل كان المقصود ان يروا كيف يعجز عن العمل وكيف يتغير فى الوزارة ويخل بأمانة الزعامة فلا هو وزير ولا زعيم ، وليس له وهو محاط بهذه النيات المدخولة أن يصنع غير ما صنع وان يعالج الشرك المنصوب بغير ما عالجه به من ثبات ومراس، هما فى وقت واحد اقدام الزعامة وحيلة السياســة ، واخلاص المجاهد وحيطة الاريب

ولقد أصيبت وزارة ســـعد بالاجرام كما اصيبت بالاحراج ، فوقعت فى عهدها جنايتان وبيلتان ، احداهما موجهة الى حياته والاخرى موجهة الى وزارته ، وكلتاهما فى أعتقاد سعد من تدبير واحد

أما الجناية الاولى فهى حادثة الاعتداء عليه فى محطة العاصمة حين كان ينتوى السفر الى الاسكندرية لحضور تشريفات عيد الاضحى (١٢ يوليه سنة ١٩٢٤)

اعتدى عليه شاب مفتون من أعداء المفاوضات لانها فى رأيهم تصد الامة عن سبيل الجهــاد الناجع ، وقال فى

التحقيق أنه تعمد ارهاب سعد لانه يرغب فى المفاوضة ، ولانه قال ان الانجليز خصوم شرفاء معقولون »

وقد اصابته الرصاصة فى الساعد الايمن ثم فى صدره، وحاول الجانى ان يطلق غيرها فتكاثرت عليه الجماهير ، وهموا بتمزيقه لولا رجال الشرطة الذين احاطوا به فأنقذوه ، ومن غرائب ما حدث فى هذا الاعتداء أن المسدس الذى كان مع الجانى اختفى عقب الاعتداء فلم يعثر له على اثر ، وشهد محام كان على مقربة من الجانى أنه رأى ضابطا انجليزيا من ضباط الشرطة يخفيه فى جيبه ، وانكر الضابط ذلك واعترف بانه اخفى شيئا فى جيبه ولكنه كان مقبض المنشة التى كان يحملها وانكسرت فى الزحام

واشرف على التحقيق بعض الوزراء ، واستمر على الاشراف عليه حسن نشات باشا وكيل وزارة الاوقاف يومئذاك ، وبعد بحث طويل أحيل الجانى الى الكشف الطبى فقرر الدكتور ددجن كبير الاطباء العقليين انه مجنون وتقرر اعتقاله فى مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدى الوحيد على الوزراء الذى صار الى هذا المصير

لقد تبينت شجاعة سعد منذ صباه فى شدائد السجن والنفى والاضطهاد كما تبينت شجاعته بالجهر برأيه وامضاء عزمه ولو تصدى لاغضاب أقوى الاقوياء .. ففى هذه الجناية تبينت منه شجاعة أخرى قد لا يتاح ظهورها كثيرا فى حياة الابطال المجاهدين بسلاح الحجة والايمان لا بسلاح النار والحديد ، وتلك هى شجاعة الرجل فى وجه الموت الداهم وهو منه على يقين . فقد نفذت الرصاصة الى صدره وهو مصاب بشتى الامراض

التى لا تؤمن معها الجراح اذا نجا صاحبها من الموت بفتك الرصاص ، فما وجم ولا تردد ولا فكر لحظة فيما اصابه ، ولبث كأنه ينظر الى مصاب احد لا يعنيه ، والتفت الى الوزراء الباكين حوله يقول لهم : « لا تحزنوا .. ولا تبتئسوا .. اذا مات سعد فمبدأ سعد باق لا يموت .. اعملوا من بعدى وثابروا على تحقيق سعيى »

ولما قال بعض الوزراء : ان الله ارحم بمصر من ان تصاب بسوء ، عاد يقول : « وماذا فى ذلك ؟ نحن ميتون . فلمنت نحن وليحى الوطن »

ونظر الى جماهير الطلبة والشبان وهى تندفع على باب الحجرة التى نقل اليها ، فوثب على قدميه وجرحه لا يزال ينزف ، وناداهم بصوت جهير يضرم الحمية فى النفوس « لا تكتئبوا ولا تهتموا . الى الامام . دائما الى الامام ! » ثم قالها بالفرنسية Enavont Enavont

أما الجناية الثانية ـ وهى التى اعتبرها سعد موجهة « ضده » كما قال عند سماع خبرها ـ فهى حادثة الاعتداء على « السردار » لى ستاك باشا بعد عودته من المفاوضة بنحو شهر واحد

فقد عاد سعد من المفاوضات فوجد خصومه مجدين فى محاربته بالشغب تارة ، والدسيسة تارة اخرى ، وسمى هؤلاء الخصوم بالوقيعة عند الازهريين لانهم يعلمون من ماضى سعد أنه هو صاحب الرأى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، وأن الازهريين كانوا ينقمون من نشأة هذه المدرسة لانهم يطلبون ان تنحصر فيهم وظائف القضاة وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية

قبل السماح باجراء الاصلاح فى برامج التعليم الازهرية ، وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين احوالهم فألفت الوزارة لجنة خاصة لدرسها والاشارة بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات فاستثارهم خصومه مدخلين فى روعهم ان مدرسة القضاء عائدة وان مطالبهم غير مجابة . فخرجوا فى الطرقات يتظاهرون ويهتفون ويعرضون بسعد فى هتافهم مهددين متوعدين ، ونسوا او نسى صغارهم ان امر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب فليست الوزارة صاحبة الرأى الفصل فى التأخير او فى الرفض والقبول

ثم تعاقبت امثال هذه الدسائس والسعايات واجترأ بعض الموظفين على الخوض فيها والحض عليها لاعتقادهم أن الجهات العليا ترحب باضعاف الوزارة السعدية وتنفير الناس منها ولا سيما رجال الدين والموظفين

وكان يساعد على سريان التذمر بين طبقة الموظفين أن الوزارة فكرت فى اصلاح نظام الدرجات والترقية والتعيين ، فخشى جمهرة منهم أن يتبع ذلك نقص المرتبات او الاستغناء عن بعض الوظائف ، واستقال احد احد الوزراء وهو محمد توفيق نسيم باشا المعروف بعلاقاته بالقصر الملكى فكان هذا وأشباهه من دواعى الظن بقرب أيام الوزارة وسهولة الخروج عليها والاساءة اليها

وهكذا توالت الازمات والمشكلات والمساعى الظاهرة والخفية ، فبرم سعد بما يلقاه من كل ذلك وقدم استقالته الى جلالة الملك فى منتصف شهر نوفمبر مبينا لجلالته الاسباب الصريحة التى تدعوه الى الاستقالة ،

وفيها أن اناسا من كبار الموظفين المنسوبين الى القصر يستخدمون اسم جلالته لمحاربة الوزارة فى الخفاء .. فقال له جلالته انه يثق به ويعتمد عليه ، ورغب فى عدوله عن عزمه ، فاعتذر بأنه قد فرغ من التفكير فى هــذا الموضوع

فقال الملك لنبق المسألة اذن الى غد . وحدث فى هذه الأثناء ان الشيوخ والنواب اوفدوا الى جلالة الملك من يتوسل اليه أن لا يقبل الاستقالة ، واوفدوا الى سعد من يرجوه العدول عنها . فقبل أخيرا أن يستعفى من الاستعفاء كما قال . ولكنه طلب الى جلالة الملك توكيدا للثقة وقطعا لدسائس الدساسين ، أن تدخل مســائل الازهر والمعاهد الدينية ومنــاصب السلك السياسى ومناصب القصر والرتب والنياشين فى اختصاص مجلس الوزراء . ولكل طلب من هذه الطلبات سبب من الحوادث التى مرت بالوزارة السعدية وبخاصة فى الايام الاخيرة

فهو يريد ان تنظر الوزارة فى مسائل الازهر ليكون مسئولا حقا عن الاصلاح لا ليحرجه المحــرجون بطلب الاصلاح ويمنعوه عمدا مبالغة فى الاحراج ، وهم يتظاهرون بصداقة الازهريين

ويريد ان تنظر الوزارة فى مناصب السلك السياسى لئلا يتمادى الوزراء المفوضون والسفراء فى احراجها مع الدول ــ كما حدث من بعضهم فى اوائل قيام البرلمان ــ وهم آمنون ما يستحقون من جزاء

ويريد ان تنظر الوزارة فى مناصب القصر والانعــام بالرتب والنياشين ، لانه طلب اقصاء حسن نشأت باشا من وكالة الاوقاف فنقل الى القصر ، وجاء على أثر ذلك

الى شرفات مجلس النواب وهو يتشح بالوشاح الاكبر من نوط النيل ، وقد أنعم به عليه بغير رأى الوزارة

فأجاب الملك سعدا الى هذه الطلبات ، ووعده أن تضاف الى الدستور ، وان يشرع فى ذلك عقب رد الاستقالة اذا شاء

هذا فى اليوم السادس عشر من نوفمبر ، وفى اليوم السابع عشر أعلن سعد فى مجلسى النواب والشيوخ انه « تشرف أمس بمقابلة جلالة الملك فأعرب له أنه متفق تمام الاتفاق مع الامة ومجلسى الشيوخ والنواب فى الثقة بالوزارة ، وانه امام هذا الاجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة ، وبناء على هذا وعلى التصريحات التى لطفت من عبء العمل عليه ومن عنائه ، لم ير بدا من سحب الاستقالة والعود الى العمل فى حدود صحته »

سبق الى بعض الظنون ان الوزارة سوف تستريح برهة بعد عودتها الى العمل ، لتتفرغ لشئون الاصلاح التى شغلتها عنها الازمات السياسية ، ولكن لم يمض يوم واحد حتى وقع الاعتداء على حياة السردار « لى ستاك باشا » وهو خارج من وزارة الحربية ، ولسوء الحظ كان الرجل على نية السفر الى السودان قبل ذلك بيوم ، ثم ارجا سفره لحضور مادبة اقيمت له فى القاهرة ، فصادفته المنية على ايدى اولئك الجناة

ولو شاءت السياسة البريطانية لعلمت ان جناية كهذه قد وقعت فى العاصمة الانجليزية — وهى قتل المارشال ولسون — فلم يقل احد انها دليل على خلل الحكومة او سوء النية او التقصير فى حفظ الامن والنظام

ولو شاءت لعلمت أن سعدا خليق أن يكره وقوع هذا

الاعتداء اشد ـ كراهة الحكومة البريطانية ، لانه اعتداء يصيبه هو ويصيب وزارته ويصيب الحكومة النيابية التى يمثلها ، ولا ينفعه فى شىء بل ينفع خصومه من الانجليز والمصريين

ولو شاءت لعلمت أنه قد أصيب باعتداء على حياته من جراء المفاوضات قبل أن ينزع الجناة الى اصابة حاكم السودان

ولو شاءت لعلمت أن حاكم السودان هو قائد الجيش المصرى ولا مانع يمنعه من « تقدير الظروف » وحماية حياته بما لديه من الحراس والجنود ، وليس بالانصاف ولا بالميسور أن تطالب الوزارة السعدية بعناية أكبر من عناية الرجل نفسه ، وفى البلاد « ادارة اوربية » للامن والاستعلامات لا يفوتها الانتباه والتحذير

ولكن السياسة البريطانية لم تشأ أن تعلم شيئا من ذلك وهو معلوم غير مجهول ، وكل ما شاءته أنها اغتنمت الفرصة كأنها كانت فى انتظارها أو كانت تشفق أن تضيع منها ، وهى قد كانت حقا فى انتظار فرصة تزعج بها الوزارة السعدية جهد ما استطاعت من ازعاج

قال اللورد جورج لويد فى الجزء الثانى من كتابه « مصر منذ عهد كرومر » :

« تخلت وزارة مستر رامزى مكدونالد عن الحكم فى نهاية اكتوبر وخلفتها وزارة محافظة تولى فيها مستر اوستن شمبرلن وزارة الخارجية وكان مستر مكدونالد يفكر ـ بمعاونة المندوب البريطانى ـ فى توجيه تبليغ الى الحكومة المصرية يسرد لها المخالفات المكررة التى خالفت بها النظام المتبع او الحالة الواقعة . فواصل مستر

تشمبرلن بحثه مع القاهرة فى الصيغة التى يفرغ فيها هذا التبليغ ، وكانت هذه المخالفات تزداد اثناء ذلك وآخرها رفض زغلول فى الثامن عشر من نوفمبر بقاء وظيفة المستشار القضائى وامتناعه من تجديد العقد للسر م . ابموس الذى كان يشغلها اذ ذاك »

سنحت الفرصة اذن فينبغى أن لا تضيع ، وبلغ من التهافت على انتهازها ، أنهم لم يكلفوا أنفسهم مشقة اخفاء النية المبيتة وراءها ، فجاء فى الانذار البريطانى انهم يطلبون من الحكومة المصرية « أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الاطيان التى تزرع فى الجزيرة ، فبدلا من ان تكون ثلثمائة الف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة » ... وجاء فى ملحق الانذار « أن القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الاجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية وتاديبهم وخروجهم من الخدمة ، يجب ان يعاد النظر فيها وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية » وانه « الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الاجانب فى مصر تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالى ومركز المستشار القضائى . وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما عند الغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبى فى وزارة الداخلية ، ومهام المالية كما حددت بالقرار الوزارى ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه »

أما الطلبات الأخرى فمنها الاعتذار الوافى الكافى ، وقمع كل مظاهرة شعبية سياسية ، ودفع نصف مليون

جنيه ، واصدار الأوامر برجوع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى من السودان خلال أربع وعشرين ساعة .. ومهد لهذه الطلبات بعبارة جاء فيها أن حكومة جلالة الملك « ترى أن هذا الاغتيال ـ الذى يعرض مصر بالحالة التى تحكم بها الآن الى ازدراء الشعوب المتمدينة ـ هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان »

وعلم اللورد اللنبى أن امنيته المرقوبة قد حانت آخر الأمر فاحتفى ما شاء بمظاهر التخويف والتشفى والارهاب ، وذهب فى ركب يتقدمه مئات من حاملى الرماح الى مجلس الوزراء ، وأعلن وصوله بنفخ الأبواق وقعقعة السلاح ، فلم يتمالك سعد كعادته أن يلمح الجانب المضحك من هذه المبالغة فى استغلال فاجعة اليمة ، وقال واللورد اللنبى يدخل عليه : « ماذا ؟ هل أعلنت الحرب ؟! »

أما جواب الحكومة المصرية على الانذار فقد قبلت فيه ماله علاقة بالجريمة كالاعتذار ودفع التعويض واقتفاء أثر الجناة ومنع المظاهرات المخلة بالنظام ، ولم تقبل ما عدا ذلك من المطالب التى لا علاقة لها بسبب الانذار ، فما هى الا ساعات حتى أخذت البلاغات تتعاقب من اللورد اللنبى بأنه أمر حكومة السودان أن تسرح الضباط المصريين وأن تطلق يدها فى زراعة الجزيرة ، وأنه سيتخذ ما شاء لحماية الاجانب ، وأنه سيحتل الجمارك ويتبع ذلك بضروب أخرى من النذر والقوارع

وكانت الوزارة قد رفعت استقالتها الى جلالة الملك

فلما تعاقبت هذه التبليغات كتبت الى جلالته عريضة تقول فيها انها « ازاء هذه التعديات المتتالية المضرة بالبلاد لا يسع الوزارة الا ان تلح على جلالتكم بأن تتفضل بالاسراع فى قبول الاستقالة ، لانه ربما كان فى هذه الاستقالة وفى ثبوتها ما يقى شر الاضرار المتوالية » فقبل جلالته الاستقالة وأعلن سعد فى المجلسين قبولها ، وعقب على ذلك بقوله : « كذلك اصرح لكم انا وزملائى باننا مستعدون بكل اخلاص لان نؤيد فى مجلس النواب الذى نحن اعضاء فيه كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، ليس فينا عاطفة معارضة الا فيما يختص بالمصلحة العامة ، فاننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة »

وبذلك تم للسياسة البريطانية ما ارادته من اقصاء سعد ، وان لم يتم لها ما هو أفضل لديها من الاستقالة العاجلة ، وهو قبول المطالب ثم معاودة الاحراج لاقصائه بعد حين

وان الانسان لا يدرى بعد ذلك هل تعتبر السياسة الاستعمارية هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او من الفواجع المحذورة !

فمقتل فردون فى الخرطوم ــ وانما قتل لان الانجليز القابضين على الحكومة المصرية لم يبادروا الى انقاذه ــ قد اكسب السياسة الاستعمارية نصف السودان وهو القطر الذى يعدل القارات فى الاتساع وخصوبة الموارد ولا تنال الدول مثله الا بسفك دماء العشرات من القواد وعشرات الالوف من الجنود

وقالت السياسة الاستعمارية يومئذ انها لا تشارك

مصر فى السودان لانها تدعى حقا فى ملكه او السيادة عليه ، ولكنها تريد هذه الشركة توسلا بها الى منع سريان الامتيازات الاجنبية عليه ، وهى تسرى على كل قطر تابع للدولة العثمانية ، وقد يكون فى سريانها على السودان تعطيل لاصلاحه وتقييد لحرية المصريين فى حكمه .. وفيما عدا ذلك لا مطمع للدولة البريطانية فى الحكم ولا فى الاستغلال!

وباسم مصر وحقها احتجت انجلترا على فرنسا حين احتل القائد مرشان فاشودة لان التعليمات قد صدرت « بتوطيد السلطة المصرية على ذلك الاقليم »

وباسم مصر وحقها دفعت الخزانة المصرية اكثر من عشرين مليونا من الجنيهات لتعمير السودان وحراسته وتحصينه وتسديد العجز فى موارده !

ثم جاء مقتل لى ستاك بعد مقتل غردون بنحو اربعين سنة فضيع على مصر كل ما بذلته من مالها ودمها فى العصور القديمة والحديثة ، ونقل ذلك حلالا زلالا سائغا الى ايدى السياسة الاستعمارية تتخذه ذريعة الى نزع ما تشاء من الارض ، واقصاء جميع الموظفين المصريين ، وطرد الجيش المصرى كله ، مع تكليف الخزانة المصرية سبعمائة وخمسين الف جنيه للدفاع عن السودان !

ان السياسة الاستعمارية لو راجعت نفسها لحارت كما نحار نحن فلم تدر هل هذه الحوادث من المصادفات السعيدة او من البلاء المحذور !

ونعود الى مصاعب الوزارة السعدية فنقول أن الشواغل والازمات لم تكن موقوفة على العلاقات المصرية الانجليزية وحدها وما يتفرع عليها . فان الوزارة السعدية

لم تقم فى الحكم اياما حتى قابلتها مشكلة صغيرة مع الحكومة الايطالية، وهى الحاح هذه الحكومة فى تسليم عشرة من اللاجئين السياسيين من أهل طرابلس قدموا الى مصر واعتقلتهم الوزارة الابراهيمية قبل قيام الوزارة السعدية . وكانت حكومة موسولينى تأبى ان تقنع بما دون التسليم ، وثارت ثائرة الامة المصرية لهذه المطاردة العنيفة لأناس لم يقترفوا من وزر الا الدفاع عن حرية بلادهم كما يحق لكل انسان ، بل كما يجب على كل انسان . واحتدمت النفوس غيظا من هذا اللدد الغريب فى ملاحقة اللاجئين بالعقاب بعد أن هجروا ديارهم والقوا سلاحهم وذاقوا مرارة الخيبة والهزيمة ، كأنما هم الواترون وآيطاليا هى الموتورة المعتدى عليها التى لا ينبغى لها أن تنسى جزاء الوتر والعدوان

والطرابلسيون بعد جيران المصريين واخوانهم فى اللغة والدين وفى قضية الحرية والاستقلال ، والوزارة السعدية لا تشعر الا بهذا الشعور ولا يجمل بها وعلى راسها زعيم المجاهدين الوطنيين فى الشرق العربى ان تسلم بيديها أولئك الغرباء المساكين للموت والبلاء . فرفضت تسليمهم وأصرت على الرفض كل الاصرار ، وخشيت فى الوقت نفسه أن يتفاقم الخلاف بينها وبين الحكومة الايطالية تفاقما يجر الى دخول الحكومة البريطانية فى القضية .. لانها مسئولة — كما تدعى — عن حماية الاجانب وعن علاقات مصر الخارجية حيث يؤذن الخلاف بتعريض مصر لاعتداء أو تهديد من أحدى الدول القوية ! ! فتوسط سعد فى فض هذه المشكلة بحل لا يسخط الحكومة الايطالية كل السخط وان كان لا يرضى المصريين كل

الرضا ، واكتفى باطلاق اللاجئين المعتقلين ليبرحوا القطر الى حيث يشاءون

ولم ينته الخلاف مع ايطاليا بهذه المشكلة ، بل نشبت بعدها مشكلة اخرى لاكراه الحكومة المصرية على ضم واحة جغبوب الى البلاد الطرابلسية ، وقد استغرب الناس هذا التحرش بالوزارة السعدية من الحكومة الايطالية حتى بدر الى ظنهم انها مغراة بذلك من اناس يتصلون بها ويجوز أن يحرضوها على خلق الازمات لاحراج سعد وتكبير المصاعب عليه ، وطال الاخذ والرد فى هذه المشكلة ، حتى انتهت بالاتفاق بين قائد السلوم ومندوب الحكومة الايطالية على حد موقوت بين مصر وطرابلس تدخل به جغبوب والسلوم فى الارض المصرية ، وسرعان ما عادت الحكومة الايطالية وحدها - الى تغيير هذا الحد بغير مشاورة ولا استئذان !

يضاف الى هذه المشاكل كلها شواغل البرلمان الاول التى لابد منها ، فقد كان على الوزارة البرلمانية الاولى أن تعرض عليه جميع القوانين والمعاهدات التى حدثت بعد فض الجمعية التشريعية ، وكان عليها وعلى البرلمان أن يشتركا فى ترتيب نظامه الداخلى وعلاقته بالوزارة ومصالح الحكومة ، وان يشتركا فى تعديل قانون الانتخاب على الوجه الذى يرضاه السعديون ، وهم لا يرضون عن قانون الدرجتين.

والبرلمان هل كان يخلو من صعوباته ؟ وهل كانت الوزارة السعدية لا تحسب حسابه الا لتستعين به على خصومها فى جميع قراراته ومناقشاته ؟

كلا ! فقد كانت لأبى الديمقراطية المصرية صعوباته

ومساجلاته ايضا مع البرلمان بمجلسيه من نواب وشيوخ، وكان يحتاج احيانا الى قوته كلها ليروض بها قوة هذا البرلمان . ولا نعنى المعارضة وحسب فانها لم تكن تتجاوز عشر المجلسين فى عدد الاعضاء ، ولكننا نعنى الاعضاء الوفديين وهم أنصار سعد وابناؤه ومريدوه ، وكانت تتالف منهم الهيئة الوفدية التى اكتمل تاليفها بعد انعقاد البرلمان بنحو شهرين لتنظيم المناقشات ومنع الاحتكاك بينها وبين الوزارة ، وقال سعد فى خطابه لاعضائها من مجلس النواب : « النظام يتطلب من كل منكم ان ينزل عن جزء يسير من حريته حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الاجزاء للهيئة التى قبلتم العمل تحت لوائها ، والحرية متوافرة من قبل فى اختيار الهيئة التى تتضامنون معها واختيار النظام الذى تسيرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم وأنتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ليمكن أن يكون سير الحكومة منظما »

ومع هذا لم تخل جلسات الشيوخ والنواب من معارضة للحكومة فى أمور أصرت فيها الحكومة على رايها وأصروا فيها على رأيهم ، فلم يرجعوا عنه بعد طول المساجلة والجدال

أودعت الحكومة القوانين التى صدرت قبل اجتماع البرلمان مكتب مجلس النواب ، وفيها قانون الاجتماعات المنظم لحق الاجتماع المباح بحكم الدستور فى حدود القانون ، فنظر مجلس النواب هذا القانون فى غيبة الوزارة دون أن يكون مدرجا بجدول الاعمال ، وقرر الغاءه بلا تقييد ولا تعديل .. فجاء سعد فى الجلسة

التالية (٢ يوليو) ولاحظ على مبدأ نظر القوانين فى غيبة الحكومة المصرية قائلا أن : « المسألة التى اريد عرضها على حضراتكم هى انكم نظرتم قانون الاجتماعات مع انه غير وارد بجدول الاعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار فى غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لابداء الرأى فيه »

فقال احد الاعضاء : « المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول اعماله ، فموضوع البحث هو : هل للمجلس اذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل ان يخطرها بذلك ام لا . فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما فى المجلس لتتوقى مثل هذه المسائل ، والذى أفهمه ان مكتب المجلس كان يجدر به أن يخطر الحكومة من باب المجاملة .. »

فقال سعد : « ليست المسألة مسألة مجاملة . انى لا اقبل المجاملة فى هذا ! ومحل ذلك فى المسائل الشخصية . ولكنى اعرض المسألة الآن رسميا ، وليس هذا حق الحكومة فقط بل حق كل عضو علم بجدول الاعمال ولم يحضر الجلسة ثم عدل جدول الاعمال ، فله أن يعترض ، وأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر « طرفا مهما » ... وأن مصلحة المجلس تقضى باعلانها ، لانها اذا كانت لا تقبل قرارا صدر فى غيبتها فلها أن ترده للمجلس لا من باب المجاملة بل من باب الالزام »

واحتدت المناقشة طويلا ثم اصرت الحكومة على رأيها وأصر المجلس على رايه ، وغاية ما سمح به أن تنتظر

الحكومة الفرصة التى تسنح عند اعادة القانون فى مجلس الشيوخ اذا أعاده الى مجلس النواب ، أو تتقدم الى مجلس النواب بقانون اجتماعات جديد ، اما الالغاء فلا رجوع فيه

وعرض القانون على مجلس الشيوخ فعدل بعض أحكامه ولا سيما فى العقوبات ، وعلم وكيل الداخلية أن الحكومة ستنهزم فى المناقشة فاستنجد بوزير الداخلية محمدتوفيق نسيم باشا ، ووجد هذا ان لا قبل له بصد التيار فارسل فى طلب سعد باشا ، ودارت المناقشة بعد حضوره كأشد ما تكون بين خصمين متناجزين ، ثم سأل رئيس المجلس : ما هو راى الحكومة النهائى فى هذه التعديلات ؟

فقال سعد باشا : ان الحكومة لا تزال عند رأيها

واخذت الاصوات فاذا المجلس يؤيد التعديلات ويخذل الحكومة ، ولم يكن سعد يتوقع هذا ولكنه اغتبط به بعد ذهاب سورة المناقشة وحمد الله « أن فى مصر نوابا وشيوخا لا يقولون نعم نعم ولا لا كلما قالها الحاكم أو الزعيم »

هذه الصعوبات البرلمانية كانت تتعب الوزارة فى بعض الاحايين ، فأصطلحت فيها الوزارة والبرلمان على حد سواء بين الفريقين : فاما المسائل التى يتأزم بها مركز الوزارة والبرلمان معا فقد كان سعد يعتصم فيها بالثقة وكان البرلمان يجاريه فيها لانه يعلم أن ليس وراء قدرة الوزارة فيها قدرة قصرت فى استخدامها . كذلك حدث فى مسألة خطبة العرش وتفسير الامانى القومية ، وكذلك حدث فى مسألة الجزية التركية التى راى سعد أن يبطل التزام مصر بها ويودعها فى الوقت نفسه أحد المصارف

انتظارا للفصل فيها محافظة على سمعة البلاد المالية ، ورأى المجلس غير ذلك ثم ثاب الى رأى سعد فى ختام المناقشة ، وان لم يعرض سعد مسألة الثقة فى هـذه الجلسة

وأما المسائل الاخرى فقد كان موقف سعد فيها كموقفه فى قانون الاجتماعات يدلى برأيه ويصغى الى رأى النواب والشيوخ ، ويعمل بما يقررون

وبعد هذه الشواغل جميعها ، لا عجب اذا كان وقت الوزارة لم يتسع لانجاز أعمال الاصلاح التى كانت فى نيتها وفى مقدورها . وهى لم تلبث فى الحكم الا تسعة أشهر تحسب منها أيام البطالة وأيام السفر وأيام الاستشفاء والعلاج . فحسبها مع هذا جميعه انها استطاعت أن تحقق معنى الحكومة الاول وهو اطلاق الحرية للمحكومين فى أوسع الحدود . فقد كان المصرى يستمتع فى عهـد الوزارة السعدية بحرية واسعة لا يستمتع الانجليزى ولا الفرنسى بأوسع منها ، وكان الانصار والمعارضون فى هذه الحرية على حد سواء . فمن قرأ ما كانت تكتبه صحف المعارضين عن سعد وآل سعد ووزارة سعد ، علم أن الحرية المنشودة لا تتسع فى بلد فى البلدان لاكبر من هذه الحقوق فى النقد والمعارضة ، بل فى المهاجمة والتجريح

واستطاعت الوازرة السعدية أن تشرع فى اصـلاح ميناء السويس وفى مد السكك الحديدية بالوجه البحرى والتمهيد لتوسيعها بين الاقصر وأسوان ، وفى انشـاء الطرق الهامة بالقاهرة كطريق الازهر وطريق الامير فاروق وما شابه ذلك من أعمال العمران ، وأن تشرع فى تعميم التعليم الاجبارى حسبما تتهيأ له موارد الدولة ، ولم

تحجم عن تشييد الجامعة المصرية ، الا لانها كانت تفهم من معنى الجامعة أن تجعلها شيئا غير اجتماع المدارس العليا فى صعيد واحد ، كما قال سعد فى حديثه مع كاتب هذه السطور عندما كان ناظرا للمعارف العمومية ، أو كما قال وهو رئيس للوزارة « ان الذى أفهمه أن الجامعة ـ بمعنى اجتماع المدارس العليا ـ موجودة الان وهى وزارة المعارف ! » وهو يعنى أن الجامعة التى يريد انشاءها ـ وقد وضع حجرها الاول يوم كان قاضيا بمحكمة الاستئناف ـ هى الجامعة التى تعلم الطلاب الاستقلال بالبحث والتوسع فى الاحصاء ، ولا تكتفى بالبرامج المعهودة فى المدارس العالية قبل انشائها .

ترى ماذا كان شعور سعد بسلطان الحكم الذى جلب عليه جميع هذه المتاعب وحمله جميع هذه الاعباء وأحاطه بجميع هذه الدسائس والنكايات ؟ أسرور ؟ نعم لاشك انه تقبل سلطان الحكم فى بادىء الامر بشىء غير قليل من السرور والرجاء . ولكنه سرور غير سرور الضعيف المزهو بمرتبة رفعته أو ارتفع هو لها بين سائليها والمتطلعين اليها ، وانما هو سرور الانتصار على الذين حسبوا انهم حائلون بينه وبين هذا المكان عنوة وقهرا ، فاذا هو يدركه بحوله وقدرته ولا يحتاج فيه الى شفاعة شافع أو معونة معين . فهو شعور الظافر فى الميدان والرابح فى الرهان ، لا شعور الكسب أو المتعة بالعطاء !

ولكنه سرعان ما فقد حتى هذا السرور قبل أن يستقيل ببضعة أيام ، ففى الليلة التى استرد فيها استقالته كنت أتناول العشاء على مائدته مع بعض المدعوين ، وكانت الطرقات حول « بيت الامة » تموج بالهاتفين والمهنئين ،

وهو فى موقف خليق أن يحسبه انتصارا على الخصوم ونجاحا فيما طلب وفاتحة لعهد جديد . فتحولنا بالحديث الى الحكم ومتاعب الحكام الدستوريين والمستبدين على السواء ... فقال رحمه الله وهو يزم شفتيه فى امتعاض واسف : « ان اردتم الحقيقة ... أنا غير ملذوذ ! » ... وهكذا حوافز الحياة : أقوى ما فيها من عزاء للاقوياء العاملين انهم قادرون على النهوض بها وقادرون على احتمال صدماتها وعقابيلها ، ولولا ذلك لما ثابروا على رجائها ولا ثابروا على عنائها والعودة اليها ، أما سرورها فهباء لا فرق فيه بين الاقوياء العاملين والضعفاء الحالمين .

ويلى هذا الفصل فصل عن العلاقات بين الملك فؤاد وسعد ، يليه تلخيص الحوادث التى جرت فى مصر بعد استقالة الوزارة السعدية الى عودة الحياة النيابية كما يأتى :

من رئاسة الوزراة
الى رئاسة النواب

فكر سعد فى بقاء الدستور بعد ذهاب الوزارة فاعلن فى خطابه الذى القاه على النواب تبليغا للمجلس باستقالة الوزارة : « انه مستعد مع اصدقائه الكرام من اعضاء هذا المجلس لان يؤيدوا كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد »

واعلن مثل ذلك فى ندائه الى الامة باعتباره رئيسا للوفد ، وفى خطاب القاه على الجموع الذين وفدوا الى بيت الامة بعد استقالته حيث قال : « انني مستعد لتاييد كل وزارة تاتي وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تحقيق امانى البلاد ، فان الموقف دقيق جدا وانا واثق من انى وانا خارج الوزارة ساستطيع خدمة البلاد اكثر الف مرة مما لو كنت داخلها . وتاكدوا ان الله معنا ، ولابد أن تفوز الامة فى النهاية ان شاء الله »

ولكن الغرض الاكبر فى تلك الايام لم يكن هو الخلاص من حادث السردار بوسيلة من الوسائل المرضية ، بل هو استغلال ذلك الحادث العظيم لتحطيم سعد ومن يواليه ، ولا سبيل الى هذا التحطيم مع بقاء البرلمان وسريان احكام الدستور

وقد احتج البرلمان بمجلسه الىعصبة الامم على استغلال الحكومة البريطانية لحادث السردار فى اهتضام السودان وتمزيق الاستقلال المصرى ، فلم يجد هذا الاحتجاج صدى له بين اعضاء العصبة الا مندوبى ايران والسويد وارجواى

الامريكية ، وتعلل مندوبو الدول الكبرى بان الاحتجاج لم يعرض على العصبة من قبل حكومة قائمة ، لان الوزارة السعدية كانت قد استقالت والوزارة الزيورية التي تلتها لا تحب أن تحتج على شيء من مطالب الانجليز ، ولا ترى للمسألة حلا مستطاعا عندها الا الاذعان لما طلبوه

وأذعنت الوزارة الزيورية فعلا لجميع المطالب البريطانية، وارسلت من مصر رسولا الى الضباط المصريين فى السودان تأمرهم بالجلاء والعودة الى بلادهم ، لانهم كانوا قد امتنعوا عن العودة وتسليم السلاح حين بلغهم نائب الحاكم العام امره باسم الحكومة البريطانية ، ردوا عليه بانهم لا يطيعون غير ملك مصر واوامر حكومتها ، فجاءهم هذا الامر من الوزارة مع رسول فى طيارة بريطانية ، فاطاعوا راغمين وتمسكوا بالعودة حاملين السلاح والاعلام ، غير مخفورين بالجنود الانجليزية فى طريقهم الى الحدود

وقد ترك زيور باشا رئيس الوزارة كل شيء للانجليز من جانب ، ولحسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى من جانب ، ولاسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية فيما بقى له من شئون الوزارة ، فلا رأى له ولا برنامج ولا ارادة ، وسلمت الوزارة للانجليز فى مسألة جغبوب بالصحراء الغربية ومسألة نهر الجاش فى السودان ، وهما الهديتان اللتان ساومت عليهما بريطانيا العظمى صديقتها ايطاليا على حساب الحقوق المصرية والسودانية ، وسلمت على الاجمال فى كل ما اراده الانجليز واستباحوا به نصوص الدستور والقانون التى لا تقبل التأويل ، ومنها القبض على النواب وهم فى كنف الحصانة البرلمانية قبل أن يعرض الامر على مجلس النواب ، وجعلت شكوى النواب من

عدوانها على الدستور والقانون وتفريطها في حقوق البلاد ذريعة الى حل المجلس وتعطيل البرلمان قبل أن تتقدم اليه

ولم تعارض في مطلب من المطالب الانجليزية الا التوسع في زراعة القطن بالسودان ، لانه المطلب الذى فضح المناورة الاستعمارية واحست الحكومة البريطانية ان اللورد اللنبى اخطأ خطأ فاحشا في تضمينه انذاره النهائى الى سعد زغلول ، وكان له دخل كبير في اقالة اللورد اللنبى بعد ذلك بشهور ، فاهتمت بمداراته واصلاحه واوعزت الى أحمد زيور باشا بالمراجعة فيه ، ولولا ذلك لما تحرك هو لمراجعة او استدراك ، لانه رجل أشهر ما اشتهر به قلة الاكتراث وفلسفة المعيشة الرخية وعلى الدنيا بعد ذلك السلام . فما كلف نفسه قط قراءة الصحف المعارضة او الموالية ، واعجب من ذلك انه لم يكلف نفسه قراءة الدستور ... فاذا عرضت عليه حملة في احدى الصحف على الوزارة قال : اغلقوها . اغلقوها . ونسى ان الدستور يمنع اغلاق الصحف بالوسائل الادارية ، وان اغلاقها بهذه الوسائل مما تضيق عنه دائرة الاحتيال على النصوص ويعرض الحكومة للمطالبة بالتعويضات ، وكلما كرروا له التنبيه كرر هو النسيان !

ولم يكتمل لوزارته في الحكم شهران حتى كان « حزب الاتحاد » قد ظهر في عالم الوجود وظهرت له صحيفة عربية وصحيفة فرنسية بأموال ليست أمواله على كل حال . واصبح معيار الترقية عند عمال الادارة عدد الاعضاء الذين ينضمون على ايديهم الى حزب الاتحاد وينفضون من الهيئة الوفدية ، وأبيح لهم في ذلك كل ما يباح ، وتمادى بعضهم في حرب الدعوة لهذا الحزب

ولغيره تماديا يزرى بشرف الانسان فضلا عن شرف الموظف الامين ، ومن أمثلة ما استباحوه فى أضطهاد الوفديين ، فظائع الدقهلية التى عرفت بفظائع أخطاب ، وضجت منها أرجاء البلاد والهبت فى صدور المصريين كافة ذحولا لا ينطفىء لها أوار ولا يرجى معها فلاح لحكومة من الحكومات ، وصدر فيهـا حكم القضاء على ملاحظ البوليس بالسجن خمس سنوات جزاء له على ما ثبت من جناياته وهو أيسر ما اتهم به ونسب اليه ، ومنه اجهاض الحوامل وقص شوارب الفلاحين بمقصات الحمير ، واكراههم على التسمى بأسماء النساء ، واهراق الماء على الارض وتمريغ أنفسهم بأنفسهم فى الوحل الذى صنعوه

أما الانتخابات فقد كان الواجب أن تتم فى ميعاد لا يتجاوز الشهرين على حسب نص الدستور ، وأن ينعقد المجلس الجديد فى خـلال الايام العشرة التالية ليوم الانتخاب ، ولكن الوزارة تعللت بتعديل قانون الانتخاب وتنقيح الجداول للمطاولة فى هذه المدة ، فلم تحصل الانتخابات الا فى اليوم الثانى عشر من شهر مارس ولم ينعقد المجلس الا فى الثالث والعشرين منه ، ويكفى لبيان الاساليب التى جرت عليها الانتخابات أن يعرف أن سعد زغلول أخفق فى الانتخابات الثلاثينية ولم يظفر بخمسة عشر صوتا تجعله مندوبا ثلاثينيا فى الحى الذى هو فيه ! وعلى هذه الطريقة جرت الوزارة فى تقسيم الدوائر حسبما يروق مرشحيها وكتابة أسماء الناخبين وحذفها كما يملى أولئك المرشحون ، واقامة الحراس فى الطرقات ليصدوا أناسا عن الصناديق ويدفعون اليها بأناس آخرين وبعد هذا كله ظهرت النتيجة فاذا بسعد قد فاز بمائة

واحد عشر صوتا فى اليوم الاول ولا تزال فى الدوائر بقية لم تظهر لها نتيجة . ثم ادب النواب السعديون مأدبة لزعيمهم فى فندق سميراميس فحضرها مائة وثلاثة عشر نائبا واعتذر ثلاثة بمرضهم مع تأييدهم للزعيم ، وفى هؤلاء وحدهم الكثرة اللازمة لاسقاط الوزارة المهزومة .

الا ان الوزارة زعمت انها هى الفائزة بالكثرة المطلقة وحسبت من اصواتها اصوات جميع الاحزاب الاخرى وهى حزب الاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد والحزب الوطنى مضافا اليهم المستقلون وهم بطبيعة الحال لا يرجحون فريقا على فريق الا بعد اجتماع البرلمان والاقتراع على الثقة ، وبهذه الدعوى استقالت الوزارة لتتألف مرة اخرى من جميع الاحزاب وفاقا لما ظهر لها من نتيجة الانتخاب ، وقال زيور باشا فى خطابه الى جلالة الملك : « لما كان البرلمان قد أوشك أن ينعقد فان الوزارة ستعلن خطتها السياسية عند تقدمها اليه . وانى أتشرف بأن اعرض على سدتكم اسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظا لنفسى بمنصب وزارة الخارجية ، وهم يحيى ابراهيم باشا لوزارة المالية واسماعيل صدقى باشا لوزارة الداخلية وموسى فؤاد باشا لوزارة الحربية ، وعبد العزيز فهمى بك لوزارة الحقانية وتوفيق دوس بك لوزارة الزراعة ، واسماعيل سرى باشا لوزارة الاشغال العمومية ويوسف قطاوى باشا لوزارة المواصلات وعلى ماهر بك لوزارة المعارف العمومية ومحمد على بك لوزارة الاوقاف »

ومن هؤلاء الوزراء اربعة من الاحرار الدستوريين ، واربعة من الاتحاديين والبقية من المستقلين ، واحتفظ

زيور باشا لنفسه بوزارة الخارجية خلافا للعرف الذى أطرد بالجمع بين رآسة الوزارة ووزارة الداخلية ، ودليل على ان وزير الداخلية لا يزال فى هذه الوزارة منوطا بمهمة خاصة للاشراف على الانتخابات وتسخير الادارة فى ضم الانصار وتشتيت الخصوم ، لا يضطلع بها كل وزير ولا يضطلع بها زيور باشا من باب أولى

والحت الوزارة فى دعواها الى أن كان يوم انعقاد البرلمان وانتخاب رئيس مجلس النواب ، فلم يظفر مرشح الحكومة عبد الخالق ثروت باشا بأكثر من خمسة وثمانين صوتا وبلغت أصوات سعد مائة وثلاثة وعشرين صوتا عدا صوته ، لانه انصرف قبل الاقتراع لانتخاب الرئيس

وتأجلت الجلسة الى المساء لاتمام انتخاب المكتب ، والوزارة فى هذه الاثناء تعد المرسوم بحل مجلس النواب، للسبب الاول الذى حلته من أجله فى السنة الماضية وهو الاصرار على تلك السياسة التى كانت سببا لتلك النكبات التى لم تنته البلاد من معالجتها » !.. وهو مناقض لنص الدستور الذى يحرم حله مرتين بسبب واحد

وجاء المساء فدخل زيور باشا ومعه ثلة من الجند وقرأ المرسوم وانصرف ، وكان يلتفت قبل تلاوته الى منصة الرآسة ليرى سعدا عليها وينعم هو وشركاؤه بما رتبوه من رؤيته نازلا من المنصة بعد انتصار الصباح ، ولكنه كان قد ذهب الى حجرة الرآسة ولم يعد الا فى أثناء تلاوة المرسوم

غاية مايقال تلخيصا للحرب الانتخابية فى هذه المرة أنها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار ، ومن أصيبوا بهذه الحادثة ومنهم الامة بحذافيرها ، فلا جرم أن تكون الامة فى الجانب الذى ينبغى أن تكون فيه ولا

يعقل أن تنحاز الى غيره . ومن خطأ اللورد اللنبى وحلفائه انهم قدروا للانتخابات المصرية مالا غير المال

ويظهر ان اقالة اللورد اللنبي عقب الخطأ الفاحش الذى ارتكبه فى الانذار النهائي كانت امرا مبتوتا فيه منذ أوائل العام ، ولكنهم أجلوه فى الوزارة البريطانية ريثما تنجلى المعركة الانتخابية عن مصيرها ، خوفا على أصـــدقائه الوزراء المصريين من الفشل والهزيمة من جراء تلك الاقالة او الاستقالة ، واملا فى الظفر بمجلس نيابى يســاعده ويتوج سياسة التصريح ـ تصريح ٢٨ فبراير ـ بالنجاح. ولكن الانتخابات اسفرت عن خيبـــة جديدة وتقويض لسياسة الرجل لا أمل بعده فى الترميم والتلفيق : فعادت الصحف الانجليزية تتحدث باستقالته وهو ينفيها من القاهرة ويوعز الى الصحف الاحتلالية بتكذيبها . وتحققت الاشاعة بعد أسابيع ، فابلغها اللورد اللنبى الى جلالة الملك فى التاسع عشر من شهر مايو ، وغادر البلاد بعد ايام

ان السياسة المصرية ـ على التخصيص بين السياسات العالمية ـ لا تتغير لسبب واحد . ولكننا اذا اردنا أن نعرف لها قاعدة واحدة تتكرر فى جميع التغييرات الهامة فالأغلب أن الانجليز يشرعون فى التغيير كلما انحصر النفوذ فى ناحية واحدة سواء أكانت ناحية القصر ام ناحية الامة. وعلى هذا غيروا سياسة الوفاق بعد ماتبين لهم فى عهد السير الدون غورست أن نفوذ الخـديو عباس ينبسط فى انحاء الامة والحـكومة ، وغيروا سياســـة الحكم الدستورى بعدما تبين لهم انه يقوى سعدا ولا يضعفه كما كانوا يقدرون . وانشأوا حكومة زيور وهم يظنون

انها حكومة مترنة يتعارض فيها نفوذ القصر ونفوذ الاحرار الدستوريين . وأن هؤلاء جميعا يسلطون نفوذهم على سعد زغلول ، فلا يرجح جانب على جانب من نفوذ الامة او نفوذ القصر أو نفوذ الوزارة ... فسرعان ما ظهر لهم أن تعطيل الدستور قد حصر النفوذ بأيدي القصر وهيأ له أن يستبقيه بين يديه فى غياب الدستور وفى وجود الدستور . وانكشف لهم ما وراء انشاء حزب الاتحاد من المقاصد والتدبيرات ... ان الانتخاب الاول بعد استقالة سعد قد اشترك فيه الاتحاديون والدستوريون من جماعة الوزراء . أما الانتخاب الثانى فلن يتسع لحزب غير الاتحاديين لانهم سيوحدون فيه جميع الاحزاب !!

وبرزت هذه النية بعد تشكيل الوزارة الزيورية الثانية وانطلاق حسن نشأت باشا وكيل القصر الملكى فى السيطرة على دواوين القاهرة وفروع الاقاليم . فكانت اوامره تصدر الى المأمورين مباشرة فى المراكز بغير وساطة الوزير أو المدير ، وكانت أوامر الوزراء تلغى ولا تطاع ، ولم يلبث الاشتراك أن أفضى الى الاحتكاك بين الاحزاب وبين أشخاص الوزراء ، ثم سنحت الفرصة أخيرا للخلاص من الدستور بضربة واحدة ترمى الى هدفين . فقد الف الاستاذ على عبد الرازق ـ وهو عالم دينى من أبناء بيوتهم الكبيرة ـ رسالة فى الاسلام وأصول الحكم ادحض بها القول القائل بوجوب الخلافة فى الاسلام ، فاهتم الاتحاديون بتجريد هذا العالم من صفة العالمية لان تجريده يرضى القصر بما يقتص من رجل يعوق المسعى الى الخلافة ، ويرضيه من طرف آخر بما يحرج الاحرار الدستوريين

ويضطرهم الى اعتزال الحكومة . فتم هـذا التجريد واستقال الوزراء من الاحرار الدستوريين ، واستعد الاتحاديون لخوض معركة الانتخاب منفردين

فلما وصل السير ــ اللورد جورج اويد خلف اللورد اللنبى ــ الى مصر وصل وله وجهة مرسومة فى السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب . نفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود . والحياة النيابية يجب أن تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعد زغلول الى نفوذه الحكومى القديم ؟ كلا . بل تعود الحياة النيابية فى برلمان مؤتلف من جميع الاحزاب . فيحول البرلمان دون انفراد القصر بالسلطان ، ويحول الائتلاف دون انفراد سعد بالوزارة والبرلمان . ولا ينحصر النفوذ فى يد واحدة من ايدى المصريين ...

وفى الوقت الذى كانت فيه السياسة البريطانية تتجه الى هذا الاتجاه كانت الاحزاب المصرية تشعر بالخطر الواحد يهددها جميعا وتعلم أن لا نجاة لها بغير الائتلاف . فتحدث رجالها فى توحيد الصفوف وتزاوروا لتقريب ما بينهم من شقة الخلاف ، وازف موعد انعقاد البرلمان بحكم الدستور فى السبت الثالث من شهر نوفمبر ، فعول الاعضاء على الاجتماع مدعوين أو غير مدعوين ، وأعلنت الوزارة أنها تمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى مكان آخر واحتلت دار النيابة بنحو ألفين من الجنود . ولكن النواب والشيوخ اجتمعوا فى فندق الكنتننتال وباتوا من أجل ذلك فى الفندق لكى لا يحال بينهم وبين دخوله فى الصباح . ومن طرائف زيور باشا أنه ــ وهو يسكن

ذلك الفندق ـ لم يدر بما كان يجرى فيه واستغرب هذه الضجة هناك على خلاف المألوف !

وافتتحت الجلسة قبل الظهر فانتخب سعد رئيسا ثم اصدر المجلسان قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وعلى منع الاعضاء من الاجتمـــاع فى دار البرلمان بقوة السلاح ، وباعتبار دور الانعقاد موجودا قانونا واستمرار اجتماعات المجلس فى المواعيد والامكنة التى يتفق عليها الاعضاء »

ثم ندب الحاضرون وفدا من حضرات فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وعبد الحميد سعيد أفندى لرفع القرار الى جلالة الملك وتبليغه الى الوزارة

أما الوزارة فقد كان كل ما وسعها بعد هذا الاجتماع انها كتبت الى مفتش الجيش العام تلفته الى مســلك الضباط والجند الذين أدوا التحية العسكرية لسعد وهو يمر بمجلس النواب فى طريقه من بيت الامة الى فندق الكنتننتال !

وقد اجتمع أصحاب السمو الامراء بعد اجتماع البرلمان واتفقوا على كتابة عريضة الى جلالة الملك يؤيدون فيها اعادة الحياة النيابية اجابة لقرار الشيوخ والنواب

وبين هذه المآزق التى لا تعيش معها وزارة فى بلد مستقل لم ينقطع رجاء الوزارة الزيورية فى التعمير وحكم البلاد بالدستور أو بغير الدســتور ، بل راحت تشرع القوانين لفض الاحزاب وتمحو وتثبت فى قانون الانتخاب، وعندها أنها بخير مادامت لا تسمع من الانجليز شرا ولا تحس منهم نفورا ، والانجليز لم يســمعوها الشر ولم يشعروها النفور لانهم كانوا ينتظرون منها الخدمة الاخيرة

وهي تسليم جغبوب الى الحكومة الايطالية ، فسلمتها ووقعت المعاهدة فى سادس ديسمبر ، وظنت انها قد اشترت البقاء من الانجليز بهذا الثمن الفادح ، ولم تدر انها قد ختمت بيديها على كتاب موتها وكتبت وصيتها حين كتبت تلك الوثيقة

ففي اليوم السادس أمضيت المعاهدة ، وفى اليوم الثامن قابل اللورد جورج لويد جلالة الملك وطلب الى جلالته اقصاء حسن نشأت باشا عن القصر ، متذرعا بما حام حول اسمه من الاقاويل فى قضية مقتل السردار ، فأجيب الى طلبه بعد ممانعة قصيرة الاجل ، واقصى نشأت باشا الى وظيفة فى السلك السياسى لم تكن مما يرتضيه

وقد استمر التحدى والنضال بين الوزارة والاحزاب فأجمعت الاحزاب على تجاهل قوانينها واضرب العمد عن تنفيذ قانون الانتخاب وحكم القضاء ببراءتهم حين احيلوا اليه بتهمة عصيان القوانين ومخالفة الاوامر . وازداد التقارب بين الاحزاب بهذه الوحدة بينها فى محاربة الوزارة فكان أقوى مظاهرها مأدبة النادى السعدى التى أدبها سعد للنواب والشيوخ على اختلاف احزابهم « ليتم التعارف بينهم ويزول ما يكون فى نفوس بعضهم لبعض من نفرة وجفاء ويحل مكانهما ماتقضى به روح التسامح من عطف وولاء »

ثم اعلنت الاحزاب فى أوائل السنة الجديدة (١٩٢٦) اجماعها على مقاطعة الانتخابات على غير القانون الذى تريده ، وخطا الزعماء خطوة أخرى فى سبيل الوفاق فزار معظمهم بيت الامة ورد لهم سعد الزيارة فى بيوتهم ،

واتفقوا على الدعوة الى مؤتمر وطنى يجمع الوزراء السابقين والشيوخ والنواب ورجال الاحزاب واعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية وسائر الجماعات النيابية فى القطر كله ، ليقنعوا الوزارة باجماع المرشحين على مقاطعة الانتخابات حسب قانونها الجديد . فعجلت الوزارة قبل انعقاد المؤتمر باجابة طلب الاحزاب (فى ١٨ فبراير) وبلغته الى المؤتمرين ، وقالت فى بلاغها انه « توخيا لخطة الاتفاق التى سلكتها الحكومة الحاضرة فى اعمالها على الدوام وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك للتصديق على ايقاف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ واجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ »

اما المؤتمر الوطنى فقد التام بمنزل محمد محمود باشا ، وجلس سعد على منصة الخطابة وعلى يمينه عدلى وعلى يساره ثروت . ثم تكلم فى الحالة العامة فلخصها تلخيصا سريعا منذ استقالت وزارته الى قبول الوزارة الزيورية قانون الانتخاب المباشر الذى يرضاه الوفديون ولا ترضاه الاحزاب الاخرى ... واشار الى ان الوزارة عجلت بقبوله لتوقع الشقاق بين الاحزاب قبل انعقاد المؤتمر ، فقال فى ختام خطابه ليقضى على رجائها هذا : « اذاعوا بأن الانتخاب على أساس ذلك القانون أريد به ايقاع الشقاق بين الاحزاب المؤتلفة لتنحل رابطتهم وتنقسم وحدتهم ، ولكنهم واهمون فى زعمهم لان الاتحاد متين بين هذه الاحزاب »

ثم دارت مناقشة طويلة فى دخول الانتخابات أو عدم دخولها اعتمادا على أن المجلس القديم قائم والحل باطل، فاتفق الحاضرون على دخولها ما عدا أربعة ، وتلى عليهم اقتراح فحواه المطالبة باقامة وزارة موثوق بها للاشراف عليها . ثم انفضت جلسة المؤتمر بعد تأليف لجنة من الاحزاب المختلفة لانفاذ القرارات وبحث المقترحات

على أن الوزارة لم تستقل ولم يصر المؤتمرون على استقالتها لعلمهم بعجزها عن مقاومة الاحزاب المؤتلفة فى المعركة الانتخابية ، واكتفوا باستعجال يوم الانتخاب فصدر المرسوم بدعوة الناخبين فى اليوم الثانى والعشرين من شهر مايو لانتخاب أعضاء مجلس النواب ... وليس فى المرسوم موعد لانعقاد البرلمان !

وكانت الاحزاب قد تفاهمت مع الوفد المصرى على الدوائر التى يتركها لها ولا يرشح فيها أحدا من أنصاره. فلما كان يوم الانتخاب أسفرت النتيجة عن انتخاب مائة وخمسة وستين وفديا وتسعة وعشرين حرا دستوريا وخمسة من الحزب الوطنى وستة من المستقلين وخمسة من الاتحاديين الخ

على هذا وجب أن يدعى سعد باشا لتأليف الوزارة الدستورية . ولكن الوزارة الزيورية لم تستقل ، وهى لم تعلن من قبل ذلك موعد انعقاد البرلمان ... فهل قصدت اغفاله لانه كان من الجائز عندها ـ أو عند من أوعزوا اليها ـ أن يحصل الانتخاب ولا يحصل الانعقاد أو يحصل ولكن بشروط ؟

تداولت الالسن أن زيور باشا فاتح اللورد جورج لويد فى أمر الاستقالة بعد الانتخاب توا فاستمهله بضعة أيام

ريثما يتم الاتفاق على اختيار الخلف ، وتحقق أن الانجليز يريدون عدلي يكن ولا يريدون سعد زغلول فى رآسة الوزارة ، وتقابل سعد وجورج لويد فى هذه الاثناء فسأله جورج لويد : « هل ينضم عدلى الى وزارتك اذا الفتها ؟ » قال سعد : « أعتقد ذلك » . فقال جورج لويد : « ولكن الاحساس الذى عندى لا يسمح لى بهذا الاعتقاد ! »

غير أن سعدا هو زعيم الكثرة الغالبة على الرغم من تجاوزه عن بعض الدوائر فى الانتخابات ، فكيف السبيل الى منعه بمشيئة حكومة أجنبية أن يلى الوزارة الدستورية ؟

لا سبيل الى ذلك لو جرت الامور فى حدود الصراحة ، ولكن قضية الاغتيالات السياسية باقية ، ولا تزال فيها بقية صالحة للاستغلال . فلتكن هذه القضية اذن وسيلة امتناعه من تاليف الوزارة ، كما كانت قضية مثلها بالامس وسيلة اعتزاله الوزارة وهو قائم فيها

أصدرت محكمة الجنايات حكمها فى قضية الاغتيالات السياسية اليوم الخامس والعشرين من شهر مايو (١٩٢٦) فقضت « بالنسبة لمحمود افندى عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله ، والدكتور أحمد ماهر ، والاستاذ محمود فهمى النقراشى ، والاستاذ حسن كامل الشيشينى ، وعبد الحليم البيلى بك ببراءتهم من التهمة التى نسبت اليهم وبالافراج عنهم فورا الا اذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى »

وعلى هذا يكون اتهام الوفد بتدبير هذه الجنايات باطلا بحكم القضاء كما بطل من قبل اتهامه بتدبير مقتل السردار ، لان الرجلين البارزين من رجال الوفد اللذين

كانا بين المتهمين ــ وهما الاستاذان ماهر والنقراشي ــ قد برئا من التهمة ، ولم تعد للوفد صلة بهذه القضـــايا على جميع الاعتبارات

الا أن ما يبطل بحكم العقل او يبطل بحكم القضاء قد تشاء السياسة أن لا تبطله ، فيكون لها الحكم النافذ متى كان من ورائها الجيوش والاساطيل

فبعد أسبوع من صدور الحكم ــ اى بعد قيام مشكلة الوزارة ــ كتب مستر كرشو أحد القضاة الثلاثة الذين كانوا فى محكمة الجنايات خطابا الى وزير الحقانية استهله بقوله :

« آسف لاضطرارى الى ابلاغ معاليكم اننى ــ بعــد مداولة مع زميلى دامت خمسة أيام ــ اجدنى لا أستطيع الموافقة على الحكم الصادر فى قضية محمد فهمى على وآخرين الا فيما يتعلق بمحمد فهمي على المحكوم باعدامه، ومحمود فهمي النقراشي المحكوم ببراءته وعبد الحليم البيلى المحكوم ببراءته . فان الادلة على الاثنين الاخيرين كانت غير كافية ، أما باقى الحكم فهو لزميلى وعندى ان حكم البراءة فى تهمة محمود عثمان مصطفى والحاج احمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يناقض وزن الادلة الى حد الاخلال بتنفيذ العدالة . وقد بلغت خطورة هذا الاخلال فى رايى وخطورة النتائج التى تنجم عنه حدا جعلنى أعتبر أن من واجبى الخروج فى هذه الحالة على مبدأ المحافظة على سر المداولة وتوجهت بعد اصدار الحكم الى دار المندوب الســامى فاطلعت فخامته على رأيى باعتباره حاميا للاجانب »

ويرى من هذا الخطاب ان مستر كرشو خالف أمانة

القضاء ، وانه قاض واحد من ثلاثة قضاة ، وانه نسى انه قاض مصرى لا شأن له بدعوى المندوب السامى فى المسائل السياسية ، ومع هذا كان من راى الحكومة البريطانية أن حكمه وحده هو الحكم الصحيح وأن ما عداه لغو لا يجوز الاستناد اليه . فكتب اللورد جورج لويد الى زيور باشا بلاغا يعلنه فيه : « بأن حكومته حسب النصيحة المقدمة اليها فى الوقت الحاضر ترفض أن تعتبر الحكم دليلا على براءة الاربعة المذكورين كائنة ما كانت الاسباب التى بناه عليها القاضيان المصريان »

وسيلة صالحة ـ سواء كانت حسنة أو غير حسنة ـ لاستغلال القضايا فى الازمات السياسية . فاذا ألف سعد الوزارة فهناك هذا البلاغ كفيل بخلق المشكلات واكراه الوزارة على الاعتزال العاجل ، لانه قد يؤدى الى قبض السلطة البريطانية على « الاربعة المذكورين » واعنات الحكومة الجديدة اعناتا لا حيلة فيه الا أن تطلق أولئك السجناء وهى لا قوة لها على اطلاقهم ، أو تستقيل

هذا اذا ألف سعد الوزارة . أما اذا ألفها غيره فلا ضرورة لاتخاذ عمل من الاعمال ولا خطر من الاخلال بتنفيذ العدالة وتبرئة الجناة !

وهكذا كان . فان سعدا تنحى عن الوزارة وعدلى يكن الفها ، فلم يسمع احد بعد ذلك بخبر ذلك البلاغ ، أو الانذار ، ونفعت قضايا الاغتيال سياسة الاستعمار نفعها السريع فى اقصاء سعد زغلول عن الحكومة

والواقع أن سعدا لم يكن يأبى أن يتولى عدلى تأليف الوزارة ، وانه صرح بذلك لبعض أصحابه قبل الانتخابات وبعد الانتخابات ، ولكنه بعد الانباء التى نشرتها الصحف

الانجليزية وصحف القصر فى مصر بانه مرغم على ذلك وانه لن يتولى الوزارة ابد الابدين لان حزبه منهم فى مقتل السردار وغيره من الانجليز ، أحب ان يكشف الرياء حول هذه المسألة كلها ، ولا سيما وقد صدر الحكم ببراءة الاستاذين ماهر والنقراشى من كل تهمة . فاذا شاء الانجليز ان يقصوه عن الحكم فليظهروا بعد ذلك بالسبب الصحيح من مقاصدهم السياسية المكشوفة ، لا بما يتعللون به من التعلات

فلما حدثت الازمة وانكشفت الحيلة كلها تنحى عن الوزارة ورجع الى الراى الذى ارتضاه أولا وصارح به اصحابه وهو اسناد الوزارة الى عدلى باشا واختيار اعضائها من النواب والشيوخ المؤتلفين

والراى عندنا فى موقف سعد من تاليف الوزارة فى هذه المرحلة أن ولايته الوزارة لم تكن ضرورة لازمة ولم يكن فيها كذلك ضرر محذور على المصالح الوطنية لولا تلك الازمة التى خلقها اللورد جورج لويد فى آخر لحظة ، وعلى هذا لا ملامة عليه فى طلبها ولا فى التنحى عنها

اما تاليف الوزارة العدلية الجديدة فكان على النحو الاتى :

عدلى يكن باشا للرآسة والداخلية ، وعبد الخالق ثروت باشا للخارجية ، ومحمد فتح الله بركات باشا للزراعة ، ومحمد الفرابلى باشا للاوقاف ، وأحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية ، ومحمد محمود باشا للمواصلات ، وأحمد زكي أبو السعود باشا للحقانية ، ومرقس حنا باشا للمالية ، وعلى الشمسى افندى للمعارف العمومية ، وعثمان محرم باشا للاشغال العمومية

ومن تآليفها على هذا النحو يبدو لنا مقدار التســاهل الذى ارتضاه سعد لرعاية الائتلاف . اذ لم يكن فى هذه الوزارة أكثر من خمسة وزراء على اتصال صحيح بالوفد، والباقون كلهم من غير الوفديين . ولم يعهد بوزارة هامة الى أحد من وزراء حزب الكثرة ، وهم أكثر من ثلاثة ارباع النواب

وقد وصف سعد هذه الوزارة بانها وزارة «اندماج» Amalganation لا وزارة ائتلاف Coalition كما شاع اسمها فى الصحف واروقة البرلمان ، فدل بذلك على نظــره البعيد وتفريقه الدقيق بين الاوضاع البرلمانية ، فان وزارة الائتلاف قد أقيلت اقالة بعد بضعة عشر شــهرا لخروج حزب القلة منها ، وليس خروج القلة بالعــذر الصالح لاقالة الوزارة لو كانت وزارة اندماج فى حزب الكثرة النيابية

رأيته سعدا فى أوقات كثيرة منذ قيامه بالدعوة الوطنية، فما أعرف وقتا تسرب فيه السأم والتعب الى بنيته والى نفسه كما كان يتسرب احيانا خلال الفترة من مقتــل السردار

كانت هذه الفترة اقل اوقاته حركة ولهذا كانت اكثرها سأما وتعبا ، وكان قصارى ما اهتدى اليه خصومه من محاربته أن يحاصروه فى بيت الامة بالجند والســلاح ويمنعوا وفود الناس اليه ، فكان يراقب الحالة على بعد ولا يملك النهوض لها بجهد من جهوده ... وكان يؤلمه فى الوقت نفسه أن يســتطيع الموظفون الاداريون كل ما اجترحوه من ارهاق الناس واستفزازهم دون أن ينالهم جزاؤهم الذى يستحقونه ... وفى أكثر الايام كان يسأل:

« ما الذى يوغر صدور هؤلاء الموظفين على الامة ؟ وما الذى يبغضهم فى ايام الوزارة الشعبية ؟ » وقد قلت له يوما انهم تعودوا أن يكونوا طوال حياتهم مأمورين وآمرين. ووزارة الشعب فرضت لهم حرية وفرضت للناس حرية فلا هم مأمورون ولا هم آمرون . ولو عرفوا انها دائمة لخانوها وعلقوا رجاءهم برضائها . ولكنهم لا يحسبونها تدوم ... قال لا يبعد أن يكون كذاك . فقد كنا نعامل هؤلاء الموظفين معاملة الشركاء فى الحكومة ولا نعاملهم معاملة الالات ، وكنا ننتظر منهم غيرة وطنية ولا ننتظر منهم طاعة عمياء . فوجدوا منا غير ماتعوده

وذات ليلة كان يسأل : « ما الذى يبعث القوة فى الشعب ؟ » وكنا ثلاثة على مائدته : محاميا معروفا والاستاذ عبد القادر حمزة وكاتب هذه السطور . فقال المحامى وظن انه يرضيه بما قال :

ـ يا باشا كلمة منك تبعث فيه القوة ... كلمة مثك تبث فيه الحياة الفنية ... واسترسل فى مثل هذا الكلام

فنظر اليه سعد هنيهة ثم قال : « ما هذا ؟ أتريد أن تخطب ؟ اتريد أن تتحمس ؟ طيب : تفضل اخطب وتحمس . وانتظر من يسمع ! »

وكانت نفسه برمة جدا بمن يعبثون بهذا الموضوع لانه كان مهموما به لا يطيق الهزل فيه . بل كثيرا ما سمعته يتضجر فى تلك الايام من حب النكتة فى الطبيعة المصرية ويقول : « لولا أن المصريين يضحكون من زيور وغرائبه لما احتملوه هذا الزمن الطويل ! »

وفى أوائل هذه الفترة زرته بفندق « مينا هوس »

وكان يأوى اليه احيانا أيام الشتاء . فرأيته كثير التفكير كما يكون حين يلتبس عليه وجه العمل وطريق الحركة ، وسألنى وهو ينظر الى الصحف على مقربة منه : « ماذا يقولون ؟ »

قلت : « وماذا غير قولتهم المعهودة ! ان سعدا ترك الميدان واستقال ! »

قال : « لو بقيت فى الحكم لقالوا انه يخرب البلد تشبثا بالمنصب ... هؤلاء لا يعتد لهم بكلام ! »

ثم نشط كعادته حين ينبعث الكلام فى موضوع نضال بينه وبين خصومه ومضى يقول : « وهـــذه الصحف الانجليزية ما بالها تمسى وتصبح وهى تلفظ بزغلول ؟... ان زغلولا يدبر ... ان زغلولا يتربص .. زغلول . زغلول . نعم يا هؤلاء انكم لن تستريحوا من زغلول ! »

وهكذا كان فى هذه الفترة ، يسأم ويتعب ويخيل الى من رآه انه يهم بأن ينفض يديه ، ثم يتحداه متحد فاذا هو واقف على قدميه لا يسره أن يستريح منه الخصوم

رئاسة مجلس النواب

كانت رئاسة مظلوم باشا لمجلس النواب الاول مشهورة بضرب الجرس لحفظ النظام . بحيث يصح ان يقال ان الجلسات ـ ما لم يحضرها رئيس الوزارة أو تحتدم فيها المناقشة لامر يشغل النواب ـ كانت مقســومة بين لغط الرئيس بدق الجرس ولغط النواب بالكلام

واذكر ان زميلنا الاستاذ محمود عزمى حرمه مجلس النواب تذكرته التى يحضر بها المجلس لما كان يكتبه عنه من القوارص والغمزات . فانتقــل الى مجلس الشيوخ واستمر على نشر أخبار مجلس النواب وهو يزعم أنه يتلقى تلك الاخبار من طريق المكاشفة والتنويم ! فلقيته يوما بمجلس الشيوخ وسألته ان يرينا معجزة من معجزاته على سبيل الداعبة ... فيذكر لنا ما يجرى الساعة فى المجلس الاخر ، فهام بنظره قليلا كانما كان يستطلع الغيب وقال : مظلوم باشا يدق الجرس ...! قلنا جميعــا : آمنا لك بالمكاشفة .. ما فى ذلك جدال !

ففى عهد رئاسة سعد للمجلس بطل دق الجرس أو كاد . ولاحظ المختلفون الى المجلس فى العهدين ان الجرس قد أصبح من الادوات النيابية الملغــاة . وكان الاجانب والمصريون على السواء يقولون : ليس هنا مجلس ورئيس، ولكنه معلم محبوب بين تلاميذ مطيعين

ولم يكن سعد يستعين فى حفظ النظام بنصوص القانون

ولا يحق الرئاسة فى منع الكلام وفض المناقشات . انما كان يستعين بسلطان هو اشد رهبة من جميع النصوص والحقوق وهو سلطان العارضة القوية والفكاهة الحاضرة، فكان العضو من الاعضاء يقول قولا سديدا او يصمت . لانه يخشى اذا أطلق لسانه بغير السداد آن يستهدف على الاثر لجواب مفحم أو نكتة لاذاعة من منصة الرئاسة

حدث لما ذهب ثروت باشا الى لندن لمصاحبة جلالة الملك والتماس الفرصة الملائمة لفتح باب المفاوضة فى القضية المصرية ، أن عضوا من الاعضاء الذين يخالفون مبدأ المفاوضة من اساسه وجه اســـتجوابا الى نائب رئيس الوزارة يستوضح فيه موقف ثروت باشا فى لندن ويحرج الوزارة احراجا لا تملك الجواب فيه ، لان المفاوضة لم تكن هى الغرض الرسمى لسفر ثروت باشا ، وانما كانت بغية متفقا عليها بين ولاة الامر يرجى أن تتاح لها الفرصة الملائمة بعد جس النبض واستطلاع الاحوال . فاذا قالت الوزارة ـ ردا على الاستجواب ـ انها ستفاوض أو أنها لا تفاوض فليس فى ذلك تسهيل لما كانت تنويه

والح كثير من الاعضاء على صاحب الاستجواب أن يلغى استجوابه فلم يفعل ولم يســـتمع وجنح الى الاحراج والعناد . واشـــار الوزراء بالمطاولة والمراوغة فى عرض الاستجواب فابى عليهم سعد أن يخالف نظام المجلس ، وقال لهم : بل يعرض الاستجواب ، ونعالجه بما يستحقه الاحراج والعناد

وجاء الموعد المحدد وتلى الاستجواب ، وانتظر العضو المحترم جواب الوزارة وهو موقن بانه قد وضعها فى الفخ الذى لا خلاص منه بغير احباط المفاوضات . ولكنه لم يكد

يتهيأ لسماع الجواب المأمول حتى فاجأه وزير الحربية ــ باتفاق سابق مع سعد ــ قائلا : « ان هذا الاستجواب موجه الى شخص غير موجود »

وقال سعد : « ما قول حضرة العضو المحترم فى ذلك ؟ فى الواقع انه لا نائب لجلالة الملك ولا لرئيس مجلس الوزراء ! » فسأله صاحب الاستجواب : « أيؤخذ من ذلك أن الحكومة لا تريد أن تجيب ؟ » فقال سعد : « ليست المسألة مسألة ارادة أو عدم ارادة ، وانى ألفت حضرة العضو فضلا عما ذكرته الى أن الاستجواب يحتاج الى ثمانية أيام حتى لو كان مستوفيا جميع الشروط ، والدورة البرلمانية على وشك الانتهاء . فهل لا يرى العضو المحترم أن تأجيله أولى » ؟

أما سر الغلطة فى شكل الاستجواب فهو كما رأى القارىء انه كان موجها الى « نائب رئيس الوزراء » ولم يصدر عند سفر ثروت باشا أمر رسمى بانابة أحد عنه فى رئاسة الوزارة اكتفاء بأن يؤدى عمله فى وزارة الداخلية أقدم الوزراء الموجودين عهدا بالمناصب الوزارية

قال صاحبنا : « كيف ؟ أليس هنا فلان باشا ؟ »

فقال سعد : « نعم . ولكنه ليس بنائب رئيس الوزراء ! »

فتردد صاحبنا وصاح مذهولا : « اذن من نسأل ؟ »

قال سعد : « اسأل محاميا ! »

وقعد الرجل بين القهقهة والضجيج ، وتأجل الاستجواب الى موعد غير مسمى بموافقة العضو المحترم !

وتناقش المجلس فى قانون خلط الاقطان . وفيه عقوبة

مفروضة على من يخلطون صنفا منها بصنف . فنهض أحد الاعضاء وقال :

« ولكن الا يتفق ان يسهو أحد فيحصل الخلط على غير قصد منه ؟ »

فضحك سعد ضحكته المعروفة وقال : « نعم ياحضرة العضو المحترم .. يتفق ! ولكن أتقدر حضرتك أن تقول لنا : كم كيسا من القطن تملؤه وأنت ساه عن نفسك ؟! »

وطلب بعض الاعضاء انارة طريق مقفل وعزز طلبه بأن القتيل يقتل هناك في وضح النهار

فعاجله سعد سائلا : « ولماذا تطلب أن ينار ؟! »

وبهذه الاجوبة الحاسمة وهذه الفكاهة السريعة ، كان يحفظ النظام في المجلس ويحفظ الالسنة في الافواه

واستطاع من ثم أن يقف في ميدان الفصل بين جميع السلطات وجميع الهيئات ، فيفصل بين الاعضاء من أنصاره ومعارضيه ، ويفصل بين المجلس والوزارة ، ويفصل بين الوزارة والانجليز ، ويمشي بالوئام بين القصر والنواب والوزراء ، ويأخذ من كل لكل حسبما تتجه الحوادث ، وتتبدل الاحوال

ومن أخطر الازمات التي وقعت في أثناء رئاسته لمجلس النواب وعالجها بما له من النفوذ والحنكة أزمة الوزارة العدلية ، وأزمة ميزانية الازهر ، والمخصصات الملكية ، وأزمة الجيش التي أثارها اللورد جورج لويد عقب الحملة التي حملها عليه مجلس النواب

فأما أزمة الوزارة العدلية فقد نجمت من اقتراح اقترحه بعض النواب لشكر الوزارة على مساعدتها بنك مصر ، ثم قيل في الرد على هذا الاقتراح ان الشكر غير

لازم لانه من قبيل تحصيل الحاصل .. فافتنم عدلى باشا هذه المناسبة واستقال لانه كان على ضجر وامتعاض من مطالب اللورد جورج لويد التى لا تجرى على قانون ولا اتفاق

وبذل سعد باشا زغلول جهده فى اقامة وزارة أخرى - هى الوزارة الثروتية - قبل أن يتسع الافق للدسائس والمناورات التى لاتنقطع فى السياسة المصرية

والذى نعتقده نحن أن ازمة الوزارة العدلية وافقت رضى من سعد فى تلك الاونة لانه لم يستحسن من عدلى تهديده بالاستقالة اذا تعرض المجلس لتصرفه فى مسألة كتاب « الشعر الجاهلى » للدكتور طه حسين ولم يكل اليه الراى كله فى هذا التصرف . وقد كان على الشمسى باشا وزير المعارف من قبل الوفد وكان رايه كراى عدلى باشا فى هذه المسألة على خلاف المظنون والمقدور ، فكان نصيبه ايضا من المجلس تجريح قوانينه التى عرضها لتعديل برامج الدراسة وافهامه من ثم ان اضطرار وزير الى الاستقالة أمر غير عسير ، ولو دخل فى حماية رئيس الوزراء وحسب له حسابا قبل حسابه لزعيمه

وسلك سعد فى مسألة ميزانية الازهر ومسألة المخصصات الملكية مسلك المجاملة للقصر مع المحافظة على نص الدستور . فقد كان كثير من النواب يلحون فى وجوب عرض الميزانية الازهرية على المجلس ، وكان المجلس يكاد أن يتخذ قرارا بتأييد هذا الطلب . فذكر لهم سعد أن الدستور ينص على أن المعاهد الدينية تنظم بقانون . فالاقتراح سابق لاوانه قبل وضع ذلك القانون

وفى مسألة المخصصات الملكية ، كان بعض الاعضاء

ينسى الدستور ويطالب الحكومة بنقصها فى الميزانية وهو ما لا يجوز لانه مخالف للمادة المائة والحادية والستين من الدستور ، فكان سعد يسمح للاعضاء بالمناقشة فى هذه المسألة ويمنع الشطط فيها ، ويكتفى بتوجيه المجلس الى التماس تعديل المخصصات من جلالة الملك رعاية للاقتصاد . ويصبغ احترام النصوص التى لا محيص عنها بصبغة المجاملة على هذا المنوال

اما ازمة الجيش فهى أعجب الازمات وأدلها على العنت الذى يلقاه الساسة المصريون من الاعيب السياسة البريطانية حيث تعمد الى خلق الازمات . فكل ما حدث من أسباب هذه الازمة أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت زيادة عدد الجيش وتحسين سلاحه ، وهو اقتراح قديم عرضه سبنكس باشا نفسه فى عطلة الدستور وليس فيه خروج على حدود النيابة ولا سوابق الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية

الا أن المندوب السامى كان موتورا من المجلس ومن الشعب لانهم استنكروا منه أن يباشر عمله دون أن يقدم أوراقه كسائر السفراء والوزراء المفوضين ، كما استنكروا رحلاته الى الاقاليم واستقباله الاعيان والوجهاء كأنه ملك يستقبل رعاياه . وليس للمجلس بد من هذا الاستنكار ، لان سكوته عنه أمر غير مفهوم الا على معنى الاقرار والتفريط فى أمانته الوطنية وأمانته الدستورية ، ولكن اللورد جورج لويد لا يعرف عذرا لاحد فى معارضة أهوائه وبدواته ، ولا يرى للمصريين ـ حكومة ونوابا وشعبا ومتطرفين ومعتدلين ـ الا أن يذعنوا لتلك الاهواء والبدوات ..... فكظمها فى صدره حتى سنحت مناسبة

كأنها لا مناسبة على الاطلاق ... وراح يمطر الحكومة المصرية باحتجاجاته الشفوية والكتابية ، ويطلب منها ما لا طاقة لحكومة فى الدنيا بقبوله ، وهو مد خدمة سبنكس باشا ثلاث سنوات ومنحه رتبة الفريق ، وتخويله السيطرة على الضباط فى الترقية والتعيين ، واتصاله المباشر بجلالة الملك ، وتعيين وكيل له ووكيل للوكيل من الانجليز ! وغير ذلك من المطالب التى أقلقت الحكومة والمجلس وأضاعت عليهما الوقت فى غير طائل .. فان خضعت الحكومة لهذا ، والا فالبوارج البريطانية على شاطئ الاسكندرية ، وأرواح الاجانب فى خطر داهم ! وان قالوا هم ونادى بعض سفرائهم بأنهم فى أمان يعيشون بين المصريين معيشة الاخوان !..

وقام وزير الخارجية البريطانية السير أوستن شامبرلن بمجلس النواب البريطانى فقال فى بيان أسباب الازمة : « ان أنظار فريق من رجال السياسة فى مصر اتجهت الى الجيش منذ زمن وهم يرمون « أولا » الى زيادة الجيش الحالى ، و « ثانيا » الى اتخاذه سلاحا فى يد حزب سياسى . ولا ريب أن هذه المساعى من المسائل التى تهم الحكومة البريطانية مباشرة ، لان الدفاع عن القناة من المصالح الجوهرية ، وحماية الاجانب من العهود التى قطعناها على أنفسنا »

الى أن قال : « والحكومة البريطانية على استعداد للشروع توا فى فتح باب المفاوضات للوصول الى هذه الغاية ــ وهى الاتفاق على المسائل المختلف عليها ، ولكن علينا الى أن يتم ذلك الاتفاق أن نصر على بقاء الضمانات التى دلت الخبرة الماضية على انها فعالة ! » . نعم ....

وعلى المصريين طبعا ان يفهموا انه لا سلامة من هذه الازمات حتى يساقوا سوقا الى المفاوضات !

وبعد محال وجدال استقر الراى على اجابة بعض المطالب ، وهي ترقية سبنكس باشا ومد خدمته وتعيين وكيل له . وانتهت ازمة من تلك الازمات التى تخلق من الهباء ويضاع فيها الوقت على ساسة المصريين ثم لا يسلمون بعدها من اللوم والاتهام بالتقصير فى أعمال الانشاء والاصلاح ! ! وقد بذل سعد من الجهد فى تهدئة النواب والجمهور ما ليس يقدر على بذله سواه ، وكان موضع الملاحظة عليه من بعض انصاره — ومنهم كاتب هذه السطور — أنه يشترى الدستور بأغلى من ثمنه ويطيل المسالة حيث لا يرجى أن تقابل بمثلها أو يكف من العدوان

وكنت فى امثال هذه المناسبات اقول واكتب مؤكدا لهذا المعنى كما قلت فى اواخر مايو سنة ١٩٢٦ من مقال فى صحيفة البلاغ :

« ويلوحون لنا بعهد كرومر والغاء الدستور وما عهد كرومر بشر من دستور كهذا لا ينال المصريون منه الا التبعات الجسام ، ولا يجنون منه الا الاباطيل والاوهام . فاما أن نسلم للانجليز بكل زعم يزعمونه وكل مطلب يدعونه ، واما أن ينسخوا الدستور ويعبثوا بالعلاقات بين الشعب والعرش والبرلمان . ثم ماذا ناخذ نحن من هذا الدستور الذى يسوموننا فيه هذا السوم الجفشوم؟ لا شيء على الاطلاق . نعم لا شيء الا الضرر والمحال مشفوعا بالفرقة والانقسام »

وانما ذكرت هذه الملاحظات لاذكر رد سعد عليها

وحجته فى ردها ، فقد كنت اذا حدثته فيما يلاحظ من فرط الحرص على الدستور امام التهديد والوعيد يقول لى : « ليذهب الدستور حيث يذهب ... هذا حسن . ولكن يجب أن نذكر ان الانجليز قادرون على تضـــييع جهودنا كلها فى طلب الدستور ، وانهم لولا رغبتهم فيه لضاع علينا ما سلف من جهود . يا فلان ! ان فى صلب الدستور كلمات لا تزال مكتوبة بخط موظف انجليزى فى دار المندوب »

وحجته فى موقفه من أزمة الجيش خاصة ، أن تضييع الدستور من اجلها عجلة لا تقضى بها الضرورة . ومتى كان القوم يشيرون الى المفاوضة بلسان وزيرهم فلا ضرر من ارجاء الخلاف كله بضعة اشهر الى ان نتفق على قرار أو يذهب الدستور الى حيث يذهب كما تقول

وعلى ضيق الوقت وغلبة الشواغل السياسية والازمات المصطنعة ، قد اتسع المال لأعمـــال شتى ومقترحات صالحة ، كالغاء السخرة وتعميم التعاون بين الفلاحين وفتح الطرق ودرس مشكلة العمال ، وما الى ذلك من مطالب الاصلاح الاجتماعية

غير اننا لا نريد هنا أن نسرد سجلا للاعمال والمقترحات التى أشرف عليها سعد فى أثناء رئاسته لمجلس النواب ، فان هذه الاعمال والمقترحات قد يشرف عليها كثيرون من رؤساء المجالس النيابية ثم لا يمتازون بقدرة غير معهودة فى الرؤساء عامة . الا ان الغاية التى ما بعدها غاية فى هذه الصناعة أن يستوى المرء فيها على مستوى الواجب كما يتخيله المتخيل ويصبو اليه المتأمل .

والمثل الاعلى فى الرئاسة هو الرئيس الذى يملك القدرة

على القصد فى أوقات المجلس والقصد فى جهوده ، ويملك القدرة على حفظ نظامه بغير حاجة الى زواجره وقوانينه، ويملك القدرة على تعليم اعضائه وهدايتهم الى اكبر ما يستطيعون من صواب واقل ما يتعرضون له من خطأ

ويكون مع صيانته لحقوق مجلسه قائما بالقسط بينه وبين جوانب الحكومة الاخرى ، مانعا للصدام بينه وبين ما يحيط به من القوى والعراقيل ، فبهذه القدرة استحقت رئاسة سعد أن تحسب مزية من مزاياه وصفحة من صفحاته ، لا أن يكون مبلغها من الذكر استقصاء جزء من تاريخه والالمام بعام أو عامين من حياته

زعامة سعد وأثرها

يقول لنا علماء التوحيد أن المعجزة الكبرى لنبى من الانبياء هى المعجزة التى تطابق خلائق الامة المبعوث فيها . فموسى بعث بالعصا الساحرة فى أمة السحر والكهانة ، وعيسى بعث بآية الشفاء فى أمة المصابين والضعفاء ، ومحمد بعث بالقرآن فى أمة الفصاحة والبيان ، فلكل منهم معجزة تطابق احوال قومه وتستمد الاقناع من معدنه واصله

فما اصدق ما يقول العلماء فيما رأيناه فى عصرنا من سير الزعماء ! فغاندى كان خير زعيم على أهل الهند لانه ناسك من أمة النساك ، ومصطفى كمال باشا كان خير زعيم بين الترك لانه جندى من أمة الجنود ، وسعد كان خير زعيم فى مصر لانه فلاح من أمة الفلاحين . وحسبك أن تعمد الى نموذج الفلاح المصرى فتضاعف ما فيه من خلائقه وعاداته وخصائص بيئته لترى أمامك سعدا ماثلا فى عظمته المصرية ، قائما على مرتقى المثل الاعلى لتلك الخصائص القومية ، وليست آية أفصح من هذه الاية على صدق النهضة السعدية وجريانها مع طبائع الامور

وقد اجتمعت لسعد من مزاياه الشخصية ومن توفيقات العصر فى حياته صفة الزعامة الواجبة على المصريين ، أو الزعامة الملائمة لأطوار النهضة الاخيرة فى هذه الامة

فهو لانه كان فلاحا من أصحاب المراتب العالية ، قد

استطاع أن يجمع حوله السواد والعلية من أبناء الفلاحين، وهم قوام الأمة المصرية

ولانه كان صديقا لقاسم امين على رأيه فى تهذيب المرأة قد استطاع ان يقود النهضة الاولى التى اشترك فيها الرجال والنساء وشملت الامة كلها لانها شملت البيت كله

ولانه كان يطلب الاستقلال من الترك كما يطلبه من الانجليز قد استطاع ان يمحو الفوارق الدينية والعصبية المذهبية فى الحركة الوطنية ، لان المسيحيين والاسرائيليين قد علموا أنهم شركاء فى دعوة واحدة ، وليسوا مسوقين مع حركة دينية يطلب دعاتها سيادة الترك لانهم مسلمون، وانما الحق أن يطلبوا السيادة المستقلة لانهم مصريون

ولانه كان حاضر الفتوة ، وافر الحماسة فى الشباب والكهولة والشيخوخة ، قد استطاع أن يقود الشبان المتلهبين كما يقود الشيوخ المحنكين ، أو استطاع أن يجمع الجيلين فى ثورة واحدة ، وقلما يجتمعان

قالت صحيفة التيمس وهى ترثيه : « مما عهد فى الزعماء الشرقيين أنهم يعتزلون العمل قبل زملائهم الغربيين . الا زغلولا ، فانه احتفظ بنشاطه الغزير الى النهاية ، وليس بين الثائرين المتطرفين فى التاريخ الا عدد قليل بقيت له عقيدته السياسية على شدتها وعنفوانها بعد الخمسين ، ولكنه هو بلغ أقوى ما بلغ من السلطان على الجماهير عندما ناهز الستين ، وكأنما كان تقدمه فى السن يزيد من حماسة الشباب ونزواته ! على أن مفاجآت طبيعته وأطوار حياته وتقلبه فى تحصيل العلم بين الفقهاء العرب والاساتذة الفرنسيين ، ومضاء عزيمته وفصاحته وما كان من الاثر على تربية ذهنه لاناس بينهم من الاختلاف مثل ما بين جمال الدين داعية الجامعة

الاسلامية واللورد كرومر ـ كل هذا لا يكفى لتفسير قبضته الغريبة على شعب كثير التحول . فان وراء كل هذا ، وفوق كل هذه العوامل المؤهلة للنجاح قدرة خاصة قيضت له ذلك النفوذ على ابناء وطنه ، ومغناطيسية شخصية تجذب اليه الالوف من التابعين »

وقد ادي البحث فى اصل سعد الى اختلاف الاقاويل بين قائل يزعم انه من البدو وقائل يزعم أنه من المغاربة وقائل يزعم انه ليس من هؤلاء ولا هؤلاء ، ولكنه يشبه الترك فى بعض الملامح والاخلاق ، فليختلفوا ما شاءوا وليعزز كل منهم أقاويله بما شاء ، فان الحقيقة التى لا تقبل الجدل الكثير أن صفات سعد التى لا شك فيها هى أصلح الصفات لزعامة المصريين . وأن مزاياه الشخصية ، وتوفيقات زمانه السياسية والاجتماعية قد جعلته الزعيم المصرى الذى ليس بين معاصريه أحد أجدر منه وأولى بالزعامة ، وذلك وحده كفيل بتقرير مكانه كما قرره لنفسه وقررته الاحداث والتوفيقات

فهو فى طبيعته العملية ، وفصاحته المقنعة ، وفكاهته المرتجلة ، وعزيمته الماضية ، وسماته المهيبة ، ومنزلته الرفيعة ، خير من ترشحه مصر لزعامتها من صميم تكوينها ، وانه لأصل فى زعامة الشعوب ليس بعده رسوخ ولا عمق فى الاصول

كان ساحرا للفلاح الساذج وابن البلد الظريف : سمعه فلاح من قنا فى الاحتفال بعيد النيروز فبكى . ثم افاق لنفسه وهو شيخ لم يتعود أن يبكى الا لحادث يصيبه فى آله أو ماله ، فطفق يعجب لنفسه ويسأل من حوله : ما بالى أبكى ؟ أمات أبى ؟ أماتت أمى ؟ أغرقت مراكبى ؟ أجدب زرعى ؟ وما لهذا الرجل يبكينى ؟ أساحر هو ؟

افائن هو ؟ والله لا ادرى !! ولكن الفلاح الساذج الحائر فى بكائه قد بين لنا أوجز البيان ان سلطان سعد على النفوس المصرية حادث كحوادث القضاء والقدر او هو من قبيل الحوادث التى تحرك تلك النفوس وتهزها فى اعماقها ، او هو من قبيل تلك العوامل التى ظن الفلاح الساذج انها هى وحدها خليقة ان تسيل الدموع من عينيه

وسمعه مصرى من ابناء البلد يخطب فى نادى «سيروس» ويضحك ضحكته العالية من خصومه . فما تمالك أن صاح : « ياسلام ياباشا ! ضحكتك حلوة . حلوة جدا . الله ! الله ! » . فما ترك سعد هذا التعقيب « البلدى » على ضحكته الساخرة أو الساحرة دون أن يشفعه بتعقيب من جنسه ، وهتف بالحاضرين فى طلب السكوت كما يناسب المقام : « سمع . سمع . هس ! »

فمواقف الخطابة أو مواقف الزعامة لم تكن عند هذا الزعيم الا تيارا جارفا ينبعث من قرارة وجدانه ، فيحتوى الحاضرين فى غمراته ويردهم الى عنصرهم الاصيل فيشعرون على البديهة انهم وهذا الزعيم من موطن واحد فى الشعور وموطن واحد فى الارادة ، وموطن واحد فى الجد والفكاهة ، غير انه يقدر من حيث لا يقدرون ، أو يقدر وهم من ورائه تابعون

والزعامة اذا بلغت هذا المبلغ من الاصالة كانت قوة مطبوعة ـ بل فرصة الهية ـ لا تفرط فيها امة رشيدة ، ولا تقدر على التفريط فيها امة ولو كان ديدنها التفريط . لان الامر فى هذه الزعامات من وراء المشيئة والتدبير

وقد يكون فى الامة عشرات أو مئات يقاربون ذلك

الزعيم فى جملة الصفات او يفوقونه فى بعض الصفات ، لكنهم لا يغنون عنه ولا يعوضونه وهو واحد وهم عشرات او مئات ، لان الفضل فى الزعامة للدرجة والنوع لا للعدد والكثرة ، والشأن هنا كالشأن فى درجات الجمال . لو اجتمع الف وجه على اعتدال فى المحاسن لما بلغت كلها من الاثر والفتنة ما يبلغه الوجه الواحد الفائق فى حسنه ، ولا لوم على القلوب اذا هى آثرت أن تفتتن بذلك الوجه الواحد أضعاف ما تفتنها تلك الوجوه الشتى ، لان الطبيعة لا تحس الا هكذا ولا يحسن بها ولا ينفعها أن تنحرف عن سوائها ، وكل احساس مطبوع فهو قوة مطبوعة نافعة فى ايقاظ قوى الافراد وقوى الشعوب ، ومتى كان سبب التأثير طبيعيا فالتأثير لا جرم طبيعى لا اصطناع فيه ، وانما الافة الكبرى أن تكون الزعامة من توليد الاصطناع والمواربة والتمويه والتواطؤ على الغش والمغالطة والانتفاع ، فانها تكون حينئذ كالصحة التى تصنعها المخدرات ليست من الصحة وليست من الشفاء ، ولكنها من السقام

لما نهض سعد بالدعوة الوطنية ، لم تكن مصر خالية بطبيعة الحال من أولئك « المحكمين » الازليين او أولئك المتحذلقين أحلاس القهوات الذين يخطئون كل عمل ويخطئون كل رجل ويخطئون كل رأى ، ولا يحسبون الامور فى الدنيا تجرى ابدا الا على خلاف ما يحكمون ويستحسنون .. ثم لا يعرفون بعد ذلك انهم هم المخطئون

كان هؤلاء المحكمون الازليون يرون كل انسان فى مصر صالحا للزعامة الا الزعيم القائم بها فى حينها . لان أصول الصناعة تقضى بذلك ، والا لم تكن هناك صناعة ولم تكن

هناك قهوات ... ولم يكن هناك محكمون

أفما كان زيد أولى بحل القضية المصرية لانه مقرب من الانجليز ؟ أفما كان فلان أولى منهم جميعا لانه خليفة فلان . ولعلهم لو طولبوا بالاتفاق فيما بينهم لما انتهوا الى اتفاق ، لان الثرثرة لم تكن قط وسيلة الاتفاق . وانما كانت وتكون ابدا وسيلة المحال والشقاق

وأوجز ما يوصف به هؤلاء - على أحسن الظنون بهم - انهم كسماسرة الزواج : كل خطيب عندهم غير أهل لخطيبته وكل خطيبة عندهم غير اهل لخطيبها . الا أن يكون لهم نصيب فى الوساطة والمهر والوليمة . وعندئذ يكون كل خطيب وخطيبة فى الدنيا على مايرام

واذا حاورتهم باصطلاح سماسرة الزواج فليس بالنادر أن يصيبوا من حيث يخطىء الازواج والاصهار . فهذا الفتى المقوت خير من جميع الفتيان لانه يملك المستقبل وينتظر الميراث ، وهذه الفتاة الدميمة السقيمة خير من جميع الفتيات لانها تدخل الى بيت قرينها والوظيفة معها بجاه ابيها أو ذويها ، وهذا الشيخ خير من جميع الشبان لانه غدا يموت ، وهذه المرأة النصف لا تضارع فى بيت القرين لانها تفنيه ولا تحاسبه على ما يبقيه ويفنيه : نصائح نافعة من حيث ينظر السمسار واشباه السمسار ، ولكن النصائح التى هى أنفع منها واغلى هى النصائح التى يستمع اليها الناشىء الصغير بالهامه والناشئة الصغيرة بالهامها ، لانها هى النصائح التى توحى بها الفطرة الخالدة وتنوط بها بقاء الحياة وتقدم الاحياء

وهذا الالهام هو الذى استمعت اليه الامة المصرية ولم تستمع الى حكمة السماسرة وأحلاس القهوات ، فما كانت تلبية سعد الى ندائه سبيلا الى المنافع أو سبيلا

الى الوظائف او سبيلا الى الراحة والاطمئنان ، ولكنها كانت على نقيض ذلك مضيعة للمنفعة والوظيفة ، مجلبة للمحنة والبلاء . فطاعتها هي من قبيل الطاعة التى يلهمها الناشىء والناشئة لصوت الفطرة ودعاء السريرة . يخطىء من يسمعها فى بعض الاحايين من الوجهة الدنيوية ، ويخطىء الف مرة من يصم عنها اذنيه من وجهة الحياة الباقية والحكمة الخالدة ، وان كان خطأه لا يظهر له ولا للآخرين . لان الذى يفقد الكمال لا يشعر بفقد الكمال ، او لا يعترف بخسارته كما يعترف فاقد الخبز والحطام

واذا ظفرت الامة بالزعيم الذى تكون طاعته من قبيل هذا الالهام فتلك هى الزعامة التى تنتظرها الاجيال بعد الاجيال ، وتلك هى الفرصة التى يخشى عليها الضياع . لان الزعامة التى تكون طاعتها من قبيل الاهتداء بحكمة السماسرة واحلاس القهوات هى فرصة لن تضيع ، اذ هى فرصة موجودة كوجود المنافع وعلم الحساب فى كل مكان

هذا الالهام الفطرى هو الاثر الاكبر لزعامة سعد زغلول ، وهو شىء لا يدخل فى الاحصاء والارقام ، ولكنه مع هذا شىء لا غنى عنه لكل منفعة او مصلحة يدركها الاحصاء وتحصرها الارقام

والزعيم لا يحاسب فى التاريخ بحساب الدفتر الذى يحمله الاجير فلا يعطى فيه درهما الا بما يقابله من عمل فى ساعات النهار ، ان الرجل الذى لا تظهر مآثره الا بهذا الحساب لهو انقص الناس فى صفات الزعامة وقيادة الشعوب ، لانه اذن يعمل بيديه كما يعمل الاخرون ويتلقى جزاءه كما يتلقاه سائر الناس ويحاسب بمفرده بما يدعو الناس اليه ، وانما يحاسب الزعيم حساب

الشمس التي تشرق على الحقول ، أو حساب النهر الذي يجري بين الاعشاب والاشجار . لا يضرب كلاهما فأسا ولا يفرس جذرا ولا يخط سطرا بهندسة ولا يبنى جدارا على حوض أو خزان ، ولكن الضاربين بالفؤس جميعا والفارسين للجذور جميعا والعاملين فى الهندسة والبناء جميعا لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء

فاذا استطاع هذا الزعيم أن يبث هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه حواليه ، فكل ما تنشئه الامة وهى مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه ؛ أما اذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو بزعيم

وسعد زغلول قد بث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد ايقظه ، او هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الامة من اشتغال بالصناعات أو مصارف الاموال او شركات التجارة أو معاهد التعليم او مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول

هذه الزعامة هى التى التقى حولها المصريون فعلموا انهم امة ، وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم امة ، وانهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وانهم شيب وشبان ولكنهم أمة ، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للامة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ، ورأينا الايام التى نسى فيها اللص انه سارق ولم يذكر الا انه مصرى من المصريين ، ونسيت فيها البائسة الموصومة انها متاع مهين ولم تذكر الا انها مصرية تطالب بقضية ، وفهم حتى هؤلاء أن هنالك معنى من معانى الرفعة الانسانية يسمى

الشرف ويسمى الحياء ، بل رأينا السنين التي لبثت فيها المئات والالوف يساومون الخسار فيقبلون الخسار ولا يقبلون المراء فى العقيدة ، ويخيرون بين منفعة النفس ومنفعة الامة التي يدينون بها فيختارون منفعة الامة ولا يحفلون بمنفعة النفس ولا بمنافع الال والبنين . وتلك غنيمة قومية لا تدخل فى حساب الارقام ، ولكن الامة التي تهملها وتبخس قدرها لا تدخل هى نفسها فى حساب

وسرى قبس من روح الوحـدة المصرية الى كل أمة فى الشرق تعلم ان شأنها فى طلب الحرية كشأن المصريين ، وان حاجتها الى الوحدة الوطنية كحاجة المصريين . فظهر الوفاق بين الطوائف فى بلدان لم تعرف قط وفاقا ولا رغبة فى وفاق ، واصبح سعد زغلول علما للنهضة الشرقية باسرها لا للنهضة المصرية وحدها ، ورمزا لدعوة الوحدة فى كل بلد ممزق بين العصبيات الداخلية والمطالع الاجنبية

روى موظف مصرى انه لقى المهاتما غاندى فى لندن حين زارها لحضور المؤتمر الهندى فيها فجرى الحديث بينهما عن القضية المصرية واستطرد الى ذكر سعد فقال المهاتما: « انني تتبعت سيرة هذا الرجل القدير من سنة ١٩١٩ الى الان ، ولا يزال له فى نفسى اثر عظيم ، وانا أعده قدوة واراه بمثابة استاذ »

قال الموظف المصرى : « ذلك تواضع منك ولا ريب . ان الامة المصرية اربعة عشر مليونا وانت قد شـملت حركتك ثلاثمائة وخمسين مليونا من الناس »

قال المهاتما : « على هذا التقدير يكون سعد هو صاحب الفضل فى السبق والابتداء . ثق أن الحركة الهندية سارت على أعقاب الحركة المصرية . انى اقتديت بسعد فى اعداد طبقة بعد طبقة من العاملين فى القضية الهندية ،

فلا تعتقل طبقة منهم الا لحق بها خلفاؤها على الاثر ، ومن سعد أخذت توحيد العنصرين ولكنى لم انجح بعد كما نجح فيه ... ان سعدا ليس لكم وحدكم ولكنه لنا اجمعين ».

وأيا كان نصيب هذه الرواية من الصحة فالحقيقة التى لا تحتاج الى اثبات ولا استشهاد هى ان الوحدة المصرية سابقة لكل وحدة فى دعوات الشرق الوطنية ، وان الوحدة المصرية مدينة لسعد بمزاياه التى توافرت له أو توافرت حوله ، فجعلته دون غيره أصلح الزعماء للزعامة على جميع المصريين .

لقد كانت الزعامة بداهة فيه تقابلها التلبية البديهة من الجماهير . كان يدبر ويقدر ويأخذ الامور بالروية والنظر البعيد ولكنه لا يعول على التقدير والتدبير بعض تعويله على البداهة التى ترتجلها الشعوب فى غير تكلف ولا استعصاء ، وعنده أن العناية الالهية تعمل فى هذه البداهات المرتجلة ما ليس يخطر على بال ، ومن ثم كانت كلمته التى يرددها كلما اتجهت الحوادث الى غير اتجاهها المنظور أو انفرجت الازمات من غير مظنة الفرج المقدور : « انها العناية .. انها العناية ! » ويرفع بصره الى السماء ولا يزيد

اذكر فى الايام التى اعقبت عودته من المفاوضات مع مستر مكدونالد ، اننا زرناه وعنده الاستاذ حامد جوده المحامى يقترح عليه بعض الاراء

فقال سعد بدعابته المعهودة : « يا حامد . انا ختمت العلم ! فهاتوا العمل الناجع ، فلا حاجة بى الى اقتراح »
ثم قال : « ماذا ترونا صانعين فى مواجهة الانجليز ؟ »
قال أحد الحاضرين : « الاضراب العام يشترك فيه

الموظفون حتى تجاب مطالب البلاد »
فسأل الباشا : « وهل يقع هذا الاضراب ؟ »
فقال بعض الحاضرين : « يقع عاما » . وقال غيرهم : « يقع فى بعض الجهات » . وخالفهم آخرون فقالوا انه لا ينتظم ولا يطول

قال سعد : « الدليل على انه لا يقع ولا يصمد طويلا أن وقع انكم مختلفون فيه ... ان هذه الحركات لا تأتى الا عفوا » . وقالها بالفرنسية **Spontanement** وعندما يكون

الجو مهيئا لن تختلفوا فيها بل تجيبوا بلسان واحد : «انها امر واقع لا ريب فيه »

ولتعويل سعد على هذه البداهة كان لا يكرب ذهنه كثيرا بهموم المستقبل ولا يزيد على أن يعطيها حقها من التفكير والروية ثم يدع البقية للمفاجأة أو للبداهة أو العناية كما يقول . واطمئنانه الى المستقبل من هذه الناحية كاطمئنان التاجر الغنى الوطيد المكان الذى يعمل عمل الرجاء ولا يضيره أن تفاجئه السوق بالهبوط أو الكساد ، لانها كيفما تقلبت واضطربت لن تجده الا على استعداد للصعود والهبوط ، وغيره قد يطمئن الى المستقبل هذا الاطمئنان فيضيع ويبور ، أما هو فالثروة التى لديه ضمان لا يعتريه خذلان ، فمن فضول الوهم أن يكرب نفسه طويلا بالوساوس والهموم

كان لقومه مدد من عزمه وكان لعزمه مدد من قومه ، وكانا كالشحنتين الكهربائيتين كلتاهما بمفردها فى سكون . ولكنهما لا يلتقيان حتى تندفع القوة الكامنة التى لا تندفع على انفراد

ولم يكن أقدر منه على الاتجاه والتوجيه ان لم يكن

يوحى البداهة فبالكلام الذى يبلغ مبلغ البداهة من اخلاد سامعيه

كان خصومه يدسون عليه فى بيت الامة اناسا من المشاغبين الذين لا خلاق لهم ليلغطوا فى مواقف التأثير والاحتدام ، فيفسدوا الخطاب عليه وعلى السامعين ، وكان الجمهور يحار فى تأديب هؤلاء لانه لا يدرى هل يتركهم فيفوته حظ السماع أو يجاوبهم فينقطع الخطاب. وتمادى سليط من هؤلاء يوما فضاق الجمهور به ذرعا وأخذوا بتلابيبه وبهم اشفاق من ضياع الخطابة فهم يترددون ولا يدرون كيف يصنعون : هل يضربونه فيقع الاضطراب أو يرسلونه فيعود ويجترىء أمثاله السلطاء على مثل عمله .. وكخطف البرق تبدر الكلمة من سعد فيكون فيها فصل الخطاب مع هذا السليط ومع من تحدثه نفسه من زملائه بركوب هذا المركب العسير ، ويقول سعد : « لا يضرب فى بيتى ! » . ويترك مقام الخطابة ! وكخطف البرق يفهم الجمهور ما يريد... وينقطع دابر هؤلاء السلطاء فلا يرجعون

كتب سعد وهو فى نحو العشرين من عمره فى ألوقائع المصرية ــ صحيفة الحكومة ــ يشهر بالاستبداد ، ويحض الناس على دفعه ويستشهد بقول النبى عليه السلام : « ان الناس اذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك ان يعمهم الله بعقاب من عنده » ويختم كتابته بقوله : « ان شريعتنا شريعة سمحة تأبى ان يتولى أمور ذويها من لا يراعون للشرع حرمة ولا يحفظون للسنة ذمة . وتوجب الشورى على كل من الرعية والحاكم جميعا . ذلك هو الحق والله يهدى من يشاء الى سواء السبيل »

ويروى عن السيد جمال الدين الافغانى انه امر تلاميذه بالكتابة فى موضوع الحرية فكان سعد وهو أصغر التلاميذ سنا أحسنهم كتابة فى هذا الموضوع . فقال السيد : « ان من علامة نشأن الحرية فى هذه الامة أن لا يجيد الكتابة فيها الا ناشىء كهذا الفتى ! »

وحضرته اثناء الحرب العظمى يسمع قصيدة حافظ العمرية فما استعاد ولا صفق فيها لابيات كما استعاد ابيات الشورى وصفق لها ، حتى مال اليه محمد محمود باشا يداعبه قائلا : «معلوم !.. وكيل الجمعية التشريعية»

فكراهة الاستبداد فى طبعه
وقيادة الشعوب فى طبعه

ولو لم يكن حبه الحرية مصلحة عامة وعقيدة راسخة لكان مصلحة خاصة تقوم عنده مقام العقيدة ، فهو يذود عن كبريائه حين يقضى للفلاح بحق الحرية ، ولا يرى فيه راى الزملاء من حكام الترك الذين يقضون عليه بالخضوع ويقضون لانفسهم بالسيادة . ومن اتفقت له كراهة الاستبداد ، والقدرة على دفعه ، واستنهاض الشعب الى صدع قيوده ، والشعور مع الشعب بعزته وهوانه ، فقد رشحته ارادة الغيب ولم ترشحه ارادة الناس للزعامة والاضطلاع بهذه الامانة ، واصطلحت هداية الالهام وهداية التفكير على تقديمه لهذا الامر الكبير

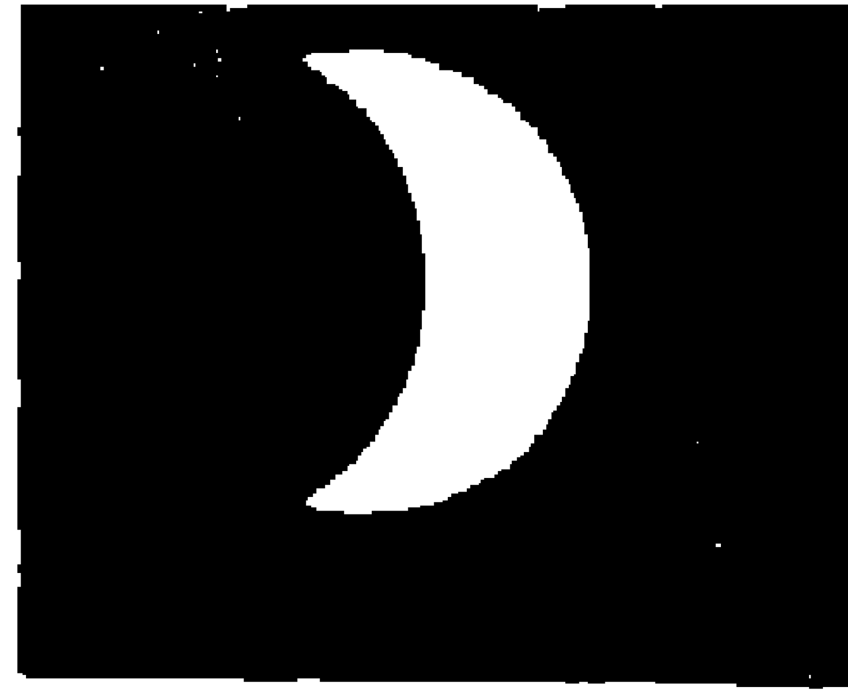
لقد وجدت الامة المصرية نفسها على يدى سعد ، ولم يكن لها قط وجود أكمل من وجودها الى جانب هذا الزعيم ، وهذا أثر لزعامته لا شك فيه ! وهذا وحده فى عالم السياسة اثر يعلو على جميع الآثار .

فهـــرس

رقم الإيداع بدار الكتب : ٤٨٣٩ ـ ١٩٨٨
الترقيم الدولى : ٠ ـ ١٣٧١ ـ ١١٨ ـ ٩٧٧ ISBN

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبد العال بسيولى زغلول ـ
الصفاة ـ ص. ب رقم ٢١٨٣٣ تليفون ٧٤١١٦٤



هـــــــذا
الـــكـتـــاب

« زعيم ثورة ١٩١٩ سعد زغلول » سجل واف عن النهضة المصرية التي نهضتها مصر على أثر الحرب العالمية الأولى ، وهي نهضة عظيمة وجدت زعيمها العظيم في سعد زغلول الذي لم يكن زعيم رهط معين ، او حزب محدود ، أو طبقة خاصة .. بل كانت الأمة ممثلة في زعامته الفذة ، وكانت زعامته معبرة عن أماني الأمة كلها .

ولهذا امتزجت ثورة ١٩١٩ بحياته ـ كما ترى في هذا الكتاب القيم الذي دبجته يراعة الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد ـ فلم يكن سعد قائدها فقط ، بل كان روحها الباعث لما فيها من كوامن الحياة ، وحوافز النهضة والتوثب .

وقد حلل المؤلف عبقرية هذه الزعامة تحليلا بليغا على ضوء تلك الثورة ، وتحدث عن شخصية سعد القائد الثائر ، وما كان له من صفات عظيمة بعثت في الأمة القوة والشجاعة والأقدام ، فلم تخش جبروت الانجليز ، ووثبت تطالب بحقوقها ، وتدافع عن حريتها وكرامتها ، حتى أدركت ظفرا ونجاحا ، ومازالت متوثبة ناهضة تعمل للهدف الأسمى والنجاح الكامل .

ودار الهلال تعيد نشر هذا الكتاب بمناسبة ذكرى الزعيم سعد زغلول ، والذكرى المئوية للأستاذ عباس محمود العقاد .

١٥٠ قرشا